

يده حتى يغسلها ثلثاً وتسمية الله تعالى في ابتداء الوضوء والشواك
 والمضمضة والاستنشاق ومسح الأذنين بماء ان راس وتخليل اللحية
 والأصابع وتكرار الغسل الى الثلث ويستحب للتوضي أن يسوي
 الطهارة ويستوعب الرأس بالمسح ويترتب الوضوء فيبتدأ بأ
 بذكره وباليامين والتوالي والمعاين الناقضة للوضوء
 كل ما يخرج من السبيلين مثل القيول والمني والودي والمذية و
 الحصاة ودم الاستحاضة والريح والدم والقيظ وما لا يخرج من
 السبيلين كالدم والقيح إذا خرج من البدن فتجاوز الى موضع يطهر
 حكم التطهير والقيح إذا كان ملاً للدم والنوم إذا كان مضطرباً أو
 متذكراً أو مستنداً الى شيء لو أنزل عنه لسقط والخلة على العقل
 بالأغشاء والجنون والقهقهرة في كل صابرة ذات الكرم والسجود و
 فرض الغسل المضمضة والاستنشاق وغسل سائر البدن وتبسين
 القبل أن يبدأ باليمين يغسل يديه ووجهه ويدير اليخاسة أن كانت
 على يده ثم يتوضأ كوضوئه للصلاة أو يغسل مرجليه ثم يفيض الماء على
 رأسه وسائر بدنه ثلثاً ثم يفيض عن ذلك المكان فيغسل مرجليه ليس
 على المرأة أن تنفض صفاتها في الغسل إذا بلغ الماء أصولاً بشعرها
 والمعاين الموجبة للغسل أنزال المني على وجهه الدقيق والشمه من
 الرجل والمرأة في حال النوم واليقظة والتقاء المحتاتين إذا اغتابت
 المستشفة عن غير أنزال الحيض والنفاس وتسنن رسول الله صلى الله عليه
 وآله وسلم الغسل يوم الجمعة والقيدين ويوم عرفة وعند الإحرام
 وليس في المذي والودي غسل وفيها الرضوء والطهارة من الأحدا

في غسلها ثلثاً وتسمية الله تعالى في ابتداء الوضوء والشواك
 والمضمضة والاستنشاق ومسح الأذنين بماء ان راس وتخليل اللحية
 والأصابع وتكرار الغسل الى الثلث ويستحب للتوضي أن يسوي
 الطهارة ويستوعب الرأس بالمسح ويترتب الوضوء فيبتدأ بأ
 بذكره وباليامين والتوالي والمعاين الناقضة للوضوء
 كل ما يخرج من السبيلين مثل القيول والمني والودي والمذية و
 الحصاة ودم الاستحاضة والريح والدم والقيظ وما لا يخرج من
 السبيلين كالدم والقيح إذا خرج من البدن فتجاوز الى موضع يطهر
 حكم التطهير والقيح إذا كان ملاً للدم والنوم إذا كان مضطرباً أو
 متذكراً أو مستنداً الى شيء لو أنزل عنه لسقط والخلة على العقل
 بالأغشاء والجنون والقهقهرة في كل صابرة ذات الكرم والسجود و
 فرض الغسل المضمضة والاستنشاق وغسل سائر البدن وتبسين
 القبل أن يبدأ باليمين يغسل يديه ووجهه ويدير اليخاسة أن كانت
 على يده ثم يتوضأ كوضوئه للصلاة أو يغسل مرجليه ثم يفيض الماء على
 رأسه وسائر بدنه ثلثاً ثم يفيض عن ذلك المكان فيغسل مرجليه ليس
 على المرأة أن تنفض صفاتها في الغسل إذا بلغ الماء أصولاً بشعرها
 والمعاين الموجبة للغسل أنزال المني على وجهه الدقيق والشمه من
 الرجل والمرأة في حال النوم واليقظة والتقاء المحتاتين إذا اغتابت
 المستشفة عن غير أنزال الحيض والنفاس وتسنن رسول الله صلى الله عليه
 وآله وسلم الغسل يوم الجمعة والقيدين ويوم عرفة وعند الإحرام
 وليس في المذي والودي غسل وفيها الرضوء والطهارة من الأحدا

في غسلها ثلثاً وتسمية الله تعالى في ابتداء الوضوء والشواك
 والمضمضة والاستنشاق ومسح الأذنين بماء ان راس وتخليل اللحية
 والأصابع وتكرار الغسل الى الثلث ويستحب للتوضي أن يسوي
 الطهارة ويستوعب الرأس بالمسح ويترتب الوضوء فيبتدأ بأ
 بذكره وباليامين والتوالي والمعاين الناقضة للوضوء
 كل ما يخرج من السبيلين مثل القيول والمني والودي والمذية و
 الحصاة ودم الاستحاضة والريح والدم والقيظ وما لا يخرج من
 السبيلين كالدم والقيح إذا خرج من البدن فتجاوز الى موضع يطهر
 حكم التطهير والقيح إذا كان ملاً للدم والنوم إذا كان مضطرباً أو
 متذكراً أو مستنداً الى شيء لو أنزل عنه لسقط والخلة على العقل
 بالأغشاء والجنون والقهقهرة في كل صابرة ذات الكرم والسجود و
 فرض الغسل المضمضة والاستنشاق وغسل سائر البدن وتبسين
 القبل أن يبدأ باليمين يغسل يديه ووجهه ويدير اليخاسة أن كانت
 على يده ثم يتوضأ كوضوئه للصلاة أو يغسل مرجليه ثم يفيض الماء على
 رأسه وسائر بدنه ثلثاً ثم يفيض عن ذلك المكان فيغسل مرجليه ليس
 على المرأة أن تنفض صفاتها في الغسل إذا بلغ الماء أصولاً بشعرها
 والمعاين الموجبة للغسل أنزال المني على وجهه الدقيق والشمه من
 الرجل والمرأة في حال النوم واليقظة والتقاء المحتاتين إذا اغتابت
 المستشفة عن غير أنزال الحيض والنفاس وتسنن رسول الله صلى الله عليه
 وآله وسلم الغسل يوم الجمعة والقيدين ويوم عرفة وعند الإحرام
 وليس في المذي والودي غسل وفيها الرضوء والطهارة من الأحدا

على الحنفين جازئاً بالسنة من كل حدث موجب للوضوء اذ البسهما على طهارة كاملة ثم احدث فأن كان مقيماً مسيراً وليلاً وان كان مسافراً مسيراً ثلثة ايام ولياليها وابتدأها عقيب الحدث والمسه على الحنفين على ظاهرهما خطوطاً بالاصابع يبدأ من قبل الاصابه الساق وفرض ذلك مقدماً بالاصابع اليدين ولا يجوز المسح على خف فيه خرق كشيئين منه ثلث اصابع من اصابع الرجل وان كان اقل من ذلك جاز ولا يجوز المسح على الحنفين لمن وجب عليه الغسل ولا ينقض المسح ما ينقض الوضوء وينقضه ايضا نزع الخف ومضله فاذا انقضت المدة نزع خفيه وغسل رجله وصلى وليس عليه اعادة بقية الوضوء ومن ابتداء المسح وهو مقيم مسافراً قبل تمام يومه وليلة مسيراً ثلثة ايام ولياليها ومن ابتداء المسح وهو مسافراً ثم اقام فان كان مسيراً يوماً وليلة او اكثر لم نزع الحنفين وان كان مسيراً اقل من يوم وليلة اتم مسيراً يوم وليلة ومن لبس الجرموقين على الحنفين مسحاً عليهما اذ لم يمسح على الحنفين ولا يجوز المسح على الجوربين عند ابي حنيفة نعم الا ان يكونا مجلدين او متخلان وعندنا لا يجوز المسح على الجوربين اذا كانا متخدين لا يشقان الماء ولا المسح على العمامة والقنصلية والقفازين والرقع ويجوز المسح على الجباث والاشدها على غير وضوء فان سقطت عن غير برء لم يبطل المسح وان سقطت عن برء بطل المسح باب الحيض اقل الحيض ثلثة ايام ولياليها وما نقص من ذلك فليس بحيض بل هو استحاضة واكثر مدة الحيض عشرة ايام ولياليها وما زاد عليها فهو استحاضة وما تراه المرأة في ايام

على الحنفين بخلاف السنة من كل حدث موجب للوضوء اذ البسملة على
طهارة كاملة ثم احدث فان كان مقيما مسيه يوما وليلة وان كان
مسافرا مسيه ثلاثة ايام ولياليها او ابتداءها عقيب الحدث وكلمه على
الحنفين على ظاهرها اخطوطا لا اصابهم بيد امن قبل الاصابه الى
الساق وفرض ذلك مقتدا اصابهم اليد ولا يجوز المسيه على خف
فيمسح خرقه كتيرتين منه ثلث اصابهم من اصابهم الرجل وان كان
اقل من ذلك جاز ولا يجوز المسيه على الحنفين لمن وجب عليه الغسل و
ينقض المسيه ما ينقض الوضوء وينقضه ايضا نزع الخف ومضغ اللده
فاذا تمت المدة نزع خفيه وغسل رجليه وصلى وليس عليه اعاده
بقية الوضوء ومن ابتداء المسيه وهو مقيم فسا فر قبل تمام يوم و
ليلة مسيه ثلاثة ايام ولياليها ومن ابتداء المسيه وهو مسافر ثم اقام فان
كان مسيه يوما وليلة او اكثر لم يزمه نزع الحنفين وان كان مسيه اقل من
يوم وليلة اتمه مسيه يوم وليلة ومن لبس الجرموقين على الحنفين
مسح عليهم ما اذا لم يمسه على الحنفين ولا يجوز المسيه على الجوربان عند
ابي حنيفة نعم الا ان يكونا مجلدين او متخلجان وعندهما يجوز المسيه
على الجوربان اذا كانا ثخينين لا يشقان الماء ولا المسيه على العمامة
والقلنسوة والقفازين والرقع ويجوز المسيه على الجباثر وان شدها
على غير وضوء فان سقطت عن غير برء لم يبطل المسيه وان سقطت
عن برء بطل المسيه باب الحيض اقل الحيض ثلاثة ايام ولياليها
وما نقص من ذلك فليس بحيض بل هو استحاضة واكثر مدة الحيض
عشرة ايام ولياليها وما زاد عليها فهو استحاضة وما تراه المرأة في ايام

الحيض من الحرة والصفرة والكدرة والخضرة فهو حيض حتى تترى
 البياض الخالص عند الحيض وخفقان الحيض يسقط عن الحائض
 الصلوة والصوم وتقتضى الصوم لا الصلوة ولا تدخل المسجد ولا يطوف
 بالمبىة ولا ياتيه بازوجها ولا يحوز الحائض ولا للحب ولا للنفساء قراءة
 القرآن ولا يجوز لمحدث مس الحصى إلا أن يأخذ بخلافه فإذا انقطع
 دم الحيض أقل من عشرة أيام لم يجز وطئها حتى تعسل أو يمضي
 عليها وقت صلوة كاملة وإن انقطع دمها عشرة أيام جاز وطئها
 قبل الغسل والطهر إذا تخلل بين الدمين في مدة الحيض وهو
 كالدم الجارى وأقل الطهر خمسة عشر يوما ولا غاية لأكثره ودم
 الاستحاضة هو ما تراه المرأة أقل من ثلاثة أيام وأكثر من عشرة
 أيام فحكمه كحكم الرعائ الدائمة لا يمنع الصوم ولا الصلوة ولا الوطئ
 وإن زاد الدم على عشرة وللرأة عادة معروفة ردت إلى أيام عادتها
 وما زاد على ذلك فهو استحاضة ومن ابتدأت مع البلوغ مستحاضة
 فحيضها عشرة من كل شهر والباقي استحاضة والمستحاضة
 ومن به سلسل البول والرعائ الدائمة واستطلاق البطن
 وانفلاء الريح أو الجرح الذي لا يرتأى توضؤن لوقت كل صلوة
 فيصلون بذلك الوضوء في الوقت ما شاؤا من الفرائض و
 النوافل فإذا خرج الوقت بطل وضوءهم وكان عليهم استئذان
 الوضوء لصلوة أخرى والنفاس هو الدم الخارج عقب الولادة والدم
 الذي تراه الحامل وما تراه المرأة في حال ولادتها قبل خروج الولد
 استحاضة وأقل النفاس لأحد له أن يوطئها ويصوم ما شاء

هذا هو الحيض من الحرة والصفرة والكدرة والخضرة وهو حيض حتى تترى البياض الخالص عند الحيض وخفقان الحيض يسقط عن الحائض الصلوة والصوم وتقتضى الصوم لا الصلوة ولا تدخل المسجد ولا يطوف بالمبىة ولا ياتيه بازوجها ولا يحوز الحائض ولا للحب ولا للنفساء قراءة القرآن ولا يجوز لمحدث مس الحصى إلا أن يأخذ بخلافه فإذا انقطع دم الحيض أقل من عشرة أيام لم يجز وطئها حتى تعسل أو يمضي عليها وقت صلوة كاملة وإن انقطع دمها عشرة أيام جاز وطئها قبل الغسل والطهر إذا تخلل بين الدمين في مدة الحيض وهو كالدم الجارى وأقل الطهر خمسة عشر يوما ولا غاية لأكثره ودم الاستحاضة هو ما تراه المرأة أقل من ثلاثة أيام وأكثر من عشرة أيام فحكمه كحكم الرعائ الدائمة لا يمنع الصوم ولا الصلوة ولا الوطئ وإن زاد الدم على عشرة وللرأة عادة معروفة ردت إلى أيام عادتها وما زاد على ذلك فهو استحاضة ومن ابتدأت مع البلوغ مستحاضة فحيضها عشرة من كل شهر والباقي استحاضة والمستحاضة ومن به سلسل البول والرعائ الدائمة واستطلاق البطن وانفلاء الريح أو الجرح الذي لا يرتأى توضؤن لوقت كل صلوة فيصلون بذلك الوضوء في الوقت ما شاؤا من الفرائض والنوافل فإذا خرج الوقت بطل وضوءهم وكان عليهم استئذان الوضوء لصلوة أخرى والنفاس هو الدم الخارج عقب الولادة والدم الذي تراه الحامل وما تراه المرأة في حال ولادتها قبل خروج الولد استحاضة وأقل النفاس لأحد له أن يوطئها ويصوم ما شاء

هذا هو الحيض من الحرة والصفرة والكدرة والخضرة وهو حيض حتى تترى البياض الخالص عند الحيض وخفقان الحيض يسقط عن الحائض الصلوة والصوم وتقتضى الصوم لا الصلوة ولا تدخل المسجد ولا يطوف بالمبىة ولا ياتيه بازوجها ولا يحوز الحائض ولا للحب ولا للنفساء قراءة القرآن ولا يجوز لمحدث مس الحصى إلا أن يأخذ بخلافه فإذا انقطع دم الحيض أقل من عشرة أيام لم يجز وطئها حتى تعسل أو يمضي عليها وقت صلوة كاملة وإن انقطع دمها عشرة أيام جاز وطئها قبل الغسل والطهر إذا تخلل بين الدمين في مدة الحيض وهو كالدم الجارى وأقل الطهر خمسة عشر يوما ولا غاية لأكثره ودم الاستحاضة هو ما تراه المرأة أقل من ثلاثة أيام وأكثر من عشرة أيام فحكمه كحكم الرعائ الدائمة لا يمنع الصوم ولا الصلوة ولا الوطئ وإن زاد الدم على عشرة وللرأة عادة معروفة ردت إلى أيام عادتها وما زاد على ذلك فهو استحاضة ومن ابتدأت مع البلوغ مستحاضة فحيضها عشرة من كل شهر والباقي استحاضة والمستحاضة ومن به سلسل البول والرعائ الدائمة واستطلاق البطن وانفلاء الريح أو الجرح الذي لا يرتأى توضؤن لوقت كل صلوة فيصلون بذلك الوضوء في الوقت ما شاؤا من الفرائض والنوافل فإذا خرج الوقت بطل وضوءهم وكان عليهم استئذان الوضوء لصلوة أخرى والنفاس هو الدم الخارج عقب الولادة والدم الذي تراه الحامل وما تراه المرأة في حال ولادتها قبل خروج الولد استحاضة وأقل النفاس لأحد له أن يوطئها ويصوم ما شاء

هذا هو الحيض من الحرة والصفرة والكدرة والخضرة وهو حيض حتى تترى البياض الخالص عند الحيض وخفقان الحيض يسقط عن الحائض الصلوة والصوم وتقتضى الصوم لا الصلوة ولا تدخل المسجد ولا يطوف بالمبىة ولا ياتيه بازوجها ولا يحوز الحائض ولا للحب ولا للنفساء قراءة القرآن ولا يجوز لمحدث مس الحصى إلا أن يأخذ بخلافه فإذا انقطع دم الحيض أقل من عشرة أيام لم يجز وطئها حتى تعسل أو يمضي عليها وقت صلوة كاملة وإن انقطع دمها عشرة أيام جاز وطئها قبل الغسل والطهر إذا تخلل بين الدمين في مدة الحيض وهو كالدم الجارى وأقل الطهر خمسة عشر يوما ولا غاية لأكثره ودم الاستحاضة هو ما تراه المرأة أقل من ثلاثة أيام وأكثر من عشرة أيام فحكمه كحكم الرعائ الدائمة لا يمنع الصوم ولا الصلوة ولا الوطئ وإن زاد الدم على عشرة وللرأة عادة معروفة ردت إلى أيام عادتها وما زاد على ذلك فهو استحاضة ومن ابتدأت مع البلوغ مستحاضة فحيضها عشرة من كل شهر والباقي استحاضة والمستحاضة ومن به سلسل البول والرعائ الدائمة واستطلاق البطن وانفلاء الريح أو الجرح الذي لا يرتأى توضؤن لوقت كل صلوة فيصلون بذلك الوضوء في الوقت ما شاؤا من الفرائض والنوافل فإذا خرج الوقت بطل وضوءهم وكان عليهم استئذان الوضوء لصلوة أخرى والنفاس هو الدم الخارج عقب الولادة والدم الذي تراه الحامل وما تراه المرأة في حال ولادتها قبل خروج الولد استحاضة وأقل النفاس لأحد له أن يوطئها ويصوم ما شاء

[illegible]

المدر وما قام مقامهما يستحق تقييد وليس فيه حد مستوي
وغسل بالماء أفضل فإن تجاوزت الغاشية من حجبها لم يجز له
الاباء الماء أو الماء ولا يستنجي بعظم ولا بروت ولا بطعام ولا بخل
ولا يفي ولا بقذرة ولا بالجر ولا يمسح إلا بعد ركعتي الصلوة
باب مواعيت الصلوة أول وقت الفجر إذا طلع الفجر الثاني
وهو البياض المعتز في الأفق وأخروقتها ما لم تطلع الشمس
أول وقت الظهر إذا زالت الشمس وأخروقتها عند انبغاث الظل إذا صار
ظل كل شيء مثليه سوى في الزوال وقال صاحباه إذا ضا طل كل
مثل سوى في الزوال وأول وقت العصر إذا خرج وقت الظهر على القولين
وأخروقتها ما لم تغرب الشمس أول وقت المغرب إذا غربت
الشمس وأخروقتها ما لم تغرب شفق وهو البياض الذي في الأفق
بعد المحرقة عند انبغاث الظل وقال صاحباه هو الحجرة وأول وقت
العشاء إذا غابت الشفق وأخروقتها ما لم تطلع الفجر الثاني وأول
وقت الوتر ما هو وقت العشاء عند انبغاث الظل إلا أنه مبامور
بقتير العشاء وعند ما بعد العشاء وأخروقتها ما لم تطلع الفجر
الثاني ويستحب الإسفار ^{والفجر} إذا أراد بالظهر في الصيف وقدمه في
الشتاء وتأخير العصر ما لم يتغير الشمس وتغير المغرب تأخير العشاء
إلى قبل ثلث الليل ويستحب في الوتر لمن يالت الصلوة في الليل أن
يؤخره إلى آخر الليل فإن لم يثق بالانتباه على نفسه أو ترقب النوم
تجمل العشاء في يوم غير باب الأذان الأذان سنة للصلوات
الحسنة المعتبرة وما سواها وصفة الإتيان ^{فقد} ولا ترجع فيه ويزيد

[illegible]

انہوں نے اپنے آپ کو "میرزا محمد علی" کے نام سے منسوب کیا۔

۱۔ صاحبزادہ باغیچہ گلشن
 ۲۔ صاحبزادہ گلشن
 ۳۔ صاحبزادہ گلشن
 ۴۔ صاحبزادہ گلشن
 ۵۔ صاحبزادہ گلشن
 ۶۔ صاحبزادہ گلشن
 ۷۔ صاحبزادہ گلشن
 ۸۔ صاحبزادہ گلشن
 ۹۔ صاحبزادہ گلشن
 ۱۰۔ صاحبزادہ گلشن

في اذان الفجر بعد الصلوة والفلاح الصلوة خير من التورم بين
والاقامة مثل الاذان الا ان يزيد فيها بعد حي على الفلاح قد قامت
الصلوة مرتين ويترسل في الاذان ويجوز في الاقامة ويستقبل
لها القبلة فاذا بلغ الى الصلوة والفلاح حول وجهه عينا وشكلا
مع ثبات قدميه ويؤذن للفاشة ويقدم فان فاتته صلوات
اذن الاول واقام وكان مخيرا في الباقية ان شاء اذن واقام
وان شاء اقتصر على الاقامة ويتبع ان يؤذن ويقوم على طهارة
فان اذن على غير وضوء جاز ويكره ان يعيم على غير وضوء او
يؤذن وهو جنب ولا يؤذن للصلوة قبل دخول وقتها الا في الفجر
عند ابي يوسف ^{باب شروط الصلوة التي تقدم بها}
يجب على المصل ان يقدم الطهارة من الاحداث والنجاس على ما
قد مناه وليست عورة من الرجل ما تحت السرة
الى الركبة والركبة عورة عندنا والسرة ليست بعورة وبذلك المرأة
الحرة كلها عورة الا وجهها وكفيها وقد هما وما كان عورة من الرجل
فهو عورة من الامتة وظاهرها وبطنها عورة ايضا وما سوى ذلك
من يدها فليس بعورة ومن لم يجد ما يربل به اليانسة صلى
معها ولم يجد ومن لم يجد ثوبا صلى عرا باذا قعدا نوعا بالركوع
والسجود فان صلى قائما اجراه والاول افضل وينوي الصلوة التي
يدخل فيها بنية لا يفضل بينها وبين التحريمة بل اخبرنا في الصلوة
كالاكل والشرب ونحوها ويستقبل القبلة الا ان يكون خائفا
فيصلي الى اي جهة قدره وان اشتبهت عليه القبلة وليس بمحصر فتر

وَيَقُولُ سَمِعَ اللَّهُ مِنْ حَيْثُ وَاقِعُوا الرُّكُوعَ زَيْنًا لَكَ الْحَمْدُ وَقَالَ
 يَقُولُ لِأَصْحَابِهِ وَالْمُؤْمِنِينَ جَمِيعًا إِذَا أَسْتَوَى قَامُوا كَبْرًا وَسَجْدًا وَيَعْتَمِدُ
 بِرِجْلَيْهِ عَلَى الْأَرْضِ وَوَضَعَ رُجْمَهُ بَيْنَ كَتِفَيْهِ وَسَجَدَ عَلَى الْمَفْرَقِ وَجْهَهُ
 قَامَ اقْتَصَرَ عَلَى حَذِّهَا بَارِعًا يَخْفِضُ رُكُوعًا وَقَالَ لَا يَجُوزُ أَنْ يَقْضَى
 عَلَى الْإِنْفِ إِلَّا مَنْ عَدَّ رُكُوعًا كَثْفًا عَلَى الْيَمِينَةِ يَجُوزُ أَنْ يَلْجَأَ إِلَى رُكُوعٍ
 عَلَى كُوفٍ أَوْ عَامَةٍ أَوْ فَاضِلٍ ثَوْبَهُ بَارِئًا وَكَانَ يَكُونُ وَيَدِي عَلَى صُفْتَيْهِ
 عَنْ جَنْبَيْهِ وَيَجِئُ فِي بَطْنِهِ عَنْ فَخْزِهِ وَيُوجِّعُ أَصَابِعَ رُجْلَيْهِ فِي الْقَبْلَةِ
 وَيَقُولُ فِي سَجْدِهِ سُبْحَانَ رَبِّيَ الْأَعْلَى ثَلَاثًا وَذَلِكَ إِذَا نَاهُ تَوَرَّعَ
 رَأْسَهُ وَيَكْبِرُ وَيَجْلِسُ فَإِذَا طَأَّ طَأً قَامَ كَبْرًا وَسَجَدَ فَإِذَا طَأَّ طَأً
 سَاجِدًا كَبْرًا وَاسْتَوَى قَامًا عَلَى صَدْرِهِ وَرُكُوعًا وَلَا يَقْعُدُ إِلَّا بِتَحْتِ
 بِيَدَيْهِ عَلَى الْأَرْضِ عِنْدَنَا وَعِنْدَ الشَّافِعِيِّ يَجْلِسُ جَلْسَةً خَفِيفَةً
 عِنْدَ كُلِّ قِيَامٍ وَيَفْضُلُ فِي الرُّكُوعِ الثَّانِيَةِ مَثَلًا فَاضِلًا فِي الرُّكُوعِ الْأُولَى
 إِلَّا أَنَّهُ لَا يَفْعَلُ وَلَا يَتَعَوَّذُ وَلَا يَرْفَعُ يَدَيْهِ إِلَّا فِي التَّكْبِيرِ الْأَوَّلِ عِنْدَنَا
 فَإِذَا رَفَعَ رَأْسَهُ مِنَ السَّجْدَةِ الثَّانِيَةِ فِي الرُّكُوعِ الثَّانِيَةِ افْتَرَشَ رُجْلَيْهِ
 الْيُسْرَى فَجَلَسَ عَلَيْهَا وَنَضَبَ يَمِينَهُ نَضْبًا وَجَّعًا أَصَابِعُهُ خَوَّ الْقَبْلَةِ
 وَوَضَعَ يَدَيْهِ عَلَى فَخْزِهِ وَيَبْسُطُ أَصَابِعَهُ وَيَتَشَهَّدُ وَالتَّشَهُدُ
 أَنْ يَقُولَ التَّحِيَّاتُ لِلَّهِ وَالصَّلَوَاتُ وَالطَّيِّبَاتُ السَّلَامُ عَلَيْكَ
 أَيُّهَا النَّبِيُّ وَرَحْمَةُ اللَّهِ وَبَرَكَاتُهُ السَّلَامُ عَلَيْنَا وَعَلَى عِبَادِ اللَّهِ
 الصَّالِحِينَ أَشْهَدُ أَنْ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ وَأَشْهَدُ أَنَّ مُحَمَّدًا عَبْدُهُ وَرَسُولُهُ
 وَلَا يَزِيدُ عَلَى هَذَا فِي الْقَعْدَةِ الْأُولَى وَيَقْرَأُ فِي الرُّكُوعَيْنِ الْآخَرَتَيْنِ فَاخِذَةً
 الْكُنْزَ خَاصَّةً فَإِذَا اجْلَسَ فِي آخِرِ الصَّلَاةِ يَجْلِسُ كَمَا جَلَسَ فِي الْأَوَّلِ وَيَتَشَهَّدُ

(Handwritten notes in Urdu script)

[illegible]

وَصَلَّى عَلَى النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ وَدَعَا بِالنَّبِيِّ الْفَاطِمَةَ وَأَنَّ
الْأَعْمَةَ الْمَأْمُورَةَ وَلَا يَدْعُو بِمَا يَشْبَهُ كَلَامَ النَّاسِ ثُمَّ يَسْمَعُ
بِعَيْنِهِ يَقُولُ السَّلَامُ عَلَيْكُمْ وَرَحْمَةُ اللَّهِ وَسَلَامُ اللَّهِ
ذَلِكَ وَتَجْهَرُ بِالْقِرَاءَةِ فِي الْخُرُوفِ فِي الرَّكْعَتَيْنِ الْأُولَيَيْنِ مِنَ الْمَغْرِبِ
الْعِشَاءِ إِنْ كَانَ أَمَامًا وَيَخْفِي الْقِرَاءَةَ فِيمَا بَعْدَ الْأُولَيَيْنِ وَإِنْ كَانَ
مَنْفَرِدًا فَهُوَ يَخْفِي الشَّاءَ جَهْرًا وَيَخْفِي نَفْسَهُ وَإِنْ شَاءَ خَفَّتْ وَيَخْفِي
الْإِمَامُ الْقِرَاءَةَ فِي الظُّهْرِ وَالْعَصْرِ وَالْأَوَّلُ ثَلَاثُ رَكَعَاتٍ مَوْصُولَاتٍ
لَا يَتَفَصَّلُ بَيْنَهُنَّ بِسَلَامٍ وَقَبِلَتْ فِي الرَّكْعَةِ الثَّلَاثَةِ قَبْلَ الرُّكُوعِ
فِي جَمِيعِ السُّنَنِ وَيَقْرَأُ فِي كُلِّ رَكَعَةٍ مِنَ الْوُتْرِ فَاتِحَةَ الْكِتَابِ سُورَةً
مَعَهَا فَإِذَا ارَادَ أَنْ يَقْتَرِبَ كَبَّرَ وَرَفَعَ يَدَيْهِ ثُمَّ قَرَأَ وَلَا يَقْتَرِفُ فِي
صَلَاةٍ خَيْرَهَا وَلَيْسَ فِي شَيْءٍ مِنَ الصَّلَاةِ قِرَاءَةُ سُورَةٍ بَعَيْنِهَا
لَا تُخْرِجُ عَنْهَا وَبِكَوْنِهِ أَنْ يَتَّخِذَ قِرَاءَةَ سُورَةٍ بَعَيْنِهَا الصَّلَاةَ لَا يَقْرَأُ
فِيهَا غَيْرَهَا وَادْفَعِي مَا يَجْزِي مِنَ الْقِرَاءَةِ فِي الصَّلَاةِ مَا يَتَنَاوَلُهُ
اسْمُ الْقِرَاءَةِ عِنْدَ الْبُحْيَفَةِ وَهُوَ آيَةٌ وَاحِدَةٌ وَقَالَ لَا يَجُوزُ اقْتِصَالُ
مِنْ ثَلَاثِ آيَاتٍ فَضًّا وَآيَةٍ طَوِيلَةٍ مِثْلَ آيَةِ الدِّينِ وَآيَةِ الْكُرْسِيِّ
وَلَا يَقْرَأُ الْمُؤْتَمِّرُ خَلْفَ الْإِمَامِ عِنْدَ نَوَاقِدِ الدُّخُولِ فِي صَلَاةٍ غَيْرِ
يَحْتَاجُ إِلَى تَبْيِينَ نِيَّةِ الصَّلَاةِ وَنِيَّةِ الْمَتَابَعَةِ بِأَبِ الْجَمَاعَةِ
الْجَمَاعَةُ سِتْرَةٌ مُؤَكَّدَةٌ وَأَوَّلُ النَّاسِ بِالْأَمَامَةِ أَعْلَمُهُمْ بِالسُّتْرِ فَإِنْ
تَسَاوَوْا فَاقْرَأَهُمْ فَإِنْ تَسَاوَوْا فَاقْرَأَهُمْ فَإِنْ تَسَاوَوْا فَاقْرَأَهُمْ
فَإِنْ تَسَاوَوْا فَاقْرَأَهُمْ وَجَاءَ بِكِبَرِهِ تَقْدِيمُ الْعَبْدِ وَالْفَاسِقِ وَالْأَعْمَى
وَالْأَعْمَى وَلِلزَّانِ فَإِنْ تَقَدَّسَ وَاجَازَ وَيُغْنِي الْإِمَامُ أَنْ لَا يَطْوِيَنَّ

وَصَلَّى عَلَى النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ وَدَعَا بِالنَّبِيِّ الْفَاطِمَةَ وَأَنَّ
الْأَعْمَةَ الْمَأْمُورَةَ وَلَا يَدْعُو بِمَا يَشْبَهُ كَلَامَ النَّاسِ ثُمَّ يَسْمَعُ
بِعَيْنِهِ يَقُولُ السَّلَامُ عَلَيْكُمْ وَرَحْمَةُ اللَّهِ وَسَلَامُ اللَّهِ
ذَلِكَ وَتَجْهَرُ بِالْقِرَاءَةِ فِي الْخُرُوفِ فِي الرَّكْعَتَيْنِ الْأُولَيَيْنِ مِنَ الْمَغْرِبِ
الْعِشَاءِ إِنْ كَانَ أَمَامًا وَيَخْفِي الْقِرَاءَةَ فِيمَا بَعْدَ الْأُولَيَيْنِ وَإِنْ كَانَ
مَنْفَرِدًا فَهُوَ يَخْفِي الشَّاءَ جَهْرًا وَيَخْفِي نَفْسَهُ وَإِنْ شَاءَ خَفَّتْ وَيَخْفِي
الْإِمَامُ الْقِرَاءَةَ فِي الظُّهْرِ وَالْعَصْرِ وَالْأَوَّلُ ثَلَاثُ رَكَعَاتٍ مَوْصُولَاتٍ
لَا يَتَفَصَّلُ بَيْنَهُنَّ بِسَلَامٍ وَقَبِلَتْ فِي الرَّكْعَةِ الثَّلَاثَةِ قَبْلَ الرُّكُوعِ
فِي جَمِيعِ السُّنَنِ وَيَقْرَأُ فِي كُلِّ رَكَعَةٍ مِنَ الْوُتْرِ فَاتِحَةَ الْكِتَابِ سُورَةً
مَعَهَا فَإِذَا ارَادَ أَنْ يَقْتَرِبَ كَبَّرَ وَرَفَعَ يَدَيْهِ ثُمَّ قَرَأَ وَلَا يَقْتَرِفُ فِي
صَلَاةٍ خَيْرَهَا وَلَيْسَ فِي شَيْءٍ مِنَ الصَّلَاةِ قِرَاءَةُ سُورَةٍ بَعَيْنِهَا
لَا تُخْرِجُ عَنْهَا وَبِكَوْنِهِ أَنْ يَتَّخِذَ قِرَاءَةَ سُورَةٍ بَعَيْنِهَا الصَّلَاةَ لَا يَقْرَأُ
فِيهَا غَيْرَهَا وَادْفَعِي مَا يَجْزِي مِنَ الْقِرَاءَةِ فِي الصَّلَاةِ مَا يَتَنَاوَلُهُ
اسْمُ الْقِرَاءَةِ عِنْدَ الْبُحْيَفَةِ وَهُوَ آيَةٌ وَاحِدَةٌ وَقَالَ لَا يَجُوزُ اقْتِصَالُ
مِنْ ثَلَاثِ آيَاتٍ فَضًّا وَآيَةٍ طَوِيلَةٍ مِثْلَ آيَةِ الدِّينِ وَآيَةِ الْكُرْسِيِّ
وَلَا يَقْرَأُ الْمُؤْتَمِّرُ خَلْفَ الْإِمَامِ عِنْدَ نَوَاقِدِ الدُّخُولِ فِي صَلَاةٍ غَيْرِ
يَحْتَاجُ إِلَى تَبْيِينَ نِيَّةِ الصَّلَاةِ وَنِيَّةِ الْمَتَابَعَةِ بِأَبِ الْجَمَاعَةِ
الْجَمَاعَةُ سِتْرَةٌ مُؤَكَّدَةٌ وَأَوَّلُ النَّاسِ بِالْأَمَامَةِ أَعْلَمُهُمْ بِالسُّتْرِ فَإِنْ
تَسَاوَوْا فَاقْرَأَهُمْ فَإِنْ تَسَاوَوْا فَاقْرَأَهُمْ فَإِنْ تَسَاوَوْا فَاقْرَأَهُمْ
فَإِنْ تَسَاوَوْا فَاقْرَأَهُمْ وَجَاءَ بِكِبَرِهِ تَقْدِيمُ الْعَبْدِ وَالْفَاسِقِ وَالْأَعْمَى
وَالْأَعْمَى وَلِلزَّانِ فَإِنْ تَقَدَّسَ وَاجَازَ وَيُغْنِي الْإِمَامُ أَنْ لَا يَطْوِيَنَّ

وَصَلَّى عَلَى النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ وَدَعَا بِالنَّبِيِّ الْفَاطِمَةَ وَأَنَّ
الْأَعْمَةَ الْمَأْمُورَةَ وَلَا يَدْعُو بِمَا يَشْبَهُ كَلَامَ النَّاسِ ثُمَّ يَسْمَعُ
بِعَيْنِهِ يَقُولُ السَّلَامُ عَلَيْكُمْ وَرَحْمَةُ اللَّهِ وَسَلَامُ اللَّهِ
ذَلِكَ وَتَجْهَرُ بِالْقِرَاءَةِ فِي الْخُرُوفِ فِي الرَّكْعَتَيْنِ الْأُولَيَيْنِ مِنَ الْمَغْرِبِ
الْعِشَاءِ إِنْ كَانَ أَمَامًا وَيَخْفِي الْقِرَاءَةَ فِيمَا بَعْدَ الْأُولَيَيْنِ وَإِنْ كَانَ
مَنْفَرِدًا فَهُوَ يَخْفِي الشَّاءَ جَهْرًا وَيَخْفِي نَفْسَهُ وَإِنْ شَاءَ خَفَّتْ وَيَخْفِي
الْإِمَامُ الْقِرَاءَةَ فِي الظُّهْرِ وَالْعَصْرِ وَالْأَوَّلُ ثَلَاثُ رَكَعَاتٍ مَوْصُولَاتٍ
لَا يَتَفَصَّلُ بَيْنَهُنَّ بِسَلَامٍ وَقَبِلَتْ فِي الرَّكْعَةِ الثَّلَاثَةِ قَبْلَ الرُّكُوعِ
فِي جَمِيعِ السُّنَنِ وَيَقْرَأُ فِي كُلِّ رَكَعَةٍ مِنَ الْوُتْرِ فَاتِحَةَ الْكِتَابِ سُورَةً
مَعَهَا فَإِذَا ارَادَ أَنْ يَقْتَرِبَ كَبَّرَ وَرَفَعَ يَدَيْهِ ثُمَّ قَرَأَ وَلَا يَقْتَرِفُ فِي
صَلَاةٍ خَيْرَهَا وَلَيْسَ فِي شَيْءٍ مِنَ الصَّلَاةِ قِرَاءَةُ سُورَةٍ بَعَيْنِهَا
لَا تُخْرِجُ عَنْهَا وَبِكَوْنِهِ أَنْ يَتَّخِذَ قِرَاءَةَ سُورَةٍ بَعَيْنِهَا الصَّلَاةَ لَا يَقْرَأُ
فِيهَا غَيْرَهَا وَادْفَعِي مَا يَجْزِي مِنَ الْقِرَاءَةِ فِي الصَّلَاةِ مَا يَتَنَاوَلُهُ
اسْمُ الْقِرَاءَةِ عِنْدَ الْبُحْيَفَةِ وَهُوَ آيَةٌ وَاحِدَةٌ وَقَالَ لَا يَجُوزُ اقْتِصَالُ
مِنْ ثَلَاثِ آيَاتٍ فَضًّا وَآيَةٍ طَوِيلَةٍ مِثْلَ آيَةِ الدِّينِ وَآيَةِ الْكُرْسِيِّ
وَلَا يَقْرَأُ الْمُؤْتَمِّرُ خَلْفَ الْإِمَامِ عِنْدَ نَوَاقِدِ الدُّخُولِ فِي صَلَاةٍ غَيْرِ
يَحْتَاجُ إِلَى تَبْيِينَ نِيَّةِ الصَّلَاةِ وَنِيَّةِ الْمَتَابَعَةِ بِأَبِ الْجَمَاعَةِ
الْجَمَاعَةُ سِتْرَةٌ مُؤَكَّدَةٌ وَأَوَّلُ النَّاسِ بِالْأَمَامَةِ أَعْلَمُهُمْ بِالسُّتْرِ فَإِنْ
تَسَاوَوْا فَاقْرَأَهُمْ فَإِنْ تَسَاوَوْا فَاقْرَأَهُمْ فَإِنْ تَسَاوَوْا فَاقْرَأَهُمْ
فَإِنْ تَسَاوَوْا فَاقْرَأَهُمْ وَجَاءَ بِكِبَرِهِ تَقْدِيمُ الْعَبْدِ وَالْفَاسِقِ وَالْأَعْمَى
وَالْأَعْمَى وَلِلزَّانِ فَإِنْ تَقَدَّسَ وَاجَازَ وَيُغْنِي الْإِمَامُ أَنْ لَا يَطْوِيَنَّ

فان قاسم الصلاة في الصلاة ويكره للنساء ان يصلين وحدهن بجماعة
 فان قلن وقت الامام وسطين ومن صلى مع واحدا قام به عن
 عيونه وان كان الاثنان تقدم عليهما ولا يجوز للرجال ان يقتدوا
 بامرأة ولا يصلي ويصلي الرجال ثم النصيبان ثم الخنثى ثم النساء
 فان قامت امرأة في جنب رجل وهما يشتركان في صلاة واحدة
 فسدت صلاته وان نوى الامام امامتها وان لم ينو لا يصلي ولا يجوز
 صلاتها ويكره للنساء حضور بجماعة ولا باس بان يخرجن الجوف في
 الفجر والمغرب والعشاء عند ايجنيفة ثم وقال لا باس ان تخرج
 في الكل ولا يصلي الطاهر خلف من به سلس البول والبرعاف والدائم
 ولا الطاهرة خلف المستحاضة ولا القاري خلف الا في الصلاة المكتوبة
 خلف العريان ويجوز ان يؤم المتيمم للتوضين والماسم على الخفين
 للغاسلين ويصلي القائم خلف القاعد ولا يصلي الذي ركع ويسجد
 خلف المأوى ولا يصلي المفترض خلف المتفضل ولا يصلي فرضا خلف
 من يصلي فرضا اخر ويصلي المتفضل خلف المفترض ومن اقتدى
 بامام ثم علم انه على غير طهارة اعادة الصلاة ويكره للصلي ان يلعب
 بثوبه او يجسده ولا يقبل الحصى الا ان لا يمكن السجود فيسوي به
 مرة واحدة او مرتين ولا يعرف اصنافه ولا يتحضر ولا يسدل
 ثوبه ولا يحقق شعره ولا يكف ثوبه ولا يكف عينا وشملا ولا يقع
 كاقعاء الكلب ولا يرد السلام بلسانه ولا بيده ولا براسه ولا يترجم الا
 من عذر ولا ياكل ولا يشرب فان سبقه الحدث في الصلاة انصرف
 فان كان اما استخلف وتوضأ ونوى على صلواته لم يتكلم ولا استغنىف

بهم القراءة في الصلاة ويكره للنساء ان يصلين وحدهن بجماعة
 فان قلن وقت الامام وسطين ومن صلى مع واحدا قام به عن
 عيونه وان كان الاثنان تقدم عليهما ولا يجوز للرجال ان يقتدوا
 بامرأة ولا يصلي ويصلي الرجال ثم النصيبان ثم الخنثى ثم النساء
 فان قامت امرأة في جنب رجل وهما يشتركان في صلاة واحدة
 فسدت صلاته وان نوى الامام امامتها وان لم ينو لا يصلي ولا يجوز
 صلاتها ويكره للنساء حضور بجماعة ولا باس بان يخرجن الجوف في
 الفجر والمغرب والعشاء عند ايجنيفة ثم وقال لا باس ان تخرج
 في الكل ولا يصلي الطاهر خلف من به سلس البول والبرعاف والدائم
 ولا الطاهرة خلف المستحاضة ولا القاري خلف الا في الصلاة المكتوبة
 خلف العريان ويجوز ان يؤم المتيمم للتوضين والماسم على الخفين
 للغاسلين ويصلي القائم خلف القاعد ولا يصلي الذي ركع ويسجد
 خلف المأوى ولا يصلي المفترض خلف المتفضل ولا يصلي فرضا خلف
 من يصلي فرضا اخر ويصلي المتفضل خلف المفترض ومن اقتدى
 بامام ثم علم انه على غير طهارة اعادة الصلاة ويكره للصلي ان يلعب
 بثوبه او يجسده ولا يقبل الحصى الا ان لا يمكن السجود فيسوي به
 مرة واحدة او مرتين ولا يعرف اصنافه ولا يتحضر ولا يسدل
 ثوبه ولا يحقق شعره ولا يكف ثوبه ولا يكف عينا وشملا ولا يقع
 كاقعاء الكلب ولا يرد السلام بلسانه ولا بيده ولا براسه ولا يترجم الا
 من عذر ولا ياكل ولا يشرب فان سبقه الحدث في الصلاة انصرف
 فان كان اما استخلف وتوضأ ونوى على صلواته لم يتكلم ولا استغنىف

١٥

فان قاسم الصلاة في الصلاة ويكره للنساء ان يصلين وحدهن بجماعة
 فان قلن وقت الامام وسطين ومن صلى مع واحدا قام به عن
 عيونه وان كان الاثنان تقدم عليهما ولا يجوز للرجال ان يقتدوا
 بامرأة ولا يصلي ويصلي الرجال ثم النصيبان ثم الخنثى ثم النساء
 فان قامت امرأة في جنب رجل وهما يشتركان في صلاة واحدة
 فسدت صلاته وان نوى الامام امامتها وان لم ينو لا يصلي ولا يجوز
 صلاتها ويكره للنساء حضور بجماعة ولا باس بان يخرجن الجوف في
 الفجر والمغرب والعشاء عند ايجنيفة ثم وقال لا باس ان تخرج
 في الكل ولا يصلي الطاهر خلف من به سلس البول والبرعاف والدائم
 ولا الطاهرة خلف المستحاضة ولا القاري خلف الا في الصلاة المكتوبة
 خلف العريان ويجوز ان يؤم المتيمم للتوضين والماسم على الخفين
 للغاسلين ويصلي القائم خلف القاعد ولا يصلي الذي ركع ويسجد
 خلف المأوى ولا يصلي المفترض خلف المتفضل ولا يصلي فرضا خلف
 من يصلي فرضا اخر ويصلي المتفضل خلف المفترض ومن اقتدى
 بامام ثم علم انه على غير طهارة اعادة الصلاة ويكره للصلي ان يلعب
 بثوبه او يجسده ولا يقبل الحصى الا ان لا يمكن السجود فيسوي به
 مرة واحدة او مرتين ولا يعرف اصنافه ولا يتحضر ولا يسدل
 ثوبه ولا يحقق شعره ولا يكف ثوبه ولا يكف عينا وشملا ولا يقع
 كاقعاء الكلب ولا يرد السلام بلسانه ولا بيده ولا براسه ولا يترجم الا
 من عذر ولا ياكل ولا يشرب فان سبقه الحدث في الصلاة انصرف
 فان كان اما استخلف وتوضأ ونوى على صلواته لم يتكلم ولا استغنىف

فان قاسم الصلاة في الصلاة ويكره للنساء ان يصلين وحدهن بجماعة
 فان قلن وقت الامام وسطين ومن صلى مع واحدا قام به عن
 عيونه وان كان الاثنان تقدم عليهما ولا يجوز للرجال ان يقتدوا
 بامرأة ولا يصلي ويصلي الرجال ثم النصيبان ثم الخنثى ثم النساء
 فان قامت امرأة في جنب رجل وهما يشتركان في صلاة واحدة
 فسدت صلاته وان نوى الامام امامتها وان لم ينو لا يصلي ولا يجوز
 صلاتها ويكره للنساء حضور بجماعة ولا باس بان يخرجن الجوف في
 الفجر والمغرب والعشاء عند ايجنيفة ثم وقال لا باس ان تخرج
 في الكل ولا يصلي الطاهر خلف من به سلس البول والبرعاف والدائم
 ولا الطاهرة خلف المستحاضة ولا القاري خلف الا في الصلاة المكتوبة
 خلف العريان ويجوز ان يؤم المتيمم للتوضين والماسم على الخفين
 للغاسلين ويصلي القائم خلف القاعد ولا يصلي الذي ركع ويسجد
 خلف المأوى ولا يصلي المفترض خلف المتفضل ولا يصلي فرضا خلف
 من يصلي فرضا اخر ويصلي المتفضل خلف المفترض ومن اقتدى
 بامام ثم علم انه على غير طهارة اعادة الصلاة ويكره للصلي ان يلعب
 بثوبه او يجسده ولا يقبل الحصى الا ان لا يمكن السجود فيسوي به
 مرة واحدة او مرتين ولا يعرف اصنافه ولا يتحضر ولا يسدل
 ثوبه ولا يحقق شعره ولا يكف ثوبه ولا يكف عينا وشملا ولا يقع
 كاقعاء الكلب ولا يرد السلام بلسانه ولا بيده ولا براسه ولا يترجم الا
 من عذر ولا ياكل ولا يشرب فان سبقه الحدث في الصلاة انصرف
 فان كان اما استخلف وتوضأ ونوى على صلواته لم يتكلم ولا استغنىف

[illegible]

افضل وان نام فاحترأ وجئ او غشي عليه او فقهه استبان
 الصلوة والوضوء جميعا وان تكلم في صلوة ناسيا او عامدا بطلت
 صلوة وان سبته الحث بعد التشهد توضحا وسلم فان تعمد
 احدث في هذه الحالة او تكلم او عمل اعلاينا في اصلوة فقد تمت
 صلوة وان راي الميمر الماء في خلال صلوة وقد رعى استعماله
 بطلت صلوة وان رآه بعد ما قعد فدل التشهد او كان ماسحا
 على الخفين فانقضت مدة مسحه او كان صاحب العذر فانقطع
 عذره او خلع خفيه بعلم قليل او كان اتميت فتعلم سورة او كان
 عريانا فوجد ثوبا او مومياء فقد رعى الركوع والسجدة وتذكر
 ان عليه صلوة قبل هذا واحدث الامام القاري فاستخلف اميا
 او طلعت الشمس في صلوة الفجر او دخل وقت العصر في صلوة الجمعة
 او كان ماسحا على الجبيرة فسقطت عن برء بطلت الصلوة عند
 ايخنة وقال تمت صلوة باب قضاء الفوائت ومز فانت
 صلوة قضاها اذا ذكرها وقد مضى على صلوة الوقت الا ان يخاف
 فوت صلوة الوقت فقدم صلوة الوقت ثم يقضيها ومن فاتته صلوة
 رتبة في القضاء كما وجبت في الاصل الا ان تزيد الفوائت على ستة
 صلوات ونسي ارضاق الوقت فيسقط الترتيب والله اعلم بالصواب
 باب الاوقات التي يكره فيها الصلوة
 لا يجوز الصلوة عند طلوع الشمس ولا عند قيامها والظلمة
 ولا عند غروبها الا عصر يومه ولا يقبل على الجنابة ولا
 لا يسجد للتلاوة ويكره ان يتنفل بعد صلوة الفجر حتى

[illegible]

19

۱۰۰
 ۱۰۱
 ۱۰۲
 ۱۰۳
 ۱۰۴
 ۱۰۵
 ۱۰۶
 ۱۰۷
 ۱۰۸
 ۱۰۹
 ۱۱۰
 ۱۱۱
 ۱۱۲
 ۱۱۳
 ۱۱۴
 ۱۱۵
 ۱۱۶
 ۱۱۷
 ۱۱۸
 ۱۱۹
 ۱۲۰
 ۱۲۱
 ۱۲۲
 ۱۲۳
 ۱۲۴
 ۱۲۵
 ۱۲۶
 ۱۲۷
 ۱۲۸
 ۱۲۹
 ۱۳۰
 ۱۳۱
 ۱۳۲
 ۱۳۳
 ۱۳۴
 ۱۳۵
 ۱۳۶
 ۱۳۷
 ۱۳۸
 ۱۳۹
 ۱۴۰
 ۱۴۱
 ۱۴۲
 ۱۴۳
 ۱۴۴
 ۱۴۵
 ۱۴۶
 ۱۴۷
 ۱۴۸
 ۱۴۹
 ۱۵۰
 ۱۵۱
 ۱۵۲
 ۱۵۳
 ۱۵۴
 ۱۵۵
 ۱۵۶
 ۱۵۷
 ۱۵۸
 ۱۵۹
 ۱۶۰
 ۱۶۱
 ۱۶۲
 ۱۶۳
 ۱۶۴
 ۱۶۵
 ۱۶۶
 ۱۶۷
 ۱۶۸
 ۱۶۹
 ۱۷۰
 ۱۷۱
 ۱۷۲
 ۱۷۳
 ۱۷۴
 ۱۷۵
 ۱۷۶
 ۱۷۷
 ۱۷۸
 ۱۷۹
 ۱۸۰
 ۱۸۱
 ۱۸۲
 ۱۸۳
 ۱۸۴
 ۱۸۵
 ۱۸۶
 ۱۸۷
 ۱۸۸
 ۱۸۹
 ۱۹۰
 ۱۹۱
 ۱۹۲
 ۱۹۳
 ۱۹۴
 ۱۹۵
 ۱۹۶
 ۱۹۷
 ۱۹۸
 ۱۹۹
 ۲۰۰
 ۲۰۱
 ۲۰۲
 ۲۰۳
 ۲۰۴
 ۲۰۵
 ۲۰۶
 ۲۰۷
 ۲۰۸
 ۲۰۹
 ۲۱۰
 ۲۱۱
 ۲۱۲
 ۲۱۳
 ۲۱۴
 ۲۱۵
 ۲۱۶
 ۲۱۷
 ۲۱۸
 ۲۱۹
 ۲۲۰
 ۲۲۱
 ۲۲۲
 ۲۲۳
 ۲۲۴
 ۲۲۵
 ۲۲۶
 ۲۲۷
 ۲۲۸
 ۲۲۹
 ۲۳۰
 ۲۳۱
 ۲۳۲
 ۲۳۳
 ۲۳۴
 ۲۳۵
 ۲۳۶
 ۲۳۷
 ۲۳۸
 ۲۳۹
 ۲۴۰
 ۲۴۱
 ۲۴۲
 ۲۴۳
 ۲۴۴
 ۲۴۵
 ۲۴۶
 ۲۴۷
 ۲۴۸
 ۲۴۹
 ۲۵۰
 ۲۵۱
 ۲۵۲
 ۲۵۳
 ۲۵۴
 ۲۵۵
 ۲۵۶
 ۲۵۷
 ۲۵۸
 ۲۵۹
 ۲۶۰
 ۲۶۱
 ۲۶۲
 ۲۶۳
 ۲۶۴
 ۲۶۵
 ۲۶۶
 ۲۶۷
 ۲۶۸
 ۲۶۹
 ۲۷۰
 ۲۷۱
 ۲۷۲
 ۲۷۳
 ۲۷۴
 ۲۷۵
 ۲۷۶
 ۲۷۷
 ۲۷۸
 ۲۷۹
 ۲۸۰
 ۲۸۱
 ۲۸۲
 ۲۸۳
 ۲۸۴
 ۲۸۵
 ۲۸۶
 ۲۸۷
 ۲۸۸
 ۲۸۹
 ۲۹۰
 ۲۹۱
 ۲۹۲
 ۲۹۳
 ۲۹۴
 ۲۹۵
 ۲۹۶
 ۲۹۷
 ۲۹۸
 ۲۹۹
 ۳۰۰
 ۳۰۱
 ۳۰۲
 ۳۰۳
 ۳۰۴
 ۳۰۵
 ۳۰۶
 ۳۰۷
 ۳۰۸
 ۳۰۹
 ۳۱۰
 ۳۱۱
 ۳۱۲
 ۳۱۳
 ۳۱۴
 ۳۱۵
 ۳۱۶
 ۳۱۷
 ۳۱۸
 ۳۱۹
 ۳۲۰
 ۳۲۱
 ۳۲۲
 ۳۲۳
 ۳۲۴
 ۳۲۵
 ۳۲۶
 ۳۲۷
 ۳۲۸
 ۳۲۹
 ۳۳۰
 ۳۳۱
 ۳۳۲
 ۳۳۳
 ۳۳۴
 ۳۳۵
 ۳۳۶
 ۳۳۷
 ۳۳۸
 ۳۳۹
 ۳۴۰
 ۳۴۱
 ۳۴۲
 ۳۴۳
 ۳۴۴
 ۳۴۵
 ۳۴۶
 ۳۴۷
 ۳۴۸
 ۳۴۹
 ۳۵۰
 ۳۵۱
 ۳۵۲
 ۳۵۳
 ۳۵۴
 ۳۵۵
 ۳۵۶
 ۳۵۷
 ۳۵۸
 ۳۵۹
 ۳۶۰
 ۳۶۱
 ۳۶۲
 ۳۶۳
 ۳۶۴
 ۳۶۵
 ۳۶۶
 ۳۶۷
 ۳۶۸
 ۳۶۹
 ۳۷۰
 ۳۷۱
 ۳۷۲
 ۳۷۳
 ۳۷۴
 ۳۷۵
 ۳۷۶
 ۳۷۷
 ۳۷۸
 ۳۷۹
 ۳۸۰
 ۳۸۱
 ۳۸۲
 ۳۸۳
 ۳۸۴
 ۳۸۵
 ۳۸۶
 ۳۸۷
 ۳۸۸
 ۳۸۹
 ۳۹۰
 ۳۹۱
 ۳۹۲
 ۳۹۳
 ۳۹۴
 ۳۹۵
 ۳۹۶
 ۳۹۷
 ۳۹۸
 ۳۹۹
 ۴۰۰
 ۴۰۱
 ۴۰۲
 ۴۰۳
 ۴۰۴
 ۴۰۵
 ۴۰۶
 ۴۰۷
 ۴۰۸
 ۴۰۹
 ۴۱۰
 ۴۱۱
 ۴۱۲
 ۴۱۳
 ۴۱۴
 ۴۱۵
 ۴۱۶
 ۴۱۷
 ۴۱۸
 ۴۱۹
 ۴۲۰
 ۴۲۱
 ۴۲۲
 ۴۲۳
 ۴۲۴
 ۴۲۵
 ۴۲۶
 ۴۲۷
 ۴۲۸
 ۴۲۹
 ۴۳۰
 ۴۳۱
 ۴۳۲
 ۴۳۳
 ۴۳۴
 ۴۳۵
 ۴۳۶
 ۴۳۷
 ۴۳۸
 ۴۳۹
 ۴۴۰
 ۴۴۱
 ۴۴۲
 ۴۴۳
 ۴۴۴
 ۴۴۵
 ۴۴۶
 ۴۴۷
 ۴۴۸
 ۴۴۹
 ۴۵۰
 ۴۵۱
 ۴۵۲
 ۴۵۳
 ۴۵۴
 ۴۵۵
 ۴۵۶
 ۴۵۷
 ۴۵۸
 ۴۵۹
 ۴۶۰
 ۴۶۱
 ۴۶۲
 ۴۶۳
 ۴۶۴
 ۴۶۵
 ۴۶۶
 ۴۶۷
 ۴۶۸
 ۴۶۹
 ۴۷۰
 ۴۷۱

قطع الشمس قد مرخ او رخصين ولا بعد صلوة العصر حتى تغرب
 الشمس ولا بأس بان يصلي في هذين الوقتين الفوائت ويسجد
 للتلاوة ويصل صلوة الجنازة ولا يصلي ركعتي الطواف فيها ما ذكره
 ان يتنفل بعد طلوع الفجر كالشرك من ركعتي الفجر ولا يتنفل بعد الغروب
 قبل المغرب والله اعلم **باب السنن والنوافل** الستة في
 الصلوة ان يصلي ركعتين بعد طلوع الفجر واربعا قبل الظهر وركعتين
 بعد ها واربعا قبل العصر وان شاء ركعتين وركعتين بعد المغرب
 واربعا قبل العشاء واربعا بعد ها وان شاء ركعتين وتوافل النهار ان
 شاء صلي ركعتين بتسليمة واحدة وان شاء اربعا وكره له الزيادة
 على ذلك واما نوافل الليل فقال ابو حنيفة ثم ان صلى ثمان ركعات
 بتسليمة واحدة والقراءة واجبة في الفرض في الركعتين
 الاوليين وهو مخير في الاخرين ان شاء قرأ الفاتحة وان شاء
 سبحة وان شاء سكت والقراءة افضل والقراءة واجبة في جميع
 ركعات النفل والوتر ومن دخل في صلوة النفل بشرا فسد ها
 قضائها فان صلى اربع ركعات وقعد في الاوليين ثم افسد الاخرين
 ففرض ركعتين وقال ابو يوسف يقضي اربعا ويصلي النافلة قاعدا
 مع القدرة على القيام وان افسدها قائما ثم قعد بغير عذر جاز
 عند ابي حنيفة وقالا لا يجوز الا من عذر ومن كان خارجا
 المصر يتنفل على ابنته الى ابي حنيفة فوجبت دابته يومئذ ايماء بآب
 سجود الله وسجود السموات في الزيادة والنقصان بعد
 السلام يسجد تسليما ثانيا ثم يتشهد ويسلم ويسجد السموات ويلزم

فان كان في الصلاة ركعة واحدة وجب عليه سجدة واحدة
 وان كان في الصلاة ركعتان وجب عليه سجدتان
 وان كان في الصلاة ركعات وجب عليه سجدات
 وان كان في الصلاة ركعات وجب عليه سجدات

اذا نادى في صلوة فعل من جنسها ليس منها او ترك فعلا مسنونا
 او ترك قراءة فاتحة الكتاب او السورة او القنوت او التشهد
 او تكبيرات العبدين او وجهه الامام فيما يخاف او خاف
 فيما يجهر فيه والامام يوجب على الامام والمؤتم فان لم يسجد
 الامام لم يسجد المؤتم وان سهرى المؤتم لم يلزم على الامام ولا
 المؤتم السجود ومن سهرى عن القعدة الاولى ثم تذكر وهو الى حال
 القعود اقرب عدا فقد وتشهد وان كان الى القيام اقرب لم يعد
 ويسجد السهو وان سهرى عن القعدة الاخيرة فقام الى الخامسة ثم تذكر
 رجع الى القعدة ما لم يسجد والغى الخامسة ويسجد السهو وان قيد
 الخامسة بالسجدة بطل فرضه وتحولت صلوة نافلة وكان عليه ان يضم
 اليها ركعة سادسة وان قيد في الرابعة ثم قام الى الخامسة ولم يسجد
 ظهرها القعدة الاولى عاد الى القعدة ما لم يسجد في الخامسة وسلم
 ويسجد للسهو وان قيد الخامسة بسجدة ضمه اليها ركعة
 اخرى وقد تمت صلوة والركعتان له نافلة ومن شك في صلوة
 فلم يدرك ثلثا صلاها اربع فان كان ذلك اول ما عرض له استأنف
 الصلوة وان كان الشك يعرض له كثيرا بئى على غالب ظنه ان كان له
 وان لم يكن له ظن بنى على اليقين **باب صلوة المريض**
 اذا قلد على المريض القيام صلى قاعدا ركع ويسجد فان
 لم يستطع الركوع والسجود ركب برأسه ايام وجعل السجود الخفض
 من الركوع ولا يرفع الى وجهه شيئا يسجد عليه فان لم يستطع القعود
 استلقى على ظهره وجعل وجهه الى القبلة واوى برأسه

فان كان في الصلاة ركعة واحدة وجب عليه سجدة واحدة
 وان كان في الصلاة ركعتان وجب عليه سجدتان
 وان كان في الصلاة ركعات وجب عليه سجدات
 وان كان في الصلاة ركعات وجب عليه سجدات

فان كان في الصلاة ركعة واحدة وجب عليه سجدة واحدة
 وان كان في الصلاة ركعتان وجب عليه سجدتان
 وان كان في الصلاة ركعات وجب عليه سجدات
 وان كان في الصلاة ركعات وجب عليه سجدات

فان كان في الصلاة ركعة واحدة وجب عليه سجدة واحدة
 وان كان في الصلاة ركعتان وجب عليه سجدتان
 وان كان في الصلاة ركعات وجب عليه سجدات
 وان كان في الصلاة ركعات وجب عليه سجدات

في الصلاة فبها ما يجزئها من ركعتين ثلاث
 تلاها في غير الصلاة فبها ما يدخل في الصلاة فتلاها سجد لها
 اخرى ولم تحز السجدة الاولى فمن كثر تلاوة سجدة واحدة
 في مجلس واحد اجزأه سجدة واحدة ومن اراد السجود كبر و
 لم يرفع يديه لم يسجد وكبر ورفع راسه ولا تشهد عليه لاسلام
 بآب صلاة المسافر السفر الذي يتغير به الاحكام
 وهو ان يقصد الانسان موضعاً بين مقصد مسيرة
 ثلثة ايام ليلا يسيرون الاقدام ولا يعتبر في ذلك
 بالسير في الماء وفرض للمسافر عند ما في كل صلاة ركعتين
 ولا يجوز له الزيادة عليهما فاذا صلى اربعاً فقد قعد في الثانية
 مقدماً للثمن اجزأه ركعتان فرضه وكانت الاخرى له زافلة
 ان لم يقعد في الثانية قدر التشهد وقام الى الثالثة وقيد بها
 بالسجدة بطلت فرضه وتحولت صلوة فقلوا كما عليان يضم
 اليها ركعة اخرى ومن خرج مسافراً صلى ركعتين اذا فارق بيوت
 المصر ولا يزال على حكم السفر حتى ينوي الاقامة في بلدة خمسة عشر
 يوماً فصاعداً فيلزمه الاتمام فان نوى الاقامة اقل من ذلك
 لم يفته فان دخل بلدة ولم ينو ان يقيم فيها خمسة عشر يوماً
 وانما يتول غداً يخرج او بعد غداً يخرج حتى يبقى على ذلك
 سنين صلى ركعتين واذا دخل العسكر في ارض الحرب
 فبها الاقامة بها خمسة عشر يوماً لم يفته الصلاة واذا دخل
 المسافر صلاة المقيم مع بقاء الوقت اتم الصلاة وان دخل مصر

في الصلاة فبها ما يجزئها من ركعتين ثلاث
 تلاها في غير الصلاة فبها ما يدخل في الصلاة فتلاها سجد لها
 اخرى ولم تحز السجدة الاولى فمن كثر تلاوة سجدة واحدة
 في مجلس واحد اجزأه سجدة واحدة ومن اراد السجود كبر و
 لم يرفع يديه لم يسجد وكبر ورفع راسه ولا تشهد عليه لاسلام
 بآب صلاة المسافر السفر الذي يتغير به الاحكام
 وهو ان يقصد الانسان موضعاً بين مقصد مسيرة
 ثلثة ايام ليلا يسيرون الاقدام ولا يعتبر في ذلك
 بالسير في الماء وفرض للمسافر عند ما في كل صلاة ركعتين
 ولا يجوز له الزيادة عليهما فاذا صلى اربعاً فقد قعد في الثانية
 مقدماً للثمن اجزأه ركعتان فرضه وكانت الاخرى له زافلة
 ان لم يقعد في الثانية قدر التشهد وقام الى الثالثة وقيد بها
 بالسجدة بطلت فرضه وتحولت صلوة فقلوا كما عليان يضم
 اليها ركعة اخرى ومن خرج مسافراً صلى ركعتين اذا فارق بيوت
 المصر ولا يزال على حكم السفر حتى ينوي الاقامة في بلدة خمسة عشر
 يوماً فصاعداً فيلزمه الاتمام فان نوى الاقامة اقل من ذلك
 لم يفته فان دخل بلدة ولم ينو ان يقيم فيها خمسة عشر يوماً
 وانما يتول غداً يخرج او بعد غداً يخرج حتى يبقى على ذلك
 سنين صلى ركعتين واذا دخل العسكر في ارض الحرب
 فبها الاقامة بها خمسة عشر يوماً لم يفته الصلاة واذا دخل
 المسافر صلاة المقيم مع بقاء الوقت اتم الصلاة وان دخل مصر

في الصلاة فبها ما يجزئها من ركعتين ثلاث
 تلاها في غير الصلاة فبها ما يدخل في الصلاة فتلاها سجد لها
 اخرى ولم تحز السجدة الاولى فمن كثر تلاوة سجدة واحدة
 في مجلس واحد اجزأه سجدة واحدة ومن اراد السجود كبر و
 لم يرفع يديه لم يسجد وكبر ورفع راسه ولا تشهد عليه لاسلام
 بآب صلاة المسافر السفر الذي يتغير به الاحكام
 وهو ان يقصد الانسان موضعاً بين مقصد مسيرة
 ثلثة ايام ليلا يسيرون الاقدام ولا يعتبر في ذلك
 بالسير في الماء وفرض للمسافر عند ما في كل صلاة ركعتين
 ولا يجوز له الزيادة عليهما فاذا صلى اربعاً فقد قعد في الثانية
 مقدماً للثمن اجزأه ركعتان فرضه وكانت الاخرى له زافلة
 ان لم يقعد في الثانية قدر التشهد وقام الى الثالثة وقيد بها
 بالسجدة بطلت فرضه وتحولت صلوة فقلوا كما عليان يضم
 اليها ركعة اخرى ومن خرج مسافراً صلى ركعتين اذا فارق بيوت
 المصر ولا يزال على حكم السفر حتى ينوي الاقامة في بلدة خمسة عشر
 يوماً فصاعداً فيلزمه الاتمام فان نوى الاقامة اقل من ذلك
 لم يفته فان دخل بلدة ولم ينو ان يقيم فيها خمسة عشر يوماً
 وانما يتول غداً يخرج او بعد غداً يخرج حتى يبقى على ذلك
 سنين صلى ركعتين واذا دخل العسكر في ارض الحرب
 فبها الاقامة بها خمسة عشر يوماً لم يفته الصلاة واذا دخل
 المسافر صلاة المقيم مع بقاء الوقت اتم الصلاة وان دخل مصر

MI

الفاتحة لم يجز صلوة خلفه واذا صلى السافر بالمقيمين صلى ركعتين
 وسلم ثم اتم المقيمون صلواتهم وليستحب له اذا سلم ان يقول
 لهم اتموا صلواتكم فانا قوم سفر واذا دخل السافر في مفراته
 الصلوة وان لم ينو الاقامة فيه ومن كان له وطن فانتقل
 عنه واستوطن غيره ثم سافر فدخل وطنه الاول لم يمتعه
 الصلوة واذا نوى السافر ان يقيم بمكة ومناخسته عشر
 يوماً لم يمتعه الصلوة ومن فاتته صلوات في السفر قضاها في الحضر
 ركعتين من فاتته صلوات في الحضر قضاها في السفر رجاء والعاجه
 والمطيع في السفر في الرخصة سواء واجمع بين الصلوتين يجوز
 فعلاً ولا يجوز وقتاً ويجوز الصلوة في السفينة قاعداً على كل حال
 من غير عذر عند ابى حنيفة رحمه وقال لا يجوز الا من عذر باب
 صلوة الجمعة لا تقم الجمعة الا في مصر جامع او في مصر
 المصر ولا يجوز في القرى ولا يجوز اقامتها الا للسلطان او من
 امره السلطان ومن شرائطها الوقت فتصير في وقت الظهر ولا تقم
 بعده ومن شرائطها الخطبة قبل الصلوة بخطب الامام خطبتين
 يفصل بينهما بقعدة ويخطب قائماً على الطهارة فان اقتصر
 على ذكر الله تعالى جاز عند ابى حنيفة وقال لا يجوز بل لا بد من
 ذكر الله طويل يسمى خطبة في العادة فان خطب قاعداً او على غير
 طهارة جاز ويكره ومن شرائطها الجماعة واقلم عند ابى حنيفة
 ثلثة سوى الامام وقال اثنان سوى الامام ويجهر الامام بالقراءة
 في الركعتين وليس فيهما قراءة سورة يعينها ولا يجب الجماعة

٢٤

الدين يحيط بماله فلا زكاة عليه وان كان ماله اكثر من الدين
 زكى الفاضل اذا بلغ ثصابا كاملا وليس في دور السكنى وثياب
 البدن واثاث المنزل ودواب الركوب وعبيد الخ، مة وسلاح
 الاستعمال زكاة ولا يجوز اداء الزكاة الا بنيت مقدارته للاداء او
 بنيت مقدارته لعزل مقدار الواجب ومن تصدق بجميع ماله و
 لا ينوي الزكاة سقط فرضها عنه وان تصدق ببعض ماله لا
 يسقط الا بقدره **باب صدقة الابل** ليس في اقل من
 خمسة ذور من الابل صدقة فاذا بلغت خمسا سميت ممة وحال عليها
 الحول فيها شاة الى تسع اذا كانت عشرة ففيها شاتان الى
 اربع عشرة فاذا زادت واحدة ففيها ثلاث شياه الى تسع عشرة
 فاذا كانت عشرين ففيها اربع شياه الى اربع وعشرين فاذا كانت
 خمسا وعشرين ففيها بنت مخاض الى خمس وثلاثين فاذا بلغت
 ستا وثلاثين ففيها بنت لبون الى خمس واربعين فاذا كانت ستا
 اربعين ففيها حقة الى ستين فاذا كانت احدى وستين ففيها
 جذعة الى خمس وسبعين واذا كانت ستا وسبعين ففيها
 بنت لبون الى تسعين فاذا كانت احدى وتسعين ففيها حقة واحدة
 الى مائة وعشرين ثم يستأنف الفريضة فيكون في الخمس شاة
 مع الحقتين وفي العشر ثمانتان مع الحقتين وفي خمسة عشر ثلثا
 شياه وفي العشرين اربع شياه وفي خمسة وعشرين بنت مخاض
 مع الحقتين الى مائة وخمسين فيكون فيها ثلث حقة وفي ثمانين
 الفريضة ففي الخمس شاة مع ثلث حقات وفي العشر شاتان وفي

الدين يحيط بماله فلا زكاة عليه وان كان ماله اكثر من الدين
 زكى الفاضل اذا بلغ ثصابا كاملا وليس في دور السكنى وثياب
 البدن واثاث المنزل ودواب الركوب وعبيد الخ، مة وسلاح
 الاستعمال زكاة ولا يجوز اداء الزكاة الا بنيت مقدارته للاداء او
 بنيت مقدارته لعزل مقدار الواجب ومن تصدق بجميع ماله و
 لا ينوي الزكاة سقط فرضها عنه وان تصدق ببعض ماله لا
 يسقط الا بقدره **باب صدقة الابل** ليس في اقل من
 خمسة ذور من الابل صدقة فاذا بلغت خمسا سميت ممة وحال عليها
 الحول فيها شاة الى تسع اذا كانت عشرة ففيها شاتان الى
 اربع عشرة فاذا زادت واحدة ففيها ثلاث شياه الى تسع عشرة
 فاذا كانت عشرين ففيها اربع شياه الى اربع وعشرين فاذا كانت
 خمسا وعشرين ففيها بنت مخاض الى خمس وثلاثين فاذا بلغت
 ستا وثلاثين ففيها بنت لبون الى خمس واربعين فاذا كانت ستا
 اربعين ففيها حقة الى ستين فاذا كانت احدى وستين ففيها
 جذعة الى خمس وسبعين واذا كانت ستا وسبعين ففيها
 بنت لبون الى تسعين فاذا كانت احدى وتسعين ففيها حقة واحدة
 الى مائة وعشرين ثم يستأنف الفريضة فيكون في الخمس شاة
 مع الحقتين وفي العشر ثمانتان مع الحقتين وفي خمسة عشر ثلثا
 شياه وفي العشرين اربع شياه وفي خمسة وعشرين بنت مخاض
 مع الحقتين الى مائة وخمسين فيكون فيها ثلث حقة وفي ثمانين
 الفريضة ففي الخمس شاة مع ثلث حقات وفي العشر شاتان وفي

الدين يحيط بماله فلا زكاة عليه وان كان ماله اكثر من الدين
 زكى الفاضل اذا بلغ ثصابا كاملا وليس في دور السكنى وثياب
 البدن واثاث المنزل ودواب الركوب وعبيد الخ، مة وسلاح
 الاستعمال زكاة ولا يجوز اداء الزكاة الا بنيت مقدارته للاداء او
 بنيت مقدارته لعزل مقدار الواجب ومن تصدق بجميع ماله و
 لا ينوي الزكاة سقط فرضها عنه وان تصدق ببعض ماله لا
 يسقط الا بقدره **باب صدقة الابل** ليس في اقل من
 خمسة ذور من الابل صدقة فاذا بلغت خمسا سميت ممة وحال عليها
 الحول فيها شاة الى تسع اذا كانت عشرة ففيها شاتان الى
 اربع عشرة فاذا زادت واحدة ففيها ثلاث شياه الى تسع عشرة
 فاذا كانت عشرين ففيها اربع شياه الى اربع وعشرين فاذا كانت
 خمسا وعشرين ففيها بنت مخاض الى خمس وثلاثين فاذا بلغت
 ستا وثلاثين ففيها بنت لبون الى خمس واربعين فاذا كانت ستا
 اربعين ففيها حقة الى ستين فاذا كانت احدى وستين ففيها
 جذعة الى خمس وسبعين واذا كانت ستا وسبعين ففيها
 بنت لبون الى تسعين فاذا كانت احدى وتسعين ففيها حقة واحدة
 الى مائة وعشرين ثم يستأنف الفريضة فيكون في الخمس شاة
 مع الحقتين وفي العشر ثمانتان مع الحقتين وفي خمسة عشر ثلثا
 شياه وفي العشرين اربع شياه وفي خمسة وعشرين بنت مخاض
 مع الحقتين الى مائة وخمسين فيكون فيها ثلث حقة وفي ثمانين
 الفريضة ففي الخمس شاة مع ثلث حقات وفي العشر شاتان وفي

19

مجلس شورای عالی
وزارت معارف و اوقاف و صنایع مستظرفه
تاریخ ۱۳۰۲/۴/۲۵

والفضة وحليتها واوانيهما زكوة عنه باب زكوة العروض
 الزكوة واجبة في كل عرض للتجارة من اي شيء كان بعد ان بلغ نصابا
 من الورق والذهب يقوم بما هو الاقيم للفقراء وقال ابو يوسف رحم
 يقوم به الشراء به فان اشتراه بغير الثمن يقوم بالنقد الغالب في
 المصر وقال محمد بن غالب النقد في المصر على كل حال وان كان
 النصاب كاملا في مصر في احوال فقضاة فيما بين ذلك لا يسقط الزكوة
 وتضم قيمة العروض الى الذهب والفضة ويضم الذهب الى الفضة
 بالقيمة عند ابي حنيفة ثم وتلا بالاخر باب زكوة الزروع و
 البساتين قال ابو حنيفة في قليل ما اخرجت الارض وكثيرا وجلسوا
 سواهم في سبيل او سقت السماء الا الحظ في النصب الحشيش واسقى الجرب
 او دالية او ساقية ففيه نصف العشر والاعم لا يجب العشر الا فيما له
 ثمرة باقية وتشترون بابل يبلغ خمسة اوسق والوسق ستون صاعا
 يصنع النبي عليه الصلوة والسلام وليس في الخضروات شيء عندهما وقال
 ابو يوسف في الايوسق كالزعفران والشكرو القطن يجب العشر ان
 بلغت قيمته خمسة اوسق من ادق ما يدخل تحت الموسق من الحبوب
 وقال محمد بن ابي حنيفة ان بلغت خمسة امثال من اعلى ما يقدر به نوعه ففي
 القطن الاحمال وفي الزعفران الامنان وفي العسل العشر واذا اخذ
 من ارض العشر ثمرة عند ابي حنيفة يجب العشر في قليل وكثير و
 عند ابي يوسف لا شيء فيه حتى يبلغ عشرة اذقاق وعند محمد
 خمسة اذقاق كل فوق ستة وثلاثون رطلا فجملته تسعون مئاة
 ليس في الخارج من ارض الخراج عشر باب من يجوز دفع

ما شاء الله وما سببه ما يشاء
 لا راد له من شيء من خلقه
 ما شاء الله وما سببه ما يشاء
 لا راد له من شيء من خلقه

والله اعلم
 بالصواب
 واليه المرجع
 والمآب

والله اعلم
 بالصواب
 واليه المرجع
 والمآب

والله اعلم
 بالصواب
 واليه المرجع
 والمآب

والله اعلم
 بالصواب
 واليه المرجع
 والمآب

والله اعلم
 بالصواب
 واليه المرجع
 والمآب

والله اعلم
 بالصواب
 واليه المرجع
 والمآب

والله اعلم
 بالصواب
 واليه المرجع
 والمآب

الزكاة اليهم ومن لا يجوز قال الله تعالى انما الصدقات
 للفقراء والمساكين والعاملين عليه ما والمؤلفة قلوبهم وفي الرقاب
 والغارمين وفي سبيل الله وابن ال سبيل وقد استقط من الاصناف
 الثمانية المذكورة المؤلفة قلوبهم لان الله تعالى اعز الاسلام واغنى
 عنهم والفقير من له ادنى شيء طاسكين من لا شيء له وقد قيل
 على العكس والعامل من يدفع اليه الامام بقدر عمله كناية له وفي
 الرقاب المكاتبون يصرف في ذلك رقابهم والغارمين لزوم عليه
 دين وفي سبيل الله منقطع الغزاة وابن السبيل من كان له في
 وطنه مال وليس معه شيء من المال قال مالك ان يدفع الى كل واحد
 منها ولو اربعة عشر على صنف واحد ولا يجوز دفع الزكاة الى الذي
 ولا يبنى بها مسجد ولا يكتف بها ميتة ولا يشتري رقبة ليعتق
 ولا يدفع الى غني ولا يدفع زكاة ماله الى امير وجه وان عاد ولا الى
 ولد وان سفل ولا الى امرأته ولا الى امرأته الى زوجها عند ايجافته
 وعندهما يجوز دفع للمرأة الى زوجها ولا يدفع الزكاة الى مكاتبه ولا
 الى مملوكه ولا الى امرأته ولا الى ماله ولا الى مملوكه غني ولا الى ولد
 غني اذا كان صغيرا ولا يدفع الى بني هاشم وهم اهل جلي رضي الله عنه
 وال عتيل وال عباس وال جعفر وال طارت بن المطلب ولا واليهم
 ولو دفع الزكاة الى رجل يظن فقيرا ثم تبين انه غني او كافرا او هاشمي
 او دفع في ظلمة فبان انه زبوه او جده او ولده فلا إعادة عليه
 عندهما وقال ابو يوسف روي عن يمين انهم عبد وسكانهم
 لا يجوز دفع الزكاة الى من يملك نصيبا من اى مال كان و

ويجوز دفع الزكاة الى من يملك اقل من ذلك وان كان صحيحا ملكتها
 ويكره نقل الزكاة من بلد الى بلد اخر وانما تصرف صدقة كل بلدة
 فيها الا ان ينقلها الانسان الى قرأته الضعفاء او الى قوم هم احوج
 من اهل بلدة **باب صدقة الفطر** صدقة الفطر واجبة
 على كل مسلم اذا كان مالا المقدار النصاب فاضلا عن مسكنه
 وثيابه واثاث المنزل وفرسه وسلاحه وعبيده للخدمة ولا يؤدى
 عن نفسه وعن اولاده الصغار وعن ماله للخدمة ولا يؤدى
 عن زوجته ولا عن اولاده الكبار ولا عن ماله للتجارة ولا يؤدى
 عن مكاتبه والعبد بين الشريكين لافطرة على كل واحد منهما او
 يؤدى المسلم عن عبده الكافر والافطرة نصف صاع من بر
 او صاع من تمر او صاع من شعير او صاع من زبيب والصاع عند
 ابي حنيفة ومحمد ثمانية ارطال بالعراقي وقال ابو يوسف
 خمسة ارطال وثلاث رطل بالحجازي الفطرة تحلق بطول الفجر من
 يوم الفطر فبات قبل ذلك لم يجب فطرته ومن اسلم او ولد بعد
 طلوع الفجر لم يجب فطرته والمستحب ان يخرج الناس الفطرة
 الخروج الى المصلى وان قدموها قبل يوم الفطر جاز وان اخروها
 عن يوم الفطر لم يسقط عنهم وكان عليهم اخراجها كتاب **كتاب الصوم**
 الصوم ضريان واجب ونفل فالواجب ضربان منهما ما يتعلق بزما
 معين كصوم رمضان والندم للمعين فيجوز بغيته من الليل او بنية
 من النهار الى وقت الزوال والصبر الثاني ما يجب في مئة تقضاء
 رمضان والندم للمعين فيجوز بغيته من الليل وكذا الصوم

فان كان صحيحا كان عليه ان يدفع الزكاة الى من يملك اقل من ذلك وان كان صحيحا ملكتها
 ويجوز دفع الزكاة الى من يملك اقل من ذلك وان كان صحيحا ملكتها
 ويجوز دفع الزكاة الى من يملك اقل من ذلك وان كان صحيحا ملكتها

ويجوز دفع الزكاة الى من يملك اقل من ذلك وان كان صحيحا ملكتها
 ويجوز دفع الزكاة الى من يملك اقل من ذلك وان كان صحيحا ملكتها
 ويجوز دفع الزكاة الى من يملك اقل من ذلك وان كان صحيحا ملكتها

ويجوز دفع الزكاة الى من يملك اقل من ذلك وان كان صحيحا ملكتها
 ويجوز دفع الزكاة الى من يملك اقل من ذلك وان كان صحيحا ملكتها
 ويجوز دفع الزكاة الى من يملك اقل من ذلك وان كان صحيحا ملكتها

ويجوز دفع الزكاة الى من يملك اقل من ذلك وان كان صحيحا ملكتها
 ويجوز دفع الزكاة الى من يملك اقل من ذلك وان كان صحيحا ملكتها
 ويجوز دفع الزكاة الى من يملك اقل من ذلك وان كان صحيحا ملكتها

ويجوز دفع الزكاة الى من يملك اقل من ذلك وان كان صحيحا ملكتها
 ويجوز دفع الزكاة الى من يملك اقل من ذلك وان كان صحيحا ملكتها
 ويجوز دفع الزكاة الى من يملك اقل من ذلك وان كان صحيحا ملكتها

ويجوز دفع الزكاة الى من يملك اقل من ذلك وان كان صحيحا ملكتها
 ويجوز دفع الزكاة الى من يملك اقل من ذلك وان كان صحيحا ملكتها
 ويجوز دفع الزكاة الى من يملك اقل من ذلك وان كان صحيحا ملكتها

الكفارات والنفل كل بمجرى منية قبل الروايل وينبغي للناس ان
يلتسوا الهلال في اليوم التاسع والخمسين من شعبان فان
عليهم اكلوا عدة الشعبان ثلاثين يوما ثم صاموا ومن رآى هلال
رمضان وحده صام وان لم يقبل الاسام شهدا دته وان افطر في هذا
اليوم لا كفارة عليه عندنا وان كان في السماء طرقت الامام
شهادة الواحد العدل رجلا كان او امرأة حرا كان او عبدا وان
لم يكن في السماء علة لم يقبل الامام حتى يرى جمع كثير يرفع العلم
بمجرى وقت الصوم حين ملووع الفجر الثاني الى غروب الشمس
والصوم هو الامساك عن الاكل والشرب والجماع ثم ارفع النية
فان اكل الصائم او شرب او جامع ناسيا لم يفطر فان نام فاحتمل
واحتج اوقاه فلا شيء عليه وان ذرعه القى لم يفطر فان استقاء
عما فعله القضاء ولو نظر الى فرج امرأة بشهوة فامني لا يفسد
صومه وكذا لو اذهن او اكل او قبل او اصبغ جنبه لم يفطر فان قبل
او لمس فانزل عليه القضاء ولا كفارة ولا بأس بالقبلة ان امن على
نفسه وتكره ان لم يأمن ومن ابتلع الحصاة او النواة او الحديد او
ولا كفارة عليه ومن جامع عذرا في احد السبيلين او اكل او شرب
ما يتعدى به فعلية القضاء والكفارة وليس في افساد الصوم غير
رمضان كفارة ومن جامع فيما دون الفرج عذرا فانزل فضله
القضاء ولا كفارة عليه ومن احتقن او استعط في نكاحه او افطر في
اذنه او دأوى جائفة او امة بداء رطب فوصل الى جوفه او دماغه
افطر والكفارة مثل كفارة الظهار وان افطر في ما حليله لم يفطر عند

الحديث في الصحيحين
 صحيح البخاري
 صحيح مسلم
 سنن أبي داود
 سنن الترمذي
 سنن ابن ماجه
 مسند احمد
 مسند ابى يعقوب
 مسند الهيثمي
 مسند العبد المذنب
 مسند ابن خزيمة
 مسند ابن حبان
 مسند ابن عساکر
 مسند ابن كثير
 مسند ابن ماجة
 مسند ابن سعد
 مسند ابن شاذان
 مسند ابن عساکر
 مسند ابن خزيمة
 مسند ابن حبان
 مسند ابن عساکر
 مسند ابن كثير
 مسند ابن ماجة
 مسند ابن سعد
 مسند ابن شاذان

إلى حيث يفتقروا من ذاق شيئاً لم يفطر ويكره للمرأة أن تمضغ لصبيها الطعام
 إذا كان لها بطن من داء فإن لم يكن منه بطن فلا بأس به وتمضغ العلك
 يكره ولا يفطر الصوم والمريض في رمضان يخاف أن صام يزداد
 مرضه افطر وقضى وأن كان مافرلاً يستغفر بالصوم فمضغ أفضل
 وإن افطر وقضى جاز وأن مات المريض أو المسافر وهو على حالها
 لم يلزمها القضاء فإن صم المريض أو قاط المسافر ثم مات
 لزمها القضاء بقدر الصحة والأقامة وقضاء رمضان انشاء
 فروعاً وإن شاء تابعه فإن لم يقض حتى دخل رمضان أخر صام
 الثاني وقضى الأول بعده ولا قديرة عليه ومن مات وعليه
 قضاء رمضان نأوصي به اطعمه وليه عنه لكل يوم مسكينا
 ومن دخل في صوم التطوع أو صلوة التطوع ثم أفسد ما أقضاهما
 أن بلغ الصبي أو أسلم الكافر في بعض رمضان أمسكاً ببقية يومها
 وصاماً بعده ومن اغشى عليه في رمضان لم يقض اليوم الذي غشى
 فيه الأغماء وقضى ما بعده وإذا أفاق المجنون في بعض رمضان
 قضه ما مضى منه وإذا حاضت المرأة أو نفست فافطرت وقضت أو
 لو قد المسافر أو طهرت الحائض في بعض النهار أمسكاً عن الطعام
 والشراب ببقية يومها ثم صاماً بعده ولو تسحر وهو يظن أن الفجر
 لم يطلع أو أظن وهو يظن أن الشمس قد غربت ثم تبين أنها لم تغرب
 أو كان قد طلع الفجر يقضي ذلك اليوم ولا كفارة عليه ومن رأى هلال
 الفطر وحده لم يفطر وإن كان في السماء علة لم يقبل إلا ما في
 هلال الفطر الشهادة رجلين أو رجل وامرأتين وإن لم يكن

الحديث في الصحيحين
 صحيح البخاري
 صحيح مسلم
 سنن أبي داود
 سنن الترمذي
 سنن ابن ماجه
 مسند احمد
 مسند ابى يعقوب
 مسند الهيثمي
 مسند العبد المذنب
 مسند ابن خزيمة
 مسند ابن حبان
 مسند ابن عساکر
 مسند ابن كثير
 مسند ابن ماجة
 مسند ابن سعد
 مسند ابن شاذان
 مسند ابن عساکر
 مسند ابن خزيمة
 مسند ابن حبان
 مسند ابن عساکر
 مسند ابن كثير
 مسند ابن ماجة
 مسند ابن سعد
 مسند ابن شاذان

الحديث في الصحيحين
 صحيح البخاري
 صحيح مسلم
 سنن أبي داود
 سنن الترمذي
 سنن ابن ماجه
 مسند احمد
 مسند ابى يعقوب
 مسند الهيثمي
 مسند العبد المذنب
 مسند ابن خزيمة
 مسند ابن حبان
 مسند ابن عساکر
 مسند ابن كثير
 مسند ابن ماجة
 مسند ابن سعد
 مسند ابن شاذان
 مسند ابن عساکر
 مسند ابن خزيمة
 مسند ابن حبان
 مسند ابن عساکر
 مسند ابن كثير
 مسند ابن ماجة
 مسند ابن سعد
 مسند ابن شاذان

الحديث في الصحيحين
 صحيح البخاري
 صحيح مسلم
 سنن أبي داود
 سنن الترمذي
 سنن ابن ماجه
 مسند احمد
 مسند ابى يعقوب
 مسند الهيثمي
 مسند العبد المذنب
 مسند ابن خزيمة
 مسند ابن حبان
 مسند ابن عساکر
 مسند ابن كثير
 مسند ابن ماجة
 مسند ابن سعد
 مسند ابن شاذان
 مسند ابن عساکر
 مسند ابن خزيمة
 مسند ابن حبان
 مسند ابن عساکر
 مسند ابن كثير
 مسند ابن ماجة
 مسند ابن سعد
 مسند ابن شاذان

Handwritten marginal notes at the top of the page, written in Arabic script, likely providing commentary or additional rulings related to the main text.

في السماء علة لم يقبل الامام الا شهادة جماعة ترفع العلم بخبرهم
باب الاعتكاف الاعتكاف مسحب وهو البث مع الصوم
في المسجد بنية الاعتكاف ويحرم على المعتكف الوطي واللبس فان اترك
بالقبلة او اللبس فسيب اعتكافه ولم يخرج من المسجد الا الحاجة
الانسان او الجمعة ولا بأس بان يبيع او يبتاع في المسجد من غير ان
يحضر السلعة ولا يتكلم الا بغير ويكره له الصمت وان جامع المعتكف
ليلا او نهارا عدا كان او ناسيا بطل اعتكافه وقبيل اوجب على نفسه
اعتكاف ايام متحدة لزمه اعتكافه باللباس ما **كتاب الحج**
الحج واجب على الاحرار البالغين العقلاء الاصحاء اذا قدر واعلى
الزاد والراحلة فاضلع المسكن وما لا بد منه وعن نفقة عياله
الى حين عودته وكان الطريق امنا ويعتبر للمرأة ان يكون لها
محرم تحج به او تزوج ولا يجوز لها ان تحج بغيرهما اذا كان بينهما وبين
مكة مسيرة ثلاثة ايام فصاعدا واذا بلغ الصبي بعد ما احرم او
اعتق عيدا ومضيا على جهما ذلك لم يجزها ذلك والمواقيت التي
لا يجوز ان يتجا وزها الانسان الا حرمها خمسة لاهل المدينة
ذوالحليفة ولاهل العراق ذات عرق ولاهل الشام حمفة ولاهل
البحر دقن ولاهل اليمن بللم وان قدم الاحرام على هذه المواقيت
جاز ومن كان بمكة فيقاته في الحج الحرم وفي العرة الحرام واذا اراد الا
اغتسل او توشأ والغسل الفضل ولبس ثوبين جديدين او عسيلين
اذا اراد رداءه ومس طيبا ان كان له وصلى ركعتين وقال اللهم الى
اريد الحج فيسر لي وتقبله مني ثم يلي عقب صلوة وان كان منفردا

Extensive handwritten marginal notes on the right side of the page, continuing the discussion or providing further details on the topics mentioned in the main text, such as Hajj and Iqad.

Handwritten marginal notes at the bottom of the page, continuing the discussion or providing further details on the topics mentioned in the main text.

بالحج بنوي بالتلبية الحج والتلبية ان يقول لبك اللهم لبك انزل الحمد
والنعمه لك لا شريك لك لا يسجد ولا يقضي ان يحل يقضي من هذه
الكلمات وان زاد فيها جاز فاذا بالاحرام فليستق بما يحل الله تعالى
عنه من الرفق والفسوق والحبال ولا يقتل صيده ولا يشير
اليه ولا يدل عليه ولا يلبس مخيطا ولا سراويل ولا عباة
ولا قلنسوة ولا قباء ولا خفين الا ان لا يجد النعلين فيقطعهما
استقل من الكعبين ولا يغطي رأسه ولا وجهه ولا المرأة وجهها
ولا يمس طيبا ولا يحلق شعر رأسه ولا شعر بدن ولا يقص من
لحيته ولا يلبس ثوبا مصبوغا بورس ولا برقعان الا ان يكون
غسिला لا ينقض ولا يابس بان يغتسل ويدخل في الحمام ويستظل
بالبيت والحل ولا يابس بان يشد في وسطه الهيمان ولا يغسل رأسه
ولحيته بالخطمي ويكثر من التلبية عقيب الصلوات وكل اعلة ثم فاو
هبط واديا اولى ركبانا وبالا سيار فاذا دخل مكة ابتدأ بالمسجد
الحرام ثم يبتدأ بالحج الاسود فاستلمه واستقبله وان لم يمكن فكلب و
هلال ورفع يديه وقبله ان استطاع من غير ان يؤذي مسلما ثم اخذ
عن يمينه مما يلي الباب وقد اضطجع رداءه قبل ذلك ويطوف
بالبيت سبعة اشواط من وراء الحطيم ويؤمل في الاشواط الثلاثة
الاول ويمشي فيما بقي على هيبته ويستلم الحجر كما مر به ان استطاع
ويحتم الطواف بالاستلام ثم ياتي المقام فصاعده ركعتين
او بحيث تيسر من المسجد وهذا الطواف التحية والقداوم وهو
سنة وليس بواجب وليس على اهل مكة طواف التحية ثم

[illegible][illegible]

وقت از رسول خدا صلی الله علیه و آله و سلم شنیدم که فرمود
والتقوى لله وحده و التمسك بحبل الله المتين
ما بين يديه من الجنة و التمسك بحبل الله المتين
من الجنة و التمسك بحبل الله المتين
والتقوى لله وحده و التمسك بحبل الله المتين
ما بين يديه من الجنة و التمسك بحبل الله المتين
من الجنة و التمسك بحبل الله المتين
والتقوى لله وحده و التمسك بحبل الله المتين
ما بين يديه من الجنة و التمسك بحبل الله المتين
من الجنة و التمسك بحبل الله المتين

يخرج إلى الصفا فيصعد عليه ويستقبل البيت ويكبر ويهلل ويصلي على النبي عليه الصلوة والسلام ويدعو ثم يجتهد ويرفع يديه ويخطئ نحو المروة ويمشي على هيئته فإذا بلغ بطن الوادي سعى بين الميادين الأخضرين سبعاً كذلك حتى يأتي المروة ويصعد عليها ويفعل كما فعل على الصفا وهذا شوط واحد ويطوف سبعة أشواط يبدأ بالصفا ويختم بالمروة ثم يقيم بمكة أحراماً ويطوف كلما بدأ فإذا كان قبل التروية يوم فالإمام يخطب خطبة يعلم الناس فيها الخبر ويخرج إلى منادى الصلوة والوقوف بعرفات والأفاضة وإذا صلى فجر يوم التروية بمكة خرج إلى منادى قائم بجأحة يصلي الفجر يوم عرفته ثم يتوجه إلى عرفات فيقيم بها فإذا زالت الشمس يوم عرفته صلى الأمان بالانذار الظهر والعصر بإذان وإقامتين فيبداً بالخطبة أولاً فيخطب خطبة يعلم الناس فيها الوقوف بعرفة والمزدلفة وروحى الجماد والفجر وطواف الزيارة ويصلي بهم الظهر والعصر في وقت الظهر بإذان وإقامتين ومن صلى الظهر في دخله وحده صلى كل واحد منهما في وقتها عند أبي حنيفة وقال لا يجمع للمفرد بينهما ثم يتوجه إلى الموقف فيقف بقرب الجبل وعرفات كلها موقوف إلا بطن عرفته وينبئ للإمام أن يقف بعرفة على إحاطة ويدعو ويعلم الناس المناسك ويستحب أن يغتسل قبل الوقوف ويحجته في الرعاء فإذا غربت الشمس أفاض الإمام والناس من على هيكتهم حتى يأتوا المزدلفة فينزلون فيسبون بها ويستحب أن ينزل بقرب الجبل الذي عليه الميقدرة ويقال له قرح ويصلي الإمام بالناس المغرب والعشاء

۱۰۰
 ۱۰۱
 ۱۰۲
 ۱۰۳
 ۱۰۴
 ۱۰۵
 ۱۰۶
 ۱۰۷
 ۱۰۸
 ۱۰۹
 ۱۱۰
 ۱۱۱
 ۱۱۲
 ۱۱۳
 ۱۱۴
 ۱۱۵
 ۱۱۶
 ۱۱۷
 ۱۱۸
 ۱۱۹
 ۱۲۰
 ۱۲۱
 ۱۲۲
 ۱۲۳
 ۱۲۴
 ۱۲۵
 ۱۲۶
 ۱۲۷
 ۱۲۸
 ۱۲۹
 ۱۳۰
 ۱۳۱
 ۱۳۲
 ۱۳۳
 ۱۳۴
 ۱۳۵
 ۱۳۶
 ۱۳۷
 ۱۳۸
 ۱۳۹
 ۱۴۰
 ۱۴۱
 ۱۴۲
 ۱۴۳
 ۱۴۴
 ۱۴۵
 ۱۴۶
 ۱۴۷
 ۱۴۸
 ۱۴۹
 ۱۵۰
 ۱۵۱
 ۱۵۲
 ۱۵۳
 ۱۵۴
 ۱۵۵
 ۱۵۶
 ۱۵۷
 ۱۵۸
 ۱۵۹
 ۱۶۰
 ۱۶۱
 ۱۶۲
 ۱۶۳
 ۱۶۴
 ۱۶۵
 ۱۶۶
 ۱۶۷
 ۱۶۸
 ۱۶۹
 ۱۷۰
 ۱۷۱
 ۱۷۲
 ۱۷۳
 ۱۷۴
 ۱۷۵
 ۱۷۶
 ۱۷۷
 ۱۷۸
 ۱۷۹
 ۱۸۰
 ۱۸۱
 ۱۸۲
 ۱۸۳
 ۱۸۴
 ۱۸۵
 ۱۸۶
 ۱۸۷
 ۱۸۸
 ۱۸۹
 ۱۹۰
 ۱۹۱
 ۱۹۲
 ۱۹۳
 ۱۹۴
 ۱۹۵
 ۱۹۶
 ۱۹۷
 ۱۹۸
 ۱۹۹
 ۲۰۰
 ۲۰۱
 ۲۰۲
 ۲۰۳
 ۲۰۴
 ۲۰۵
 ۲۰۶
 ۲۰۷
 ۲۰۸
 ۲۰۹
 ۲۱۰
 ۲۱۱
 ۲۱۲
 ۲۱۳
 ۲۱۴
 ۲۱۵
 ۲۱۶
 ۲۱۷
 ۲۱۸
 ۲۱۹
 ۲۲۰
 ۲۲۱
 ۲۲۲
 ۲۲۳
 ۲۲۴
 ۲۲۵
 ۲۲۶
 ۲۲۷
 ۲۲۸
 ۲۲۹
 ۲۳۰
 ۲۳۱
 ۲۳۲
 ۲۳۳
 ۲۳۴
 ۲۳۵
 ۲۳۶
 ۲۳۷
 ۲۳۸
 ۲۳۹
 ۲۴۰
 ۲۴۱
 ۲۴۲
 ۲۴۳
 ۲۴۴
 ۲۴۵
 ۲۴۶
 ۲۴۷
 ۲۴۸
 ۲۴۹
 ۲۵۰
 ۲۵۱
 ۲۵۲
 ۲۵۳
 ۲۵۴
 ۲۵۵
 ۲۵۶
 ۲۵۷
 ۲۵۸
 ۲۵۹
 ۲۶۰
 ۲۶۱
 ۲۶۲
 ۲۶۳
 ۲۶۴
 ۲۶۵
 ۲۶۶
 ۲۶۷
 ۲۶۸
 ۲۶۹
 ۲۷۰
 ۲۷۱
 ۲۷۲
 ۲۷۳
 ۲۷۴
 ۲۷۵
 ۲۷۶
 ۲۷۷
 ۲۷۸
 ۲۷۹
 ۲۸۰
 ۲۸۱
 ۲۸۲
 ۲۸۳
 ۲۸۴
 ۲۸۵
 ۲۸۶
 ۲۸۷
 ۲۸۸
 ۲۸۹
 ۲۹۰
 ۲۹۱
 ۲۹۲
 ۲۹۳
 ۲۹۴
 ۲۹۵
 ۲۹۶
 ۲۹۷
 ۲۹۸
 ۲۹۹
 ۳۰۰
 ۳۰۱
 ۳۰۲
 ۳۰۳
 ۳۰۴
 ۳۰۵
 ۳۰۶
 ۳۰۷
 ۳۰۸
 ۳۰۹
 ۳۱۰
 ۳۱۱
 ۳۱۲
 ۳۱۳
 ۳۱۴
 ۳۱۵
 ۳۱۶
 ۳۱۷
 ۳۱۸
 ۳۱۹
 ۳۲۰
 ۳۲۱
 ۳۲۲
 ۳۲۳
 ۳۲۴
 ۳۲۵
 ۳۲۶
 ۳۲۷
 ۳۲۸
 ۳۲۹
 ۳۳۰
 ۳۳۱
 ۳۳۲
 ۳۳۳
 ۳۳۴
 ۳۳۵
 ۳۳۶
 ۳۳۷
 ۳۳۸
 ۳۳۹
 ۳۴۰
 ۳۴۱
 ۳۴۲
 ۳۴۳
 ۳۴۴
 ۳۴۵
 ۳۴۶
 ۳۴۷
 ۳۴۸
 ۳۴۹
 ۳۵۰
 ۳۵۱
 ۳۵۲
 ۳۵۳
 ۳۵۴
 ۳۵۵
 ۳۵۶
 ۳۵۷
 ۳۵۸
 ۳۵۹
 ۳۶۰
 ۳۶۱
 ۳۶۲
 ۳۶۳
 ۳۶۴
 ۳۶۵
 ۳۶۶
 ۳۶۷
 ۳۶۸
 ۳۶۹
 ۳۷۰
 ۳۷۱
 ۳۷۲
 ۳۷۳
 ۳۷۴
 ۳۷۵
 ۳۷۶
 ۳۷۷
 ۳۷۸
 ۳۷۹
 ۳۸۰
 ۳۸۱
 ۳۸۲
 ۳۸۳
 ۳۸۴
 ۳۸۵
 ۳۸۶
 ۳۸۷
 ۳۸۸
 ۳۸۹
 ۳۹۰
 ۳۹۱
 ۳۹۲
 ۳۹۳
 ۳۹۴
 ۳۹۵
 ۳۹۶
 ۳۹۷
 ۳۹۸
 ۳۹۹
 ۴۰۰
 ۴۰۱
 ۴۰۲
 ۴۰۳
 ۴۰۴
 ۴۰۵
 ۴۰۶
 ۴۰۷
 ۴۰۸
 ۴۰۹
 ۴۱۰
 ۴۱۱
 ۴۱۲
 ۴۱۳
 ۴۱۴
 ۴۱۵
 ۴۱۶
 ۴۱۷
 ۴۱۸
 ۴۱۹
 ۴۲۰
 ۴۲۱
 ۴۲۲
 ۴۲۳
 ۴۲۴
 ۴۲۵
 ۴۲۶
 ۴۲۷
 ۴۲۸
 ۴۲۹
 ۴۳۰
 ۴۳۱
 ۴۳۲
 ۴۳۳
 ۴۳۴
 ۴۳۵
 ۴۳۶
 ۴۳۷
 ۴۳۸
 ۴۳۹
 ۴۴۰
 ۴۴۱
 ۴۴۲
 ۴۴۳
 ۴۴۴
 ۴۴۵
 ۴۴۶
 ۴۴۷
 ۴۴۸
 ۴۴۹
 ۴۵۰
 ۴۵۱
 ۴۵۲
 ۴۵۳
 ۴۵۴
 ۴۵۵
 ۴۵۶
 ۴۵۷
 ۴۵۸
 ۴۵۹
 ۴۶۰
 ۴۶۱
 ۴۶۲
 ۴۶۳
 ۴۶۴
 ۴۶۵
 ۴۶۶
 ۴۶۷
 ۴۶۸
 ۴۶۹
 ۴۷۰
 ۴۷۱

جو کہ نسبتاً

بمكة بعد فراغه من الحج يجوز ان فاته صوم ثلثة ايام في الحج حتى
 اتى يوم النحر لم يجز الصوم وكان عليه ايام وان لم يدخل مكة
 وتوجه الى عرفات فصار له فضل عمرته بالوقوف ويسقط عنه
 دم البقران وعليه دم لو نقص الحجة وعليه قضاءها باب التمتع
 المتمتع افضل من الافراد عندنا والتمتع على وجهين متمتع يسوق
 الهدى ومتمتع لا يسوق الهدى وصفة التمتع ان يبدا من الليقات
 ويحرم بالعمرة ويبدأ خل بمكة فيطوف طها ويسعى ويحلق او يقصر
 الحلق افضل وقد حل من عمرته ويقطع التلبية اذا ابتدأ بالعمرة
 ثم يقيم بمكة خلا لا فاذا كان يوم التروية احرم بالحج من المسجد فحل
 ما فعله الحاج المفرد بالحج وعليه دم المتمتع فان لم يجد صام ثلثة ايام
 في الحج وسبعة اذا رجع الى اهله وان ادا المتمتع ان يسوق الهدى
 احرم وساق هديك فان كانت بدنة قلها بمنزلة او نعل واضع
 البدنة عند ابى يوسف ومحمد وهو ان يشق سنامها من الجانب
 الايمن او اليسر ولا تشتر عند ابى حنيفة فان دخل مكة طاف و
 سعى ولم يحل حق يحرم بالحج يوم التروية وان قدم الاحرام قبله
 جاز وعليه دم التمتع واذا حلق يوم النحر قد حل من الاحرامين وليس
 لاهل مكة متمتع ولا قران واذا احاد المتمتع الى بلده بعد فراغه من
 العمرة ولم يكن ساق الهدى بطل متمتع ومن احرم بالعمرة قبل شهر
 الحج وطاف طها اقل من اربعة اشواط ثم دخل الشهر فمها فها واحرم
 بالحج كما متمتع وان طاف بعمرة قبل شهر الحج اربعة اشواط فصاعدا
 ثم حج من عامه ذلك لم يكن متمتعا وشهر الحج شتوال وذو القعدة

١٧١

قوله من الحج يجوز ان فاته صوم ثلثة ايام في الحج حتى
 اتى يوم النحر لم يجز الصوم وكان عليه ايام وان لم يدخل مكة
 وتوجه الى عرفات فصار له فضل عمرته بالوقوف ويسقط عنه
 دم البقران وعليه دم لو نقص الحجة وعليه قضاءها باب التمتع
 المتمتع افضل من الافراد عندنا والتمتع على وجهين متمتع يسوق
 الهدى ومتمتع لا يسوق الهدى وصفة التمتع ان يبدا من الليقات
 ويحرم بالعمرة ويبدأ خل بمكة فيطوف طها ويسعى ويحلق او يقصر
 الحلق افضل وقد حل من عمرته ويقطع التلبية اذا ابتدأ بالعمرة
 ثم يقيم بمكة خلا لا فاذا كان يوم التروية احرم بالحج من المسجد فحل
 ما فعله الحاج المفرد بالحج وعليه دم المتمتع فان لم يجد صام ثلثة ايام
 في الحج وسبعة اذا رجع الى اهله وان ادا المتمتع ان يسوق الهدى
 احرم وساق هديك فان كانت بدنة قلها بمنزلة او نعل واضع
 البدنة عند ابى يوسف ومحمد وهو ان يشق سنامها من الجانب
 الايمن او اليسر ولا تشتر عند ابى حنيفة فان دخل مكة طاف و
 سعى ولم يحل حق يحرم بالحج يوم التروية وان قدم الاحرام قبله
 جاز وعليه دم التمتع واذا حلق يوم النحر قد حل من الاحرامين وليس
 لاهل مكة متمتع ولا قران واذا احاد المتمتع الى بلده بعد فراغه من
 العمرة ولم يكن ساق الهدى بطل متمتع ومن احرم بالعمرة قبل شهر
 الحج وطاف طها اقل من اربعة اشواط ثم دخل الشهر فمها فها واحرم
 بالحج كما متمتع وان طاف بعمرة قبل شهر الحج اربعة اشواط فصاعدا
 ثم حج من عامه ذلك لم يكن متمتعا وشهر الحج شتوال وذو القعدة

والا حرام من ذى المحبة فان قد احرام بالحج عليه ما يجوز احرامه وان فقد
 حيا وان حاضت المرأة عند الاحرام اغتسلت للاحد امر واحرق و
 صنعت كما يصنع الحاج غير ايضا لا تطوف بالبيت حتى تطهر وان حاضت
 المرأة بعد الوقوف وطوان الزيارة انصرفت من مكة ولا شئ عليه ما
 لتترك طوان الصدر باب الجنائيات وان تطيب المحرم
 فعليه الكفارة فان تطيب عضوا كاملا فما زاد فعليه دم وان كان
 اقل من عضو فعليه صدقة وان لبس ثوبا بخيط او عظمي راسه
 كاملا فعليه دم وان كان اقل من يوم فعليه صدقة وان حلق راسه
 فصاعدا فعليه دم وان كان اقل من الربيع فعليه صدقة وان حلق موضع
 الحاج فعليه دم عند اليحمصة وعند همام عليه صدقة وان قص
 اظافر يديه او رجليه فعليه دم وكذلك ان قص اظافر يديه او رجليه
 دم وان قص اقل من خمسة اظافر فعليه صدقة لكل ظفر نصف صاع
 الا ان يبلغ دما فينقص ما شاء وان قص خمسة اظافر متفرقة من
 يديه ورجليه فعليه صدقة عند همام وقال محمد عليه دم كما لو
 قصها من يده واحدة وان تطيب او لبس الخيط او حلق من عذر
 فهو مخير ان شاء ذبح وان شاء اصدق على مساكين بثلاثة اصوع
 ان شاء صام ثلثة ايام وان قبل او لبس بشهوة فعليه دم ومن حاض
 في احد السبيلين قبل الوقوف بعرفة فسد حجه وعليه شاة وميض
 في الحج كما ينظر من لم يفسد حجه وعليه القضاء وليس عليه ان
 يعرف امراته اذا حج في سنة اخرى ومن جامع بعد الوقوف بعرفة
 لم يفسد حجه وعليه دنانة ومن جامع بعد الحلق فعليه شاة

والا حرام من ذى المحبة فان قد احرام بالحج عليه ما يجوز احرامه وان فقد
 حيا وان حاضت المرأة عند الاحرام اغتسلت للاحد امر واحرق و
 صنعت كما يصنع الحاج غير ايضا لا تطوف بالبيت حتى تطهر وان حاضت
 المرأة بعد الوقوف وطوان الزيارة انصرفت من مكة ولا شئ عليه ما
 لتترك طوان الصدر باب الجنائيات وان تطيب المحرم
 فعليه الكفارة فان تطيب عضوا كاملا فما زاد فعليه دم وان كان
 اقل من عضو فعليه صدقة وان لبس ثوبا بخيط او عظمي راسه
 كاملا فعليه دم وان كان اقل من يوم فعليه صدقة وان حلق راسه
 فصاعدا فعليه دم وان كان اقل من الربيع فعليه صدقة وان حلق موضع
 الحاج فعليه دم عند اليحمصة وعند همام عليه صدقة وان قص
 اظافر يديه او رجليه فعليه دم وكذلك ان قص اظافر يديه او رجليه
 دم وان قص اقل من خمسة اظافر فعليه صدقة لكل ظفر نصف صاع
 الا ان يبلغ دما فينقص ما شاء وان قص خمسة اظافر متفرقة من
 يديه ورجليه فعليه صدقة عند همام وقال محمد عليه دم كما لو
 قصها من يده واحدة وان تطيب او لبس الخيط او حلق من عذر
 فهو مخير ان شاء ذبح وان شاء اصدق على مساكين بثلاثة اصوع
 ان شاء صام ثلثة ايام وان قبل او لبس بشهوة فعليه دم ومن حاض
 في احد السبيلين قبل الوقوف بعرفة فسد حجه وعليه شاة وميض
 في الحج كما ينظر من لم يفسد حجه وعليه القضاء وليس عليه ان
 يعرف امراته اذا حج في سنة اخرى ومن جامع بعد الوقوف بعرفة
 لم يفسد حجه وعليه دنانة ومن جامع بعد الحلق فعليه شاة

والا حرام من ذى المحبة فان قد احرام بالحج عليه ما يجوز احرامه وان فقد
 حيا وان حاضت المرأة عند الاحرام اغتسلت للاحد امر واحرق و
 صنعت كما يصنع الحاج غير ايضا لا تطوف بالبيت حتى تطهر وان حاضت
 المرأة بعد الوقوف وطوان الزيارة انصرفت من مكة ولا شئ عليه ما
 لتترك طوان الصدر باب الجنائيات وان تطيب المحرم
 فعليه الكفارة فان تطيب عضوا كاملا فما زاد فعليه دم وان كان
 اقل من عضو فعليه صدقة وان لبس ثوبا بخيط او عظمي راسه
 كاملا فعليه دم وان كان اقل من يوم فعليه صدقة وان حلق راسه
 فصاعدا فعليه دم وان كان اقل من الربيع فعليه صدقة وان حلق موضع
 الحاج فعليه دم عند اليحمصة وعند همام عليه صدقة وان قص
 اظافر يديه او رجليه فعليه دم وكذلك ان قص اظافر يديه او رجليه
 دم وان قص اقل من خمسة اظافر فعليه صدقة لكل ظفر نصف صاع
 الا ان يبلغ دما فينقص ما شاء وان قص خمسة اظافر متفرقة من
 يديه ورجليه فعليه صدقة عند همام وقال محمد عليه دم كما لو
 قصها من يده واحدة وان تطيب او لبس الخيط او حلق من عذر
 فهو مخير ان شاء ذبح وان شاء اصدق على مساكين بثلاثة اصوع
 ان شاء صام ثلثة ايام وان قبل او لبس بشهوة فعليه دم ومن حاض
 في احد السبيلين قبل الوقوف بعرفة فسد حجه وعليه شاة وميض
 في الحج كما ينظر من لم يفسد حجه وعليه القضاء وليس عليه ان
 يعرف امراته اذا حج في سنة اخرى ومن جامع بعد الوقوف بعرفة
 لم يفسد حجه وعليه دنانة ومن جامع بعد الحلق فعليه شاة

॥ श्रीगणेशाय नमः ॥

فحرمان في قتل صيد فسل كل واحد منهما جزءا كاملا وان اشترك
 المحلان في قتل صيد الحرم فعليه ما جزاء واحد واذا باع الحرم
 صيدا او ابتاعه فالبيع باطل **باب الاختصار** اذا احصر الحرم
 بعد ما وارضى بمنعه عن المضى جازله التحلل وقيل له ابعد شاة
 تذبح في الحرم وواعد من يحل يوما بعينه يذبحها فيه ثم تحلل
 وان كان قارنا بعت دمين ولا يجوز ذبحه الا في الحرم ويجوز
 ذبحه قبل يوم النحر عند ابي حنيفة وعندهما لا يجوز الا في يوم
 النحر والمحصر بالحل اذا تحلل فعليه حجة وعمرة وعلى المحصر بالعرة
 القضاء وعلى القارن حجة وعمرتان فاذا بعت القارن هديا وواعد من
 ان يذبحوه في يوم بعينه ثم زال الاختصار فان قدر على ادراك الهدى
 والحل لم يجز له التحلل ويلزمه الضى وان قدر على ادراك الهدى دون
 الحل جازله التحلل لفوات الاصل وان قدر على ادراك الحل دون
 الهدى جازله التحلل استحسانا ومن احصر بمكة وهو ممنوع
 عن الوقوف والطواف كان محصرا فان قدر على احد هاهنا فليس
 بمحصر **باب الفوات** اذا احصر بالحل ففاته الوقوف بعرفة
 حتى طلع الفجر من يوم النحر فقد فاته الحل وعليه ان يتحلل بافعال العرة
 وهوان يطوف ويسعى ويقضى الحج من قابل ولا دم عليه والعره لا
 تفوت لانها يجوز فعلها في سائر السنة الا في خمسة ايام يكره فعلها
 فيها وهي يوم عرفة ويوم النحر وایام التشريق والعره سنة وفي الحرم
 والطواف والسعي **باب الهدى** اذناه شاة وهو من ثلاثة
 انواع الابل والبقر والغنم ويجزى في ذلك الثني فصاعدا ومن الضان

١٥
 ١٦
 ١٧
 ١٨
 ١٩
 ٢٠
 ٢١
 ٢٢
 ٢٣
 ٢٤
 ٢٥
 ٢٦
 ٢٧
 ٢٨
 ٢٩
 ٣٠
 ٣١
 ٣٢
 ٣٣
 ٣٤
 ٣٥
 ٣٦
 ٣٧
 ٣٨
 ٣٩
 ٤٠
 ٤١
 ٤٢
 ٤٣
 ٤٤
 ٤٥
 ٤٦
 ٤٧
 ٤٨
 ٤٩
 ٥٠
 ٥١
 ٥٢
 ٥٣
 ٥٤
 ٥٥
 ٥٦
 ٥٧
 ٥٨
 ٥٩
 ٦٠
 ٦١
 ٦٢
 ٦٣
 ٦٤
 ٦٥
 ٦٦
 ٦٧
 ٦٨
 ٦٩
 ٧٠
 ٧١
 ٧٢
 ٧٣
 ٧٤
 ٧٥
 ٧٦
 ٧٧
 ٧٨
 ٧٩
 ٨٠
 ٨١
 ٨٢
 ٨٣
 ٨٤
 ٨٥
 ٨٦
 ٨٧
 ٨٨
 ٨٩
 ٩٠
 ٩١
 ٩٢
 ٩٣
 ٩٤
 ٩٥
 ٩٦
 ٩٧
 ٩٨
 ٩٩
 ١٠٠

في قوله لا يجرى من قبله الا ان
 والادب انما هو من
 في قوله لا يجرى من قبله الا ان
 والادب انما هو من

الجذع فقط ولا يجوز مقطوع الا يدبر او كثرها او كذا مقطوع
 الذي او اليد او الرجل او ذاهبة العين والجفاه والغشاء التي
 لا تمتد الى التمسك والشاة جائزة في كل دم الا في موضعين من
 طان طواف الزيادة جنباً ومن جامع بعد الوقوف بعرفة فانه في
 هذين للموضعين لا يجوز الا بدنة والبدنة والبقرة يجوز كل واحد
 منهما عن سبعة واذا اراد احد التركاء بتضديه اللحم لم يجز لساكنين
 عن القرية ويجوز الاكل من هدى التطوع والمتعة والقران كما
 في الصحايا ولا يجوز الاكل من بقية الهدايا ولا يجوز ذبح هدى
 التطوع والمتعة والقران الا يوم النحر ويجوز ذبح بقية الهدايا في
 اي وقت شاء الا ان الهدى لا يجوز ذبحه الا في الحرم ويجوز التسليم
 بها على مساكين الحرم وغيرهم ولا يجب التضيق بالهدايا او الاصل
 في البدنة النحر وفي البقرة الذبيحة وكذلك في الغنم والاولى ان يسوى
 ذبيحتها بنفسها اذا كان يحسن ذلك ويتصدق بجلالها وخطاها و
 لا يعطى الجزاء منها ومن ساق بدنة فاضطر الى ركوبها ركبها وان
 استغنى لم يركبها وان كان لها لبن لم يجلبها وينضح عنها بلل الماء
 حتى ينقطع اللبن ومن ساق هداً فاعطى الطريق ان كان تطوعاً فلا يس
 عليه غيره واركب واجبا اقام عليه مقامه وكذلك لو اصابه عيب كثير
 اقام غيره مقامه وصنع بالمعيب ما شاء واعطيت البدنة في الطريق
 فان كان تطوعاً لم يجره او صنع لعلها يدبها وضرب بها حتى تسامها او
 لم ياكل منها هو ولا غيره من الغنم وان كانت واجبة اقام غيرها ما
 وصنعها ما شاء ويقلد هدى التطوع والمتعة والعنران

في قوله لا يجرى من قبله الا ان
 والادب انما هو من
 في قوله لا يجرى من قبله الا ان
 والادب انما هو من
 في قوله لا يجرى من قبله الا ان
 والادب انما هو من
 في قوله لا يجرى من قبله الا ان
 والادب انما هو من
 في قوله لا يجرى من قبله الا ان
 والادب انما هو من

فوجد ما اقل فالمشتري بالخيار ان شاء اخذها بحلقة الثمن وان شاء
ترك وان وجدها اكثر من الذراع الذي سماه في المشتري ولا خيار
للبائع ولو قال بعثكم على انخامائة ذراع بمائة درهم كل ذراع
بدرهم فوجدها ناقصة فهو بالخيار ان شاء اخذها بخصتها وان شاء
تركها فان وجدها زائدة فالمشتري بالخيار ان شاء اخذ الجميع كل
ذراع بدرهم وان شاء فسره البيع ومن باع دارا دخل بناءها في
البيع وان لم يسمه ومن باع ارضا دخل ما فيها من النخل والشجر في البيع
وان لم يسمه ولا يدخل الزرع في بيع الارض الا بالتسمية ومن
باع نخلا او شجرا في ثمرة فمقتضى البائع ان يشترط المتبايع ويقتل
البائع قطعها او سلم المبيع ومن ثمة لم يبدأ اصلاهما او قد بدأ
جاز البيع ووجب على المشتري قطعها في الحال فان شرط تركها
على النخل فسد البيع ولا يجوز ان يبيع ثمرة ويستثنى ارضا لم يملأ
ويجوز بيع الحنطة في سنبليها والباقي في قشره ومن باع دارا دخل
في البيع مفاتيح اعلاقتها وان لم يسمه واجرة الكيال على البائع واجرة
وزن الثمن على المشتري وان باع سلعة ثمن قيل للمشتري ادفع الثمن
اولا فاذا دفع قيل للبائع سلم ومن باع سلعة بسلعة او ثمن بثمن
قيل لها اسلما وباع السكون جاز يا بخيار الشرط
خيار الشرط جائز في البيع للبائع والمشتري ولهما الخيار ثلثة ايام فاذا
دوخوا ولا يجوز اكثر منهما عند ابي حنيفة وخيار البائع يمنع خروج
المبيع عن ملكه فان قبض المشتري في مدة الخيار هلك ضمن البائع
وخيار المشتري لا يمنع خروج المبيع عن ملك البائع الا ان المشتري

۱۰۰
 ۱۰۱
 ۱۰۲
 ۱۰۳
 ۱۰۴
 ۱۰۵
 ۱۰۶
 ۱۰۷
 ۱۰۸
 ۱۰۹
 ۱۱۰
 ۱۱۱
 ۱۱۲
 ۱۱۳
 ۱۱۴
 ۱۱۵
 ۱۱۶
 ۱۱۷
 ۱۱۸
 ۱۱۹
 ۱۲۰
 ۱۲۱
 ۱۲۲
 ۱۲۳
 ۱۲۴
 ۱۲۵
 ۱۲۶
 ۱۲۷
 ۱۲۸
 ۱۲۹
 ۱۳۰
 ۱۳۱
 ۱۳۲
 ۱۳۳
 ۱۳۴
 ۱۳۵
 ۱۳۶
 ۱۳۷
 ۱۳۸
 ۱۳۹
 ۱۴۰
 ۱۴۱
 ۱۴۲
 ۱۴۳
 ۱۴۴
 ۱۴۵
 ۱۴۶
 ۱۴۷
 ۱۴۸
 ۱۴۹
 ۱۵۰
 ۱۵۱
 ۱۵۲
 ۱۵۳
 ۱۵۴
 ۱۵۵
 ۱۵۶
 ۱۵۷
 ۱۵۸
 ۱۵۹
 ۱۶۰
 ۱۶۱
 ۱۶۲
 ۱۶۳
 ۱۶۴
 ۱۶۵
 ۱۶۶
 ۱۶۷
 ۱۶۸
 ۱۶۹
 ۱۷۰
 ۱۷۱
 ۱۷۲
 ۱۷۳
 ۱۷۴
 ۱۷۵
 ۱۷۶
 ۱۷۷
 ۱۷۸
 ۱۷۹
 ۱۸۰
 ۱۸۱
 ۱۸۲
 ۱۸۳
 ۱۸۴
 ۱۸۵
 ۱۸۶
 ۱۸۷
 ۱۸۸
 ۱۸۹
 ۱۹۰
 ۱۹۱
 ۱۹۲
 ۱۹۳
 ۱۹۴
 ۱۹۵
 ۱۹۶
 ۱۹۷
 ۱۹۸
 ۱۹۹
 ۲۰۰
 ۲۰۱
 ۲۰۲
 ۲۰۳
 ۲۰۴
 ۲۰۵
 ۲۰۶
 ۲۰۷
 ۲۰۸
 ۲۰۹
 ۲۱۰
 ۲۱۱
 ۲۱۲
 ۲۱۳
 ۲۱۴
 ۲۱۵
 ۲۱۶
 ۲۱۷
 ۲۱۸
 ۲۱۹
 ۲۲۰
 ۲۲۱
 ۲۲۲
 ۲۲۳
 ۲۲۴
 ۲۲۵
 ۲۲۶
 ۲۲۷
 ۲۲۸
 ۲۲۹
 ۲۳۰
 ۲۳۱
 ۲۳۲
 ۲۳۳
 ۲۳۴
 ۲۳۵
 ۲۳۶
 ۲۳۷
 ۲۳۸
 ۲۳۹
 ۲۴۰
 ۲۴۱
 ۲۴۲
 ۲۴۳
 ۲۴۴
 ۲۴۵
 ۲۴۶
 ۲۴۷
 ۲۴۸
 ۲۴۹
 ۲۵۰
 ۲۵۱
 ۲۵۲
 ۲۵۳
 ۲۵۴
 ۲۵۵
 ۲۵۶
 ۲۵۷
 ۲۵۸
 ۲۵۹
 ۲۶۰
 ۲۶۱
 ۲۶۲
 ۲۶۳
 ۲۶۴
 ۲۶۵
 ۲۶۶
 ۲۶۷
 ۲۶۸
 ۲۶۹
 ۲۷۰
 ۲۷۱
 ۲۷۲
 ۲۷۳
 ۲۷۴
 ۲۷۵
 ۲۷۶
 ۲۷۷
 ۲۷۸
 ۲۷۹
 ۲۸۰
 ۲۸۱
 ۲۸۲
 ۲۸۳
 ۲۸۴
 ۲۸۵
 ۲۸۶
 ۲۸۷
 ۲۸۸
 ۲۸۹
 ۲۹۰
 ۲۹۱
 ۲۹۲
 ۲۹۳
 ۲۹۴
 ۲۹۵
 ۲۹۶
 ۲۹۷
 ۲۹۸
 ۲۹۹
 ۳۰۰
 ۳۰۱
 ۳۰۲
 ۳۰۳
 ۳۰۴
 ۳۰۵
 ۳۰۶
 ۳۰۷
 ۳۰۸
 ۳۰۹
 ۳۱۰
 ۳۱۱
 ۳۱۲
 ۳۱۳
 ۳۱۴
 ۳۱۵
 ۳۱۶
 ۳۱۷
 ۳۱۸
 ۳۱۹
 ۳۲۰
 ۳۲۱
 ۳۲۲
 ۳۲۳
 ۳۲۴
 ۳۲۵
 ۳۲۶
 ۳۲۷
 ۳۲۸
 ۳۲۹
 ۳۳۰
 ۳۳۱
 ۳۳۲
 ۳۳۳
 ۳۳۴
 ۳۳۵
 ۳۳۶
 ۳۳۷
 ۳۳۸
 ۳۳۹
 ۳۴۰
 ۳۴۱
 ۳۴۲
 ۳۴۳
 ۳۴۴
 ۳۴۵
 ۳۴۶
 ۳۴۷
 ۳۴۸
 ۳۴۹
 ۳۵۰
 ۳۵۱
 ۳۵۲
 ۳۵۳
 ۳۵۴
 ۳۵۵
 ۳۵۶
 ۳۵۷
 ۳۵۸
 ۳۵۹
 ۳۶۰
 ۳۶۱
 ۳۶۲
 ۳۶۳
 ۳۶۴
 ۳۶۵
 ۳۶۶
 ۳۶۷
 ۳۶۸
 ۳۶۹
 ۳۷۰
 ۳۷۱
 ۳۷۲
 ۳۷۳
 ۳۷۴
 ۳۷۵
 ۳۷۶
 ۳۷۷
 ۳۷۸
 ۳۷۹
 ۳۸۰
 ۳۸۱
 ۳۸۲
 ۳۸۳
 ۳۸۴
 ۳۸۵
 ۳۸۶
 ۳۸۷
 ۳۸۸
 ۳۸۹
 ۳۹۰
 ۳۹۱
 ۳۹۲
 ۳۹۳
 ۳۹۴
 ۳۹۵
 ۳۹۶
 ۳۹۷
 ۳۹۸
 ۳۹۹
 ۴۰۰
 ۴۰۱
 ۴۰۲
 ۴۰۳
 ۴۰۴
 ۴۰۵
 ۴۰۶
 ۴۰۷
 ۴۰۸
 ۴۰۹
 ۴۱۰
 ۴۱۱
 ۴۱۲
 ۴۱۳
 ۴۱۴
 ۴۱۵
 ۴۱۶
 ۴۱۷
 ۴۱۸
 ۴۱۹
 ۴۲۰
 ۴۲۱
 ۴۲۲
 ۴۲۳
 ۴۲۴
 ۴۲۵
 ۴۲۶
 ۴۲۷
 ۴۲۸
 ۴۲۹
 ۴۳۰
 ۴۳۱
 ۴۳۲
 ۴۳۳
 ۴۳۴
 ۴۳۵
 ۴۳۶
 ۴۳۷
 ۴۳۸
 ۴۳۹
 ۴۴۰
 ۴۴۱
 ۴۴۲
 ۴۴۳
 ۴۴۴
 ۴۴۵
 ۴۴۶
 ۴۴۷
 ۴۴۸
 ۴۴۹
 ۴۵۰
 ۴۵۱
 ۴۵۲
 ۴۵۳
 ۴۵۴
 ۴۵۵
 ۴۵۶
 ۴۵۷
 ۴۵۸
 ۴۵۹
 ۴۶۰
 ۴۶۱
 ۴۶۲
 ۴۶۳
 ۴۶۴
 ۴۶۵
 ۴۶۶
 ۴۶۷
 ۴۶۸
 ۴۶۹
 ۴۷۰
 ۴۷۱

[illegible]

العيب هو ما يخفى
 أصل العيب العيب
 مناسية بما فيه
 الرافعة من عدم
 خفاء العيب وعدم
 اللابح أصل العيب
 العيب يثبت من غير
 تشكيك لا بد من

البائث فهو بائنا وان شاء اخذه بجميع الثمن ان شاء رده وليس له
 ان يمسه ويأخذ النقصان وكل ما وجب نقصان الثمن في حادثة
 التجار فهو عيب ولا باق والبول في الفراش والسرقة في الصغير
 عيب ما لم يبلغ فاذا بلغ فليس بعيب حتى يعاوده بعد البلوغ
 عيبا اخر يخلو في الجنون والجنون طرد في عيب في التجارية والاعلا
 الا اذا كان من داء واكثر فاعيب في التجارية دون الخلام واذا
 حدث عند المشتري عيب فاطلع على عيبك فعند البائث فلو ان يجر
 بنقصان العيب ولا يرد البيع الا ان يرضى البائث ان باحذه
 بعيبه ان قطع الثوب وخاطه او صبغته احمر اولت السوق ليس
 اطلع على عيب رجع بنقصا وليس للبائث ان ياخذ بعيبه ومن
 اشترى عبدا فاعتقه او مات فمرا طلع على عيب رجع بنقصانه
 فان قتل العبد او كان ثوبا فخرقه لم يجد بعيب لم يرجع بشئ او
 كان طعاما فاكله لم يرجع بشئ في قوله لا يخيفتم وعندهما ارجع
 ومن باع عبدا فباعه المشتري ثم رده عليه بعيب فان قبل يقضاء
 الماضي فلان يردّه على بائعه وان قبله بخير قضاء القاضي فليس له
 ان يردّه ومن اشترى عبدا وشرط البائث البراءة من كل عيب فليس
 له ان يردّه بعيب وان لم يسم العيوب ولم يجد لها عيب
 البيع الفاسد اذا كان احدا العوضين او كلاهما محرما
 فالبيع فاسد كالبيع بالميتة والدم او بالخمر او الخنزير وكذا اذا كان
 غير مملوك كالحريم ام الولد والدم المطلق والمكاتب ولو باع
 العروس بالخمر فالبيع فاسد ولو باع الخمر بالدم فالببيع باطل ولا

منه لا يرد في حادثة التجار فهو عيب ولا باق والبول في الفراش والسرقة في الصغير عيب ما لم يبلغ فاذا بلغ فليس بعيب حتى يعاوده بعد البلوغ عيبا اخر يخلو في الجنون والجنون طرد في عيب في التجارية والاعلا الا اذا كان من داء واكثر فاعيب في التجارية دون الخلام واذا حدث عند المشتري عيب فاطلع على عيبك فعند البائث فلو ان يجر بنقصان العيب ولا يرد البيع الا ان يرضى البائث ان باحذه بعيبه ان قطع الثوب وخاطه او صبغته احمر اولت السوق ليس اطلع على عيب رجع بنقصا وليس للبائث ان ياخذ بعيبه ومن اشترى عبدا فاعتقه او مات فمرا طلع على عيب رجع بنقصانه فان قتل العبد او كان ثوبا فخرقه لم يجد بعيب لم يرجع بشئ او كان طعاما فاكله لم يرجع بشئ في قوله لا يخيفتم وعندهما ارجع ومن باع عبدا فباعه المشتري ثم رده عليه بعيب فان قبل يقضاء الماضي فلان يردّه على بائعه وان قبله بخير قضاء القاضي فليس له ان يردّه ومن اشترى عبدا وشرط البائث البراءة من كل عيب فليس له ان يردّه بعيب وان لم يسم العيوب ولم يجد لها عيب البيع الفاسد اذا كان احدا العوضين او كلاهما محرما فالبيع فاسد كالبيع بالميتة والدم او بالخمر او الخنزير وكذا اذا كان غير مملوك كالحريم ام الولد والدم المطلق والمكاتب ولو باع العروس بالخمر فالبيع فاسد ولو باع الخمر بالدم فالببيع باطل ولا

منه لا يرد في حادثة التجار فهو عيب ولا باق والبول في الفراش والسرقة في الصغير عيب ما لم يبلغ فاذا بلغ فليس بعيب حتى يعاوده بعد البلوغ عيبا اخر يخلو في الجنون والجنون طرد في عيب في التجارية والاعلا الا اذا كان من داء واكثر فاعيب في التجارية دون الخلام واذا حدث عند المشتري عيب فاطلع على عيبك فعند البائث فلو ان يجر بنقصان العيب ولا يرد البيع الا ان يرضى البائث ان باحذه بعيبه ان قطع الثوب وخاطه او صبغته احمر اولت السوق ليس اطلع على عيب رجع بنقصا وليس للبائث ان ياخذ بعيبه ومن اشترى عبدا فاعتقه او مات فمرا طلع على عيب رجع بنقصانه فان قتل العبد او كان ثوبا فخرقه لم يجد بعيب لم يرجع بشئ او كان طعاما فاكله لم يرجع بشئ في قوله لا يخيفتم وعندهما ارجع ومن باع عبدا فباعه المشتري ثم رده عليه بعيب فان قبل يقضاء الماضي فلان يردّه على بائعه وان قبله بخير قضاء القاضي فليس له ان يردّه ومن اشترى عبدا وشرط البائث البراءة من كل عيب فليس له ان يردّه بعيب وان لم يسم العيوب ولم يجد لها عيب البيع الفاسد اذا كان احدا العوضين او كلاهما محرما فالبيع فاسد كالبيع بالميتة والدم او بالخمر او الخنزير وكذا اذا كان غير مملوك كالحريم ام الولد والدم المطلق والمكاتب ولو باع العروس بالخمر فالبيع فاسد ولو باع الخمر بالدم فالببيع باطل ولا

[illegible][illegible]

يجوز بيع السمك في الماء قبل ان يصطاده ولا بيع في الطير في الهواء
 ولا بيع الحبل والنتاج ولا بيع اللبن في الضرع والصبوت على ظهر الغنم
 والذراع من ثوب والجمع في السقف ولا ضرب القناص وبيع المزانبة
 وهو بيع الثمر على رؤس النخل بغير ضربه ولا يجوز بالقاء الحجر والملازمة
 ولا يجوز بيع ثوب من ثوبين ومن باع عبدا على ان يعتقه المشتري
 او يديره او يكاتبه او امته على ان يشتريه فالباع فاسد وكذلك
 لو باع عبدا على ان يستخذه البائنه شهرا او دارا على ان يمسكها
 سنة او شهرا او على ان يقرضه المشتري درهم او على ان يعطى له هدية
 ومن باع عينا على ان يسلمها الى راس الشهر فالباع فاسد ومن باع
 ثوبا على ان يقطع البائنه ثوبا على ان يقطع البائنه

الاثمان يعتبر فيه قبض عوضيه في المجلس وما سواه مما يجري فيه الرضا
 يعتبر فيه التعيين ولا يعتبر فيه التقاض ولا يجوز بيع الخطه بالدينق ولا
 بالسوق متفاضلا ولا متساويا ويجوز بيع اللحم الحيوان عند أبي حنيفة
 وابي يوسف وقال محمد لا يجوز حتى يكون اللحم اكثر مما في الحيوان ويجوز بيع
 الرطب بالتمر مثلاً مثل والعنب بالذبيب ولا يجوز بيع الزيت بالزيت و
 السمسم بالشير حتى يكون الزيت والشير اكثر مما في الزيتون والسمسم
 فيكون الدهن مثله والزيادة بالنقل والعصارة ويجوز بيع اللحم المتخلفة
 بعضها ببعض متفاضلا وكذلك البان البقر بالبان الغنم وكذلك غل
 الدقل بخل العنب ويجوز بيع الخبز بالخطه والدقيق متفاضلا ولا ربا
 بين اللؤلؤ وعبد ولا بين المسك والحري في دار الحرب باب السلم
 جاز في المكيلات والوزنات والمعدودات المتقاربة كالجوز والبعض
 في المزدوعات اذا بين الجنس والقدر والوصف والنوع ولا يجوز السلم
 في الحيوان قاطرة ولا في الجلود عدد او لا في الخطب حرا ولا في الرطبة
 جزم ولا يجوز السلم حتى يكون السلم فيه موجب ومن حين العقد الى حين
 الحل ولا يصح السلم الا موقلا ولا يصح السلم عند أبي حنيفة الا ببيع
 شرائط الجنس والوصف والقدر والنوع والاجل ومع قدر مقداره من
 المال اذا كان مما يتعلق العقد بمقداره كالمكيل والوزن والمعدود
 وتسمية المكان الذي يوفي فيه ان كان له رجل وموثره الا لا يحتاج
 الى تسمية راس المال اذا كان معيناً ولا الى مكان التسليم ويسلم في
 موضع العقد ولا يجوز السلم حتى يقبض راس المال قبل ان يفارق
 ولا يجوز التصرف في راس المال ولا في السلم قبل القبض

100

ولا يجوز الشكرك ولا التولية في المسلم فيه ويجوز السلم في الثياب اذ ابيع
 طولا وعرضا وقعة ولا يجوز السلم في الجواهر ولا في الخز ولا بارس السلم
 في الاجرة والدين اذا سمي ملبنا معلوما وكما امكن ضبط صفقة ومعرفة
 مقدارها جاز السلم فيه وما لا تضبط صفته ولا يعرف مقداره لا يجوز
 السلم فيه باب ما يجوز بيعه وما لا يجوز بيعه بيع الكلب
 والفهد والسياء ولا يجوز بيع الخمر والخنزير ولا يجوز بيع دود القمل ولا
 ان يكون مع القز ولا الخمل الا ان يكون مع الكوارة واهل الذمة في البيع
 كالمسلمين الا في الخمر والخنزير خاصة فان عقدتم على الخمر كعقد المسلم
 على العصير وعقدتم على الخنزير كعقد المسلم على الشاة باب الكسر
 الصرف هو البيع اذا كان كل واحد من العوضين من جنس الاثمان وان
 باع فضة بفضة او ذهبا بذهب لا يجوز الا مثلا بمثل وان اختلفا
 في الجودة والصياغة ولا بد من قبض العوضين قبل الافتراق عن
 المجلس وان باع ذهبا بفضة جاز التفاضل فوجب التقاضي فان اقرقا
 والصرف قبل قبض العوضين او احدهما بطل العقد ولا يجوز التصرف
 في من الصرف قبل قبضه ويجوز بيع الذهب بالفضة بجزاة ومن باع
 سيفا على بائة درهم وحليته خمسون قدوم من ثمنه خمسين جاز
 البيع والمقبوض حصه الفضته وان لم يبين ذلك وكذلك ان قال خذ
 هذه الخمسين من ثمنها وان لم يتقاضها بالخمسين حتى افتراق بطل
 العقد في الحلية والسيف ان كان لا يتخلص الا بفسد البع
 فيه ايضه وان كان يتخلص بغير ضرر جاز البيع في السيف وبطل في الحليته
 ومن باع اداء فضته وقبض بعض ثمنه لشر افتراق بطل البيع فيما

Handwritten text in Arabic script, likely a continuation of the manuscript's content.

لم يقبض وجهه فيما قبض وكان الاثم مشتركاً بينهما وان استحق
بعض الاثم فالشئى بالجواز ان شاء اخذ الباقي بمحضته وان شاء
فان باع قطعة نفقة فاستحق بعضها احدثها ما بقي بمحضته ولا
خيار له ومن باع درهمين وديناراً بدينارين درهمين بجو البيع وحل
الجنس بخلافه وكذا لو باع كرمي خطية وكرمي شعير بكم خطية وكرمي
ومن باع احد عشر درهما بعشرة درهمين وديناراً جاز البيع والعشرة بمنها
والدينار بالدرهم ويجوز بيع درهمين صحيحين ودرهم فاسد بدرهمين
غلتين ودرهم صحيح وان كان الغالب على الدرهم الفضة فهي الفضة
وان كان الغالب على الدينارين الذهب فهو الذهب ويعتبر قيمتهما من
تحريره التفاضل ويعتبر في الجواز وان كان الغالب عليهما الفضة فليست
في حكم الدرهم والدينارين فاذا احتاجت بمقتضاها جاز وان اشترى
بهما سلعة لم يكدت قبل القبض وترك الناس المعاملة بها بطل البيع
عند ابي حنيفة ثم قال ابو يوسف يجب قيمتها يوم البيع وقال احمد
قيمتها الخواتم تعامل الناس بها ويجوز البيع بالفلوس فان كان نافية جاز
البيع بها وان لم يعين وان كانت كاسدة لا يجوز البيع بها حتى يعين
وان باع بالفلوس لتنافقه لم يكدت قبل القبض بطل البيع عند ابي حنيفة
ومن اشترى شيئاً بنصف درهم من الفلوس جاز البيع وعليه
ما باع بنصف درهم من الفلوس ولو دفع الى صير في درهمين فقال
اعطى بنصفه فلوساً وبنيصفه نصف درهم الا حقة فسد البيع
في الكل عند ابي حنيفة ثم قال لا جاز في الفلوس وبطل فيما بقي ولو
قال اعطى بنصف درهم درهمين صغيراً ومنه نصف درهم الا حقة

[illegible][illegible]

والباقى فلو ساجاز البعير وكان النصف الاحبة بازاء الدرهم الصغير
والباقى بازاء الفلوس **باب الرهن** الرهن يتقعد بالايدي

والقبول ويتم باليقين فاذا تبين الرهن الزحل نحو ما مرغا امتيرا
تم العقد فيه وماله يقبضه فالراهن بالخير ان شاء سلم اليه وان
شاء رجع عن الرهن فان سلم اليه وقبضه دخل في ضمانه ولا يصح

الرهن لا يدين مضمون وهو مضمون باقل من قيمته ومن الدين
مستوفيا المدينه كما وان كانت قيمة الرهن اكثر فالفضل عند امانته

ان كانت اقل سقط من الدين بقدرها ويرجع المرتهن بالفضل
ولا يجوز رهن المشاع ولا يجوز رهن عرق على رءوس الغنم ولا الزرع
والا حرمه الله تعالى ولا يجوز رهن الزرع ولا البصر فاما ما اذا كان له دابة

المضاريات ومال الشراكة وتضم الوهن براس مال السلم وضمن
الصوت والسلم فيه فان ذلك في مجلس العقد لقر الصوت والسلم

المسلم وإذا التقى على وضع الرهن على يد عادل جاز وليس للرهن
ولا للرهن اخذ من يد اواهك في ذلك هلك ضمان الرهن

لا يجوز رهن الدرهم والدنانير والميل والموزون فان رهنتم بغيرها
فصلت هلك بمثلها من الدين وان اختلفا في الجودة والرواية ومن
كان له دين على اخ فاخل منه مثل دينه وانفق ثمنه علم انه كان ريف

فلا شئني علم علي بن ابي حنيفة عن قال في حكاية من مثل الزبوني ويرجمه
بالخيار ومن رهن عبد بن بالففقة في حصاة احدهما لو يكن

[illegible]

هذا لا يقبضه حتى يؤدي باقي الدين وأن وكل الراهن المرتقن أو
 العدل أو غيرهما يبيع الرهن عند حلول أجل فالوكالة لا
 شرطت الوكالة في عقد الرهن فليس للراهن عزله عنها وأن عزلته
 أوقات عنه لم يضره ^{ولا يضره} ولكن إن يبيعه بعد موت الراهن بغير
 من وقتها ولم يرقن أن يطالب الراهن بدينه ويجبسه به ^{أو يبيع}
 الرهن في يده فليس عليه أن يمكنه من بيعه حتى يقبض الدين ^{أو يبيع}
 ثمه فإذا قضاها الدين قيل له سلم الرهن إليه وإذا باع الراهن
 الرهن بغير إذن المرتقن فالبيع موقوف فإن أجازها المرتقن
 ولا فلا فإن قضاها الراهن دينه جاز البيع وأن اعتق الراهن
 نفذ عتقه فإن كان الراهن موسراً والدين كالأطول بأكاد الدين
 وإن كان موجلاً أخذ منه قيمته فجعلت رهنًا مكانه حتى يحل
 وأن كان معسر استسع العبد في قيمته فقبض الدين به ثم رجع
 المولى إن أيسر وكذلك إذا استهلك الراهن الرهن وإن استهلك
 فالمرتقن هو الخصم في تضمينه ويأخذ منه القيمة ويكون رهنًا في
 وجباية الراهن على الرهن مضمون وجباية المرتقن على الراهن
 من دينه بقدرها وجباية الرهن على الراهن أو على المرتقن أو على
 هدر وأجرة البيت الذي يحفظ فيه الرهن على المرتقن وأجرة
 على الراهن وكذلك نفقة الرهن ونماء الرهن للراهن ^{أو المرتقن}
 في يده مع الأصل فإن هلك ناء هلك بغير شيء ^{أو المرتقن}
 وبقي النماء افتكره الراهن بحصته من الدين يقسم الدين على فيه
 الرهن يوم القبض وعلى قيمة النماء يوم الفكاك ^{أو المرتقن} في أصاب

هذا لا يقبضه حتى يؤدي باقي الدين وأن وكل الراهن المرتقن أو
 العدل أو غيرهما يبيع الرهن عند حلول أجل فالوكالة لا
 شرطت الوكالة في عقد الرهن فليس للراهن عزله عنها وأن عزلته
 أوقات عنه لم يضره ^{ولا يضره} ولكن إن يبيعه بعد موت الراهن بغير
 من وقتها ولم يرقن أن يطالب الراهن بدينه ويجبسه به ^{أو يبيع}
 الرهن في يده فليس عليه أن يمكنه من بيعه حتى يقبض الدين ^{أو يبيع}
 ثمه فإذا قضاها الدين قيل له سلم الرهن إليه وإذا باع الراهن
 الرهن بغير إذن المرتقن فالبيع موقوف فإن أجازها المرتقن
 ولا فلا فإن قضاها الراهن دينه جاز البيع وأن اعتق الراهن
 نفذ عتقه فإن كان الراهن موسراً والدين كالأطول بأكاد الدين
 وإن كان موجلاً أخذ منه قيمته فجعلت رهنًا مكانه حتى يحل
 وأن كان معسر استسع العبد في قيمته فقبض الدين به ثم رجع
 المولى إن أيسر وكذلك إذا استهلك الراهن الرهن وإن استهلك
 فالمرتقن هو الخصم في تضمينه ويأخذ منه القيمة ويكون رهنًا في
 وجباية الراهن على الرهن مضمون وجباية المرتقن على الراهن
 من دينه بقدرها وجباية الرهن على الراهن أو على المرتقن أو على
 هدر وأجرة البيت الذي يحفظ فيه الرهن على المرتقن وأجرة
 على الراهن وكذلك نفقة الرهن ونماء الرهن للراهن ^{أو المرتقن}
 في يده مع الأصل فإن هلك ناء هلك بغير شيء ^{أو المرتقن}
 وبقي النماء افتكره الراهن بحصته من الدين يقسم الدين على فيه
 الرهن يوم القبض وعلى قيمة النماء يوم الفكاك ^{أو المرتقن} في أصاب

سقط وما اصاب الفداء افتكده الراهن به ويجوز الزيادة في الرهن
ولا يجوز الزيادة في الدين عند البيئيفة ومحمد ولا يصير الرهن
هناها وقال ابو يوسف ^{قال زكريا في الامور فيه انها} ويجوز فاذا رهن عينا واحدا عند
الدين لكل واحد منهما جاز وجميعهما رهن عند كل واحد منهما او
الضمون على كل واحد منهما حصته دينه منها فان قضى دين احدها
فكانت كلها رهنا في يد الاخر حتى يستوفى دينه ومن باع عبدا
على ان يرهن المشتري بالثمن شيئا بعينه فامتنع المشتري من
تسليم الرهن اليه لم يجبر عليه ^{قال زكريا} والبايع بالخيار ان شاء مرضى بترك
الرهن وان شاء فسخا البيع ^{قال زكريا} الا ان يذفع المشتري الثمن حالا او يدفع
قيمة الرهن رهنا مكانه ^{قال زكريا} وللمرهن ان يحفظ الرهن بنفسه وورثته
وولد وخادم الذي في عياله فان حفظه بغير من في عياله او
او دعه فهلك ضمن واذا تعدى المرهن في الرهن وهلك في يده
ضمنه ضمنا والغصب بجميع قيمته واذا اعاد المرهن الرهن للراهن
فقبضه خرج من ضمان المرهن فان هلك في يد الراهن هلك بغير
شئ وللمرهن ان يسترجع فاذا اخذ عاد الضمان واذا مات الراهن
باع وصية الرهن وقضى الدين فان لم يكن له وطلى نصب القاضي له
وصيا وامره ببيع الرهن من ثمنه ^{لما في رد الرهن} باب الحجج الاسباب
الموجبة للحج ثلثة الصخر والجنون والرق ولا يجوز تصرف الصغير
الا باذن وليه ولا يجوز تصرف العبد الا باذن سيده ولا يجوز تصرف
الجنون المغلوب بحال ومن باع من هؤلاء شيئا واشتراه وهو
يعقل البيع والشراء ويقصد فالولي بالخيار ان شاء اجازة اذا كان

سقط وما اصاب الفاء افكده الرهن به ويجوز الزيادة في الرهن
لا يجوز الزيادة في الدين عند ايجيفه ومحمد ولا يصير الرهن
رهنها وما وقال ابو يوسف لا يجوز واذا رهن عينا واحدا عند
دين لكل واحد منهما جاز وجميعها رهن عند كل واحد منهما او
المضمون على كل واحد منهما حصه دينه منها فان قضى دين احدا
فكانت كلها رهنا في يد الاخر حتى يستوفي دينه ومن باع عبدا
على ان يرهن المشتري بالثمن شيئا بعينه فامتنع المشتري من
تسليم الرهن اليه لم يجبر عليه قالوا نعم بالخيار ان شاء مرضى بترك
الرهن وان شاء فسخ البيع الا ان يذم المشتري الثمن حالا او يذم
قيمة الرهن رهنا مكانه ولا يكره ان يحفظ الرهن بنفسه ومن رحت
وولد وخادم الذي في عياله فان حفظه بغير من في عياله او
او دعه فهلك ضمن واذا تعدى الرهن في الرهن وهلك في يده
ضمنه ضمان الغصب بجميع قيمته واذا اعار الرهن للرهن
فقبضه خرج من ضمان الرهن فان هلك في يد الراهن هلك بغير
شئ ولا يكره ان يسترجع فاذا اخذ عا د الضمان واذا مات الراهن
باع وصية الرهن وقضى الدين فان لم يكن له وولي نصب القاضي له
وصيا و امره ببيع الرهن في دينه من ثمنه باب الحجج الاسباب
الموجبة للحج ثلثة الصغر والجنون والرق ولا يجوز تصرف الصغير
الا باذن وليه ولا يجوز تصرف العبد الا باذن سيده ولا يجوز تصرف
الجنون المغلوب بحال ومن باع من هؤلاء شيئا واشتراه وهو
يعقل البيع والشراء ويقصد فالولي بالخيار ان شاء اجازة اذا كان

سقط وما اصاب الفاء افتكر الراهن به ويجوز الزيادة في الرهن
لا يجوز الزيادة في الدين عند الجعفة ومحمد ولا يصير الرهن
رهنا بها وقال ابو يوسف لا يجوز واذا رهن عينا واحدا عند
بدين لكل واحد منهما جاز وجميعها رهن عند كل واحد منهما او
المضمون على كل واحد منهما حصته دينه منها فان قضى دين احدا
فكانت كلها رهنا في يد الاخر حتى يستوفي دينه ومن باع عبدا
على ان يرهن المشتري بالثمن شيئا بعينه فامتنع المشتري من
تسليم الرهن اليه لم يجبر عليه قالوا نعم بالخيار ان شاء مرضى بترك
الرهن وان شاء فسخ البيع الا ان يذم المشتري الثمن حالا او يدفع
قيمة الرهن رهنا مكانه ولا يكره ان يحفظ الرهن بنفسه ومن رهنه
ولد وخادمه الذي في عياله فان حفظه بغيره من في عياله او
او دعه فهلك ضمن واذا تعدى الرهن في الرهن وهلك في يده
ضمنه ضمان الغصب بجميع قيمته واذا اعار الرهن للرهن
فقبضه خرج من ضمان الرهن فان هلك في يد الراهن هلك بغير
شئ ولا يكره ان يسترجع فاذا اخذ عا د الضمان واذا مات الراهن
باع وصية الرهن وقضى الدين فان لم يكن له وولي نصب القاضي له
وصيا وامره ببيعها ليقضى دينه من ثمنه باب الحجج الاسباب
الموجبة للحجج ثلثة الصغر والجنون والرق ولا يجوز تصرف الصغير
الا باذن وليه ولا يجوز تصرف العبد الا باذن سيده ولا يجوز تصرف
الجنون المغلوب بحال ومن باع من هؤلاء شيئا واشتراه وهو
يعقل البيع والشراء ويقصد فالولي بالخيار ان شاء اجازة اذا كان

فيه مصلحة وإنشاء فسيمه وهذا الأسباب الثلاثة توجب الحجر في
الأحوال دون الأفعال والصبي المجنون لا يصح عقوده ما ولا أنزله
ولا نكاحها ولا يقع طلاقها وإن اتلفا شيئا لزوما فمما فيه وأما
العبد فإقراره نافذ في حقه وغير نافذ على مولاه فإن أقر بمال
لزمه بعد الحرية ولم يلزمه في الحال وإن أقر بحد أو قصاص لزمه
في الحال وكذلك ينفذ الطلاق قال أبو حنيفة لا يجزئ على الحر العاقل
البائن السفيه وتصرفه في ماله جائز وإن كان مبدرا مسرفا قيلت له
فيما لا عرض له فيه ولا مصلحة له إلا أنه إذا بلغ الغلام غير رشيد
لم يسلم إليه ماله حتى يبلغ خمسا وعشرين سنة فإذا انصرف فيه قبل
ذلك نفذ تصرفه فانا بلغ دفع ماله إليه وإن لم يؤنس منه الرشدة و
قال لا يجزئ على السفيه ويمنع من التصرف في ماله فإن باع شيئا لم ينفذ
بيعه وإن كان فيه مصلحة إجازة الحاكم وإن اعتق عبدا فقد عتقه
وعلى العبد أن يسعى في قيمته وأن تزوج امرأة جاز نكاحها وأن سعى لها
مهر إجازة منه مقدار مهر مثلها وبسط الفضل وقالوا فيمن يبلغ خمسا
وعشرين سنة وهو غير رشيد لا يدفع ماله أبدا ويخرج الزكوة
من مال السفيه وينفق على أولاده وزوجته ومن يجب نفقته
عليه من ذوى الأرحام فإذا أراد حجة أو سلام لم يمنع منه ولا
لا يسلم القاضي النفقة إليه ولكن يسلمها إلى ثقة من الخراج
فإنفق بها عليه في طريق الحج فإن مرض مرض الموت أو وصى بوصيا
أو في القرب أو بابوا بالخير جاز قبل أوغ الغلام بالاختلام والأجبال والأزوال
ذاوطي فإن لم يوجد فحتى يتم له ثمانية عشر سنة عند أبي حنيفة

۲۰
 ۲۱
 ۲۲
 ۲۳
 ۲۴
 ۲۵
 ۲۶
 ۲۷
 ۲۸
 ۲۹
 ۳۰
 ۳۱
 ۳۲
 ۳۳
 ۳۴
 ۳۵
 ۳۶
 ۳۷
 ۳۸
 ۳۹
 ۴۰
 ۴۱
 ۴۲
 ۴۳
 ۴۴
 ۴۵
 ۴۶
 ۴۷
 ۴۸
 ۴۹
 ۵۰
 ۵۱
 ۵۲
 ۵۳
 ۵۴
 ۵۵
 ۵۶
 ۵۷
 ۵۸
 ۵۹
 ۶۰
 ۶۱
 ۶۲
 ۶۳
 ۶۴
 ۶۵
 ۶۶
 ۶۷
 ۶۸
 ۶۹
 ۷۰
 ۷۱
 ۷۲
 ۷۳
 ۷۴
 ۷۵
 ۷۶
 ۷۷
 ۷۸
 ۷۹
 ۸۰
 ۸۱
 ۸۲
 ۸۳
 ۸۴
 ۸۵
 ۸۶
 ۸۷
 ۸۸
 ۸۹
 ۹۰
 ۹۱
 ۹۲
 ۹۳
 ۹۴
 ۹۵
 ۹۶
 ۹۷
 ۹۸
 ۹۹
 ۱۰۰

بعض الكواكب والاعضاء كقيد الخوف والحب
 اذا كانت في قوس قزح فيكون لها قوة
 فيسلكها كقوس قزح فيكون لها قوة
 على الكون والاعضاء والاعضاء والاعضاء
 على الكون والاعضاء والاعضاء والاعضاء

من التصرف بالسر و ياخذون فضل كسبه ويقسمون بينهم
بالخص و قالوا اذا افلسه الحماكم حال بينه وبين غرامه الا ان
يقوموا اليه اخر قد حصل له مال ولا يجزى عن الفاسق اذا كان مصلحا له
والفسق الاصل والطاري سواء ومن افلس عنده متاع لرجل عينه
ابتاع منه فصاحب المتاع اسوة للغرماء **باب الاقل اذا اقر**
لحوالي الغافل بحق لزوم اقراره مجبوا كان المقره او معلوما فان
الافراد مجبوا ليقال له بدين المجبوا فان قال فلان على شيء لزوم الدين
ماله قيمته ولو ادعى المقر له اكثر منه فالقول قول المقر مع اليقين فان
قال فلان على مال فالقول قوله في القدر فان قال له على مال
عظيم لم يصدق في اقل من مائتي درهم فان قال له على درهم
كثير لم يصدق في اقل من عشرة وقال ابو يوسف ومحمد لم يصدق
في اقل من مائتي درهم ولو قال له على درهم فهي ثلثة الا ان يدين
اكثر منها ولو قال على كذا كذا درهم لم يصدق في اقل من احد
درهما وان قال كذا وكذا درهم لم يصدق في اقل من احد
عشرين درهما ولو قال له على مال فقد اقر بدين وان قال له عند
او قبلي فهذا اقرار بامانة في يدي فاذا قال الرجل لعلك الف درهم
دين فقلت اني اؤتمنتها او اتقنتها او اجنت بها وقد قضيت كما فهمت اقرار
منه ومن اقر بدين مؤجل فصدقه للقر له في الدين وكذا في
التاجيل لزوم الدين حالا واستئناف المقر له على الاجل ومما اقر
واستأنف متصلا باقراره عدم الاستثناء ولزوم الباقي سواء استثنى
الاقل او الاكثر فان استثنى الجميع لزوم اقراره وبطل الاستثناء وان قال له

[illegible]

[illegible]

علي مائة درهم الأدينار أو الأقفز حطة لزمه مائة درهم الأ
قيمة الدينار والقفز وإن قال له علي مائة درهم لزمه كل ما
درهم وإن قال له علي مائة وثوب فعليه ثوب واحد والمرجع في
تفسير المائة اليه ومن أقر بحق وقال إن شاء الله متصلاً بقرارة
لزمه الأقرار ومن أقر بدار واستثنى بناءها لنفسه فلمقتله
الدار والبناء وإن قال ببناء هذا الدار والعرصة لفلان فهو كما
قال ومن أقر بقر في قوصرة لزمه القوصرة ولو أقر بدار في
اصطبل لزمه الدابة دون الاصطبل وإن قال عصبت ثوباً في
منديل لزمه جميعه وكذلك لو قال له علي ثوب في ثوب لزمه
جميعه وإن قال له علي ثوب في عشرة أثواب لم يلزمه إلا ثوب
واحد عند أبي حنيفة وأبي يوسف ثم قال محمد بن علي لم يلزمه أحد عشر
ثوباً ومن أقر بخصب ثوب وجاء بثوب معيب فالقول قوله فيه
وكذا لو أقر بدهم وقال هي زيوت صدق محميه وإن قال له
علي خمسة في خمسة يريد به الضرب والحساب لزمه خمسة واحدة
وإن قال أردت خمسة مع خمسة لزمه عشرة وإن قال لعلي من درهم
ال عشرة أو ما بين واحدة إلى عشرة لزمه تسعة عند أبي حنيفة رحمه
لأن عنده يلزمه الابتداء وما بعده يسقط الانتهاء وإن قال له
علي الف درهم من ثمن عبد اشتريته منه ولم أقبضه فإن ذكر عبداً
بعينه قيل للمقر أن شئت فسلم العبد وخذ الألف والألف لا شيء
لك وإن قال من ثمن عبد ولم يعينه لزمه الألف في قول أبي
حنيفة ثم قال أبو يوسف لا يلزمه ولو قال له علي الف من ثمن

[illegible]

یہ
 لہ
 مدہ
 م
 رح
 لہ
 عبدا
 شیخ
 ی
 شمن

[illegible]

نحو او خنزير لزمه الف والدر قبل تفسيره عند ابى حنيفة ثم ولو قال
 له على الف درهم من ثمن متاع وهي زبوفه وقال المقرله بل جيا
 لزمه الجيا ومن اقر بغيره بخلافه فله الحقة والقص وكذا اذا اقر
 لسيف فله الفصيل للحق والحامل فان اقر بحملة فله العيدان و
 الكسوة ولو اقر بحمل فلانة بمال فان بين نسبه بان اوصى له
 او حواشي وبناته فالأقرار صحيح وان اقر له بعد ولواقر
 بحمل جارية او حمل ثاة لرجل صح الاقرار ولزمه بعدا لفصل
باب اقرار المريض وان اقر الرجل في مرض موته بدين
 وعليه دين في الصحة وديون لزمته في مرضه باسباب معلومة
 فدين الصحة والدين المعروف للأسباب مقدم فاذا قضيت فاق
 فضل شئ يصرف فيما اقر به حالة المرض وان لم يكن عليه دين
 في الصحة جازا اقراره والمقرله اولى من الورثة واقرار المريض ولو
 باطل الا ان يصدق فيه بقية الورثة ومن اقر لاجنبى بمال في
 مرضه ثم قال هو ابني ثبتت نسبه وبطل اقراره له واواقر لاجنبية
 ثم تزوجها وبطل اقراره لها ومن طلق زوجته في مرضه ثلثا
 ثم اقر لها بدين ومات فلها الاقل من الدين ومن ميراثها ان كان
 قبل القضاء العدة ومن اقر لعلامة يولد مثله لثله وليس له نسب
 معروف انه ابنه وصدقه الغلام ثبتت نسبه منه وان كان مريضا
 يشارك الورثة في الميراث ويجوز اقرار الرجل بالوالدين والولد و
 الزوجة والمولى ويجوز اقرار المرأة بالوالدين والزوجه والمولى و
 لا يقبل اقرارها بالولد الا ان يصدقها الزوج او تشهد بولادتها

هذا هو الأصل في اقرار المريض في مرض موته بدين
 وعليه دين في الصحة وديون لزمته في مرضه باسباب معلومة
 فدين الصحة والدين المعروف للأسباب مقدم فاذا قضيت فاق
 فضل شئ يصرف فيما اقر به حالة المرض وان لم يكن عليه دين
 في الصحة جازا اقراره والمقرله اولى من الورثة واقرار المريض ولو
 باطل الا ان يصدق فيه بقية الورثة ومن اقر لاجنبى بمال في
 مرضه ثم قال هو ابني ثبتت نسبه وبطل اقراره له واواقر لاجنبية
 ثم تزوجها وبطل اقراره لها ومن طلق زوجته في مرضه ثلثا
 ثم اقر لها بدين ومات فلها الاقل من الدين ومن ميراثها ان كان
 قبل القضاء العدة ومن اقر لعلامة يولد مثله لثله وليس له نسب
 معروف انه ابنه وصدقه الغلام ثبتت نسبه منه وان كان مريضا
 يشارك الورثة في الميراث ويجوز اقرار الرجل بالوالدين والولد و
 الزوجة والمولى ويجوز اقرار المرأة بالوالدين والزوجه والمولى و
 لا يقبل اقرارها بالولد الا ان يصدقها الزوج او تشهد بولادتها

هذا هو الأصل في اقرار المريض في مرض موته بدين
 وعليه دين في الصحة وديون لزمته في مرضه باسباب معلومة
 فدين الصحة والدين المعروف للأسباب مقدم فاذا قضيت فاق
 فضل شئ يصرف فيما اقر به حالة المرض وان لم يكن عليه دين
 في الصحة جازا اقراره والمقرله اولى من الورثة واقرار المريض ولو
 باطل الا ان يصدق فيه بقية الورثة ومن اقر لاجنبى بمال في
 مرضه ثم قال هو ابني ثبتت نسبه وبطل اقراره له واواقر لاجنبية
 ثم تزوجها وبطل اقراره لها ومن طلق زوجته في مرضه ثلثا
 ثم اقر لها بدين ومات فلها الاقل من الدين ومن ميراثها ان كان
 قبل القضاء العدة ومن اقر لعلامة يولد مثله لثله وليس له نسب
 معروف انه ابنه وصدقه الغلام ثبتت نسبه منه وان كان مريضا
 يشارك الورثة في الميراث ويجوز اقرار الرجل بالوالدين والولد و
 الزوجة والمولى ويجوز اقرار المرأة بالوالدين والزوجه والمولى و
 لا يقبل اقرارها بالولد الا ان يصدقها الزوج او تشهد بولادتها

أبلة ومن أقر بنسب من غير الوالدین والولد مثل لآخ والهم
مقبيل إقراره في النسب فان كان له وارث معروف قريب أو بعيد
أو أولى من المفكره وأن لم يكن له وارث معروف استحق لمقبله
ميراثه ومن مات أبوه فأقر بأخ لم يرثت نسب أخيه وشركه
في الميراث كتاب الأجرة الأجرة عقد يرد على
المنافع يعوض ولا تنضم حتى يكون المنافع والأجرة معلومة ويجاز
ان يكون تمنافي البيع جاز ان يكون أجرة في الأجرة والمنافع تارة
ولا يقع تمنافه بينه وبين غيره ان يكون أجرة في الأجرة والمنافع تارة
تصير معلومة بالمدة كاستيجار الدار والمسكن والأرضين للزراعة
فيصح العقد على مدة معلومة أي مدة كانت تارة نصير معلومة
بالشمية والعمل كمن استأجر من جلا على صبغ ثوبه أو خياطته أو
استأجر دابة ليحمل عليها مقدارا معلوما أو يركبها مسافة سماها
وتارة نصير معلومة بالتعيين والأشارة كمن استأجر من رجلا
لينقل له هذا الطعام الى موضع معلوم ويجوز استيجار الدور
والحوانيت للمسكن وإن لم يبين ما يعمل فيها وله ان يعمل كل شيء
أو ما يضر بالبناء وهو الحداة والقضارة والطحانة ويجوز
استيجار الأرض للزراعة ولا يصح العقد حتى يسمى ما يزرع
فيها أو يقول على ان يزرع فيها ما شاء ويجوز استيجار الساخة
للبناء والخرس فيها تخلأ أو شجرة فان انقضت المدة لزمه ان
يقلم البناء والخرس فيسلمها فارغة الا ان يجتار صاحب الأرض
ان يضمّن له قيمة ذلك مقلوعا أو يملكه ويرضى بتركه على حاله
فيكون البناء لهذا والأرض لهذا ويجوز استيجار الدواب

۱۰۰
 ۱۰۱
 ۱۰۲
 ۱۰۳
 ۱۰۴
 ۱۰۵
 ۱۰۶
 ۱۰۷
 ۱۰۸
 ۱۰۹
 ۱۱۰
 ۱۱۱
 ۱۱۲
 ۱۱۳
 ۱۱۴
 ۱۱۵
 ۱۱۶
 ۱۱۷
 ۱۱۸
 ۱۱۹
 ۱۲۰
 ۱۲۱
 ۱۲۲
 ۱۲۳
 ۱۲۴
 ۱۲۵
 ۱۲۶
 ۱۲۷
 ۱۲۸
 ۱۲۹
 ۱۳۰
 ۱۳۱
 ۱۳۲
 ۱۳۳
 ۱۳۴
 ۱۳۵
 ۱۳۶
 ۱۳۷
 ۱۳۸
 ۱۳۹
 ۱۴۰
 ۱۴۱
 ۱۴۲
 ۱۴۳
 ۱۴۴
 ۱۴۵
 ۱۴۶
 ۱۴۷
 ۱۴۸
 ۱۴۹
 ۱۵۰
 ۱۵۱
 ۱۵۲
 ۱۵۳
 ۱۵۴
 ۱۵۵
 ۱۵۶
 ۱۵۷
 ۱۵۸
 ۱۵۹
 ۱۶۰
 ۱۶۱
 ۱۶۲
 ۱۶۳
 ۱۶۴
 ۱۶۵
 ۱۶۶
 ۱۶۷
 ۱۶۸
 ۱۶۹
 ۱۷۰
 ۱۷۱
 ۱۷۲
 ۱۷۳
 ۱۷۴
 ۱۷۵
 ۱۷۶
 ۱۷۷
 ۱۷۸
 ۱۷۹
 ۱۸۰
 ۱۸۱
 ۱۸۲
 ۱۸۳
 ۱۸۴
 ۱۸۵
 ۱۸۶
 ۱۸۷
 ۱۸۸
 ۱۸۹
 ۱۹۰
 ۱۹۱
 ۱۹۲
 ۱۹۳
 ۱۹۴
 ۱۹۵
 ۱۹۶
 ۱۹۷
 ۱۹۸
 ۱۹۹
 ۲۰۰

4A

٤
 ٥
 ٦
 ٧
 ٨
 ٩
 ١٠
 ١١
 ١٢
 ١٣
 ١٤
 ١٥
 ١٦
 ١٧
 ١٨
 ١٩
 ٢٠
 ٢١
 ٢٢
 ٢٣
 ٢٤
 ٢٥
 ٢٦
 ٢٧
 ٢٨
 ٢٩
 ٣٠
 ٣١
 ٣٢
 ٣٣
 ٣٤
 ٣٥
 ٣٦
 ٣٧
 ٣٨
 ٣٩
 ٤٠
 ٤١
 ٤٢
 ٤٣
 ٤٤
 ٤٥
 ٤٦
 ٤٧
 ٤٨
 ٤٩
 ٥٠
 ٥١
 ٥٢
 ٥٣
 ٥٤
 ٥٥
 ٥٦
 ٥٧
 ٥٨
 ٥٩
 ٦٠
 ٦١
 ٦٢
 ٦٣
 ٦٤
 ٦٥
 ٦٦
 ٦٧
 ٦٨
 ٦٩
 ٧٠
 ٧١
 ٧٢
 ٧٣
 ٧٤
 ٧٥
 ٧٦
 ٧٧
 ٧٨
 ٧٩
 ٨٠
 ٨١
 ٨٢
 ٨٣
 ٨٤
 ٨٥
 ٨٦
 ٨٧
 ٨٨
 ٨٩
 ٩٠
 ٩١
 ٩٢
 ٩٣
 ٩٤
 ٩٥
 ٩٦
 ٩٧
 ٩٨
 ٩٩
 ١٠٠

فمن بعد ان كان الله
الود والكرامات
يعمل الخصال فيها وان لم يكن
نفس الله ودان العمل في
يكون الدنيا اقلها ولا يمانا
قوله لا يصح العقد حتى
والاصوات

[illegible]

أو سقط من الدابة لم يضمن وإذا فصد الفصاد أو بزع البزاع لم
 يتجاوز الموضع المعتاد فلا ضمان عليه فيما عطب من ذلك والأجير
 الخاص الذي يستحق الأجرة يتسليم نفسه في المدة المعلومة وإن
 لم يعمل كمن استأجره جلاشهرا للخدمة أو ليرعى الغنم فلا
 ضمان على الأجير الخاص فيما تلف في يده ولا فيما تلف من عمله
 وأجارة تقصد هه الشرط كما تقصد البئع وإن استأجر
 عبدا للخدمة ليس له أن يسافر به إلا أن يشتترط ذلك مع المالك
 ومن استأجر رجلا ليحمل عليه محملا أو راكبين إلى مكة جازوله
 المحمل المعتاد وإن شاهد الجمال المحمل فهو جود وإن استأجر رجلا
 ليحمل عليه محملا أو راكبين إلى مكة جازوله

بنی اسرائیل و انقضت فی ذلک
فیما کان الایام یومر لیکون القدر
بکل نفس الخضر فانه یختلف
فردیق الذریع والاشقی
الذریع فی حق النقص
السعداء فان سق السعد

الشهرطان واي العرايين عمل استحق اجرتهم وان قال ان خطته اليوم
يبدروهم وان خطته غدا فبنصف درهم فان خطاه اليوم فانه
درهم وان خطاه غدا فله اجر مثله عند ابى حنيفة وم ولا يجوز له
عن نصف درهم وقال الام الشحات جائز ان وان قال ان اسكنت
في هذه المكان عطارا فبدرهم في الشهر فان اسكنت حكما اذا
بدا رخصمين جائز واي الامر من فعل استحق المستحق فيدر قال الام الاجازة
فاسدة ومن استأجر دارا كل شهر بدرهم فالعقد صحيح في شهر
واحد وقاسد في بقية الشهر والا ان يسمى جملة الشهر ومعاومة فان
سكن ساعة في الشهر الثاني صح العقد فيه وكذلك حكم كل شهر
سكن في اوله واذا استأجر دارا سنة بعشرة دراهم جاز وان لم يسط
كل شهر من الاجرة ويجوز اخذ اجرة الحمام والحمام ولا يجوز
اخذ اجرة عسب التيس ولا يجوز الاستيجار على اذان والبيع ولا
يجوز الاستيجار على الغناء والنوح ولا يجوز اجارة المشاع عند ابى
حنيفة من الامن الشريك وقال ابو حنيفة ومن غير الشريك ويجوز استيجار
الظفر باجرة معلومة ويقطعها او كسوها عنده وقال الام لا يجوز
وتيس المستأجر ان يمنع زوجها عن وطئها فان جلت فلم يفسخ
الاجارة ان كان يضرب بالصبي لبنها وعليها ان يصير طعاما
الصبي وان ارضعت في المدة بلبن شاة فلا اجر لها وكل
صائم لعله اترى العين كالقصار وللصغار فله حبس العين بعد
الفراخ من عمل حتى يستوفي الاجر ومن ليس له اترى العين عليه
له ان يحبس العين للاجرة كالحكمال والمالام والغسل

[illegible]

مجلس سیزدهم در بیان بعضی از احوال و مشایخ آن
در این مجلس نیز در بیان بعضی از احوال و مشایخ آن

الملاحق وليس للثريك في الطريق والشرب والجوار شفعة ومهر
الخلوط في نفس المبيع فان ساء الخلط في الرقبة فالشفعة للثريك
في الطريق فان سلم الثريك اخذها الجار والشفعة تجب بعقد
المبيع وتستقر بالاشهاد ويملك بالاخذ اذا ساء بالمشترى لو اؤتم
رباعا كركاذا علم الشفيع بالمبيع اشهد في مجلسه ذلك على المطالبة
ثمة منهن من فيشهدا على البائع اذا كان المبيع في يده او على المشتاع
او عند العقار فاذا فعل ذلك استقرت شفעתه ثم لا يستط
بالتأخير عند البيع فترم وقال ابو يوسف ان معنى مجلس الحكم
بعد الاشهاد ولو لم يطلب بطلت وقال محمد بن ان تركها لغيره
الاشهاد بطلت والشفعة واجبة في العقار وان كان مما لا ينقسم
مثل الحمام والرحى والبيت الصغير والنهر ولا شفعة في العريض
والسفن وكن لك لا شفعة في البناء والتخل اذا بيع دور العصة
والنخى في الشفعة كالمسلم واذا ملك العقار يعرض رهونا
وجب فيه الشفعة ولا شفعة في الدار التي يتزوج الرجل عليها
تخالف المرأة بها والاستاجر بها اذا اوىصلها بها من دم عبد او غنوة
عليها بعد او يصلها بانكار فان صلح عنها باقرا او سكوت والشفعة
واذا تقدم الشفع الى القاضي في دعوى الشراء وطلب الشفعة سأل
القاضي المدعى عليه فان اعترف بملكه الذي يشتم به فيها
ولا حلف الشفيع باقامة البينة ليظهر له سبب الطلب فان عجز
عن البينة استخاف المشتري بالله ما تعلم انه مال لك للذي ذكر
ما يشتم به فان نكل عن البينة او اقامت الشفيع بينة سالما القاض

۱۰۰
 ۱۰۱
 ۱۰۲
 ۱۰۳
 ۱۰۴
 ۱۰۵
 ۱۰۶
 ۱۰۷
 ۱۰۸
 ۱۰۹
 ۱۱۰
 ۱۱۱
 ۱۱۲
 ۱۱۳
 ۱۱۴
 ۱۱۵
 ۱۱۶
 ۱۱۷
 ۱۱۸
 ۱۱۹
 ۱۲۰
 ۱۲۱
 ۱۲۲
 ۱۲۳
 ۱۲۴
 ۱۲۵
 ۱۲۶
 ۱۲۷
 ۱۲۸
 ۱۲۹
 ۱۳۰
 ۱۳۱
 ۱۳۲
 ۱۳۳
 ۱۳۴
 ۱۳۵
 ۱۳۶
 ۱۳۷
 ۱۳۸
 ۱۳۹
 ۱۴۰
 ۱۴۱
 ۱۴۲
 ۱۴۳
 ۱۴۴
 ۱۴۵
 ۱۴۶
 ۱۴۷
 ۱۴۸
 ۱۴۹
 ۱۵۰
 ۱۵۱
 ۱۵۲
 ۱۵۳
 ۱۵۴
 ۱۵۵
 ۱۵۶
 ۱۵۷
 ۱۵۸
 ۱۵۹
 ۱۶۰
 ۱۶۱
 ۱۶۲
 ۱۶۳
 ۱۶۴
 ۱۶۵
 ۱۶۶
 ۱۶۷
 ۱۶۸
 ۱۶۹
 ۱۷۰
 ۱۷۱
 ۱۷۲
 ۱۷۳
 ۱۷۴
 ۱۷۵
 ۱۷۶
 ۱۷۷
 ۱۷۸
 ۱۷۹
 ۱۸۰
 ۱۸۱
 ۱۸۲
 ۱۸۳
 ۱۸۴
 ۱۸۵
 ۱۸۶
 ۱۸۷
 ۱۸۸
 ۱۸۹
 ۱۹۰
 ۱۹۱
 ۱۹۲
 ۱۹۳
 ۱۹۴
 ۱۹۵
 ۱۹۶
 ۱۹۷
 ۱۹۸
 ۱۹۹
 ۲۰۰
 ۲۰۱
 ۲۰۲
 ۲۰۳
 ۲۰۴
 ۲۰۵
 ۲۰۶
 ۲۰۷
 ۲۰۸
 ۲۰۹
 ۲۱۰
 ۲۱۱
 ۲۱۲
 ۲۱۳
 ۲۱۴
 ۲۱۵
 ۲۱۶
 ۲۱۷
 ۲۱۸
 ۲۱۹
 ۲۲۰
 ۲۲۱
 ۲۲۲
 ۲۲۳
 ۲۲۴
 ۲۲۵
 ۲۲۶
 ۲۲۷
 ۲۲۸
 ۲۲۹
 ۲۳۰
 ۲۳۱
 ۲۳۲
 ۲۳۳
 ۲۳۴
 ۲۳۵
 ۲۳۶
 ۲۳۷
 ۲۳۸
 ۲۳۹
 ۲۴۰
 ۲۴۱
 ۲۴۲
 ۲۴۳
 ۲۴۴
 ۲۴۵
 ۲۴۶
 ۲۴۷
 ۲۴۸
 ۲۴۹
 ۲۵۰
 ۲۵۱
 ۲۵۲
 ۲۵۳
 ۲۵۴
 ۲۵۵
 ۲۵۶
 ۲۵۷
 ۲۵۸
 ۲۵۹
 ۲۶۰
 ۲۶۱
 ۲۶۲
 ۲۶۳
 ۲۶۴
 ۲۶۵
 ۲۶۶
 ۲۶۷
 ۲۶۸
 ۲۶۹
 ۲۷۰
 ۲۷۱
 ۲۷۲
 ۲۷۳
 ۲۷۴
 ۲۷۵
 ۲۷۶
 ۲۷۷
 ۲۷۸
 ۲۷۹
 ۲۸۰
 ۲۸۱
 ۲۸۲
 ۲۸۳
 ۲۸۴
 ۲۸۵
 ۲۸۶
 ۲۸۷
 ۲۸۸
 ۲۸۹
 ۲۹۰
 ۲۹۱
 ۲۹۲
 ۲۹۳
 ۲۹۴
 ۲۹۵
 ۲۹۶
 ۲۹۷
 ۲۹۸
 ۲۹۹
 ۳۰۰
 ۳۰۱
 ۳۰۲
 ۳۰۳
 ۳۰۴
 ۳۰۵
 ۳۰۶
 ۳۰۷
 ۳۰۸
 ۳۰۹
 ۳۱۰
 ۳۱۱
 ۳۱۲
 ۳۱۳
 ۳۱۴
 ۳۱۵
 ۳۱۶
 ۳۱۷
 ۳۱۸
 ۳۱۹
 ۳۲۰
 ۳۲۱
 ۳۲۲
 ۳۲۳
 ۳۲۴
 ۳۲۵
 ۳۲۶
 ۳۲۷
 ۳۲۸
 ۳۲۹
 ۳۳۰
 ۳۳۱
 ۳۳۲
 ۳۳۳
 ۳۳۴
 ۳۳۵
 ۳۳۶
 ۳۳۷
 ۳۳۸
 ۳۳۹
 ۳۴۰
 ۳۴۱
 ۳۴۲
 ۳۴۳
 ۳۴۴
 ۳۴۵
 ۳۴۶
 ۳۴۷
 ۳۴۸
 ۳۴۹
 ۳۵۰
 ۳۵۱
 ۳۵۲
 ۳۵۳
 ۳۵۴
 ۳۵۵
 ۳۵۶
 ۳۵۷
 ۳۵۸
 ۳۵۹
 ۳۶۰
 ۳۶۱
 ۳۶۲
 ۳۶۳
 ۳۶۴
 ۳۶۵
 ۳۶۶
 ۳۶۷
 ۳۶۸
 ۳۶۹
 ۳۷۰
 ۳۷۱
 ۳۷۲
 ۳۷۳
 ۳۷۴
 ۳۷۵
 ۳۷۶
 ۳۷۷
 ۳۷۸
 ۳۷۹
 ۳۸۰
 ۳۸۱
 ۳۸۲
 ۳۸۳
 ۳۸۴
 ۳۸۵
 ۳۸۶
 ۳۸۷
 ۳۸۸
 ۳۸۹
 ۳۹۰
 ۳۹۱
 ۳۹۲
 ۳۹۳
 ۳۹۴
 ۳۹۵
 ۳۹۶
 ۳۹۷
 ۳۹۸
 ۳۹۹
 ۴۰۰
 ۴۰۱
 ۴۰۲
 ۴۰۳
 ۴۰۴
 ۴۰۵
 ۴۰۶
 ۴۰۷
 ۴۰۸
 ۴۰۹
 ۴۱۰
 ۴۱۱
 ۴۱۲
 ۴۱۳
 ۴۱۴
 ۴۱۵
 ۴۱۶
 ۴۱۷
 ۴۱۸
 ۴۱۹
 ۴۲۰
 ۴۲۱
 ۴۲۲
 ۴۲۳
 ۴۲۴
 ۴۲۵
 ۴۲۶
 ۴۲۷
 ۴۲۸
 ۴۲۹
 ۴۳۰
 ۴۳۱
 ۴۳۲
 ۴۳۳
 ۴۳۴
 ۴۳۵
 ۴۳۶
 ۴۳۷
 ۴۳۸
 ۴۳۹
 ۴۴۰
 ۴۴۱
 ۴۴۲
 ۴۴۳
 ۴۴۴
 ۴۴۵
 ۴۴۶
 ۴۴۷
 ۴۴۸
 ۴۴۹
 ۴۵۰
 ۴۵۱
 ۴۵۲
 ۴۵۳
 ۴۵۴
 ۴۵۵
 ۴۵۶
 ۴۵۷
 ۴۵۸
 ۴۵۹
 ۴۶۰
 ۴۶۱
 ۴۶۲
 ۴۶۳
 ۴۶۴
 ۴۶۵
 ۴۶۶
 ۴۶۷
 ۴۶۸
 ۴۶۹
 ۴۷۰
 ۴۷۱

الى الموكل وآذ اباع دارا لا مقدار ذراع في طوله الحد الذي يلى
 الشفيع فلا شفعة له وان ابتاع سهما بثلثين ثلثا ابتاع بقبتهما
 فالشفعة للمبار في السهم الاول دون الثاني وان ابتاعها بثلثين ثم
 دفع اليه ثوبا عوضا عنه فالشفعة بالثلثين دون الثوب ولا يكره
 الحيلة في اسقاط الشفعة عند البيحيفة وابى يوسف وقال محمد
 يكره وآذ ابى المشتري او غرس ثم قضى للشفيع بالشفعة فهو
 بالخيار ان شاء اخذها بالثلثين وقيمة البناء والغرس من مقلوعين
 وان شاء كلف المشتري بقلعه وآذ اخذها الشفيع فبى او غرس
 ثم استحققت رجع بالثلثين ولا يرجع بقيمة البناء والغرس فاذا اتهم
 الدار واحرق بناءها او جفت شجرة البستان بغير فعل احد فالشفيع
 بالخيار ان شاء اخذها بجميع الثمن ان شاء تركه وآذ انقضى المشتري
 البناء قيل للشفيع ان شئت فخذ العرصة بحصتها وان شئت
 فذبح وكيس للشفيع ان ياخذ النقص ومن ابتاع ارضا فيها نخل
 وعلى نخلها ثمر اخذها الشفيع بثمرها وان حرق المشتري سقط
 عن الشفيع بحصة الثمن وآذ اقضى القاضى للشفيع بالدار ولم يكن
 رايها فله خيار الرؤية والخبى موحل فالشفيع بالخيار ان شاء
 اخذها بثلثين حال وان شاء صبر حتى ينقضى الاجل ثم ياخذها
 واذا قسم الشركاء العقار فلا شفعة لمبارهم وآذ اشترى دارا
 قسم الشفيع الشفعة ثم ردها المشتري بخيار رؤية او شرط
 او عيب بقضاء فلا شفعة للشفيع وان ردها بغير قضاء القضاة
 او تقايلا فالشفيع الشفعة وان ابتاع واحد من خمسة دارا اخذ

الى الموكل واذا باع دارا لامقدار ذراع في طول الحد الذي
 الشفيع فلا شفيع له وان ابتاع سهما بقرن ثلث ابتاع ببقية
 فالشفعة للجاري في السهم الاول دون الثاني وان ابتاعها بقرن ثلث
 دفع اليه ثوبا عوضا عنه فالشفعة بالقرن دون الثوب ولا يكره
 الحيلة في اسقاط الشفعة عند ايجيفة وابي يوسف وقال محمد
 يكره واذا ابى المشتري او غرس ثم قضى للشفيع بالشفعة فهو
 بالخيار ان يشاء اخذها بالقرن وقيمة البناء والغرس مقلوعين
 وان شاء كلف المشتري بقلعه واذا اخذها الشفيع فبقى او غرس
 ثم استحققت رجع بالقرن ولا يرجع بقيمة البناء والغرس فاذا ائتمد
 الدار واحرق ببناءها او جف شجر البستان بغير فعل احد فالشفيع
 بالخيار ان يشاء اخذها بجميع القرين ان شاء ترك واذا انقضى المشتري
 البناء قيل للشفيع ان شئت فخذ العرصه بمحصتها وان شئت
 فدع واكيس للشفيع ان ياخذ النقص ومن ابتاع ارضا فيها نخل
 وعلى نخله ثمر اخذها الشفيع بثمرها وان حزه المشتري سقط
 عن الشفيع بمحصته الثمن واذا قضى للقاضي للشفيع بالدار ولم يكن
 رايها فله خيار الرؤية والخب موحل فالشفيع بالخيار ان شاء
 اخذها بقرن حال وان شاء صبر حتى ينفضي لاجل ثمر ياخذها
 واذا قسم الشركاء العقار فلا شفعة لمجاريهم واذا اشترى دارا
 قسم الشفيع الشفعة ثم ردها المشتري بخيار رؤية او شرط
 او عيب بقضاء فلا شفعة للشفيع وان ردها بغير قضاء المتا
 او تقايلا فالشفيع الشفعة وان ابتاع واحد من خمسة دارا اخذ

۱۰۰
 ۱۰۱
 ۱۰۲
 ۱۰۳
 ۱۰۴
 ۱۰۵
 ۱۰۶
 ۱۰۷
 ۱۰۸
 ۱۰۹
 ۱۱۰
 ۱۱۱
 ۱۱۲
 ۱۱۳
 ۱۱۴
 ۱۱۵
 ۱۱۶
 ۱۱۷
 ۱۱۸
 ۱۱۹
 ۱۲۰
 ۱۲۱
 ۱۲۲
 ۱۲۳
 ۱۲۴
 ۱۲۵
 ۱۲۶
 ۱۲۷
 ۱۲۸
 ۱۲۹
 ۱۳۰
 ۱۳۱
 ۱۳۲
 ۱۳۳
 ۱۳۴
 ۱۳۵
 ۱۳۶
 ۱۳۷
 ۱۳۸
 ۱۳۹
 ۱۴۰
 ۱۴۱
 ۱۴۲
 ۱۴۳
 ۱۴۴
 ۱۴۵
 ۱۴۶
 ۱۴۷
 ۱۴۸
 ۱۴۹
 ۱۵۰
 ۱۵۱
 ۱۵۲
 ۱۵۳
 ۱۵۴
 ۱۵۵
 ۱۵۶
 ۱۵۷
 ۱۵۸
 ۱۵۹
 ۱۶۰
 ۱۶۱
 ۱۶۲
 ۱۶۳
 ۱۶۴
 ۱۶۵
 ۱۶۶
 ۱۶۷
 ۱۶۸
 ۱۶۹
 ۱۷۰
 ۱۷۱
 ۱۷۲
 ۱۷۳
 ۱۷۴
 ۱۷۵
 ۱۷۶
 ۱۷۷
 ۱۷۸
 ۱۷۹
 ۱۸۰
 ۱۸۱
 ۱۸۲
 ۱۸۳
 ۱۸۴
 ۱۸۵
 ۱۸۶
 ۱۸۷
 ۱۸۸
 ۱۸۹
 ۱۹۰
 ۱۹۱
 ۱۹۲
 ۱۹۳
 ۱۹۴
 ۱۹۵
 ۱۹۶
 ۱۹۷
 ۱۹۸
 ۱۹۹
 ۲۰۰

لم تخرج الشركة والكسب كله الذي استستقى وعليه اجر مثل الروية
ان كان العامل صاحب البغل وان كان العامل صاحب الروية فغليته
اجر مثل البغل وكل شركة فاسدة فالرحم فيها بينهما على مقدار المال
ويبطل شرط التفاضل وان مات احد الشريكين او ارتد ولحق
بند الحرب يفتى بما اقتاد رجلا من خيرنا مطلقا بطلت الشركة
وليس لواحد من الشريكين ان يؤدى زكاة مال الآخر الا باذنه
فان اذن كل واحد لصاحبه ان يؤدى زكاة مال الآخر فادى
كل واحد منهما معا من كل واحد منهما لصاحبه بما ادس
زكاة ادى احدهما قبل صاحبه زكاة الآخر فالثاني ضامن له
باداء الاول اولى يعلم عند اخيقت كتاب المضاربة
المضاربة عقد على الشركة بمال من احد الشريكين والعمل من الآخر
ولا تصح المضاربة الا بمال الذي يصح به الشركة ومن شرطها ان
يكون الرحم بينهما مشاعا ولا يستحق احدهما منه داهية ومهمات
ولا بد ان يكون المال مسكنا الى المضارب ولا بد لرب المال فيه ولا
صح المضاربة مطلقة جاز للمضارب ان يشتري ويبيع
يسافر ويضع ويودع ويوكل من يتصرف فيه ويده في المال
يد امانة وليس له ان يذم المال مضاربة الا ان ياذن له رب المال
وان حصص له رب المال التصرف في بلدة او في سلعة بعينه بالمخ
له ان يتجاوز ذلك وكذلك ان وقت رب المال للمضارب وقعا
ويبطل العقد بمضيه وليس للمضارب ان يشتري اب رب المال
ولا ابنته ولا من يعتق عليه وان اشترى من كان مشترى لنفسه

[illegible][illegible]

لا بد ان يكون المصاريب في المال ربح فليس له ان يشتري من
 يفتق عليه وان اشتراه يقيم لنفسه ويضمن مال المصاربة فان
 لم يكن في المال ربح جاز له ان يشتريه وان زاد قيمته بعد الشراء
 عتق نصيبه منهم ولم يضمن لرب المال شيئا وليس المعنى
 في نصيب رب المال واذا دفع للمصارب المال مضارباً و
 لم ياذن له رب المال في ذلك لم يضمن بالدفعة ولا يتصرف
 المضارب الثاني حتى يربح وقيل المالم يعمل الثاني فاذا ربح الثاني
 ضمن الاول وقال ابو يوسف ومحمد ربح اذا عمل ربح ولم يربح
 ان دفع اليه مضاربة بالنصف واذا ناله بدفعه بمضاربة قد تمها
 بالثالث جاز فان كان رب المال قال له على ان يوزق الله تعالى
 فهو بينا نصفان فرب المال نصف الربح وللضارب الثاني ثلث
 الربح والسدس للضارب الاول فان قال ان ما رزقك الله تعالى
 فهو بينا نصفان فكلضارب الثاني الثلث والباقي بين الضارب
 الاول وبين رب المال نصفان واذا قال له على ان يوزق الله
 فلي نصفه فدفع المال الى الاخر مضارباً بالنصف فالربح نصفه
 لرب المال بالشرط ونصفه للضارب الثاني ولا شيء للضارب
 الاول فان شرط للضارب الثاني ثلث الربح فرب المال
 نصف الربح وللضارب الثاني نصف الربح ويضمن المضارب
 الاول للثاني سدس الربح فان مات رب المال المضارب بطلت
 المضاربة وان ارتد رب المال عن الاسلام والعبادة بالله تعالى
 وحقق بدار الحرب بطلت المضاربة واذا عمل رب المال المضارب

لا بد ان يكون المصاريب في المال ربح فليس له ان يشتري من
 يفتق عليه وان اشتراه يقيم لنفسه ويضمن مال المصاربة فان
 لم يكن في المال ربح جاز له ان يشتريه وان زاد قيمته بعد الشراء
 عتق نصيبه منهم ولم يضمن لرب المال شيئا وليس المعنى
 في نصيب رب المال واذا دفع للمصارب المال مضارباً و
 لم ياذن له رب المال في ذلك لم يضمن بالدفعة ولا يتصرف
 المضارب الثاني حتى يربح وقيل المالم يعمل الثاني فاذا ربح الثاني
 ضمن الاول وقال ابو يوسف ومحمد ربح اذا عمل ربح ولم يربح
 ان دفع اليه مضاربة بالنصف واذا ناله بدفعه بمضاربة قد تمها
 بالثالث جاز فان كان رب المال قال له على ان يوزق الله تعالى
 فهو بينا نصفان فرب المال نصف الربح وللضارب الثاني ثلث
 الربح والسدس للضارب الاول فان قال ان ما رزقك الله تعالى
 فهو بينا نصفان فكلضارب الثاني الثلث والباقي بين الضارب
 الاول وبين رب المال نصفان واذا قال له على ان يوزق الله
 فلي نصفه فدفع المال الى الاخر مضارباً بالنصف فالربح نصفه
 لرب المال بالشرط ونصفه للضارب الثاني ولا شيء للضارب
 الاول فان شرط للضارب الثاني ثلث الربح فرب المال
 نصف الربح وللضارب الثاني نصف الربح ويضمن المضارب
 الاول للثاني سدس الربح فان مات رب المال المضارب بطلت
 المضاربة وان ارتد رب المال عن الاسلام والعبادة بالله تعالى
 وحقق بدار الحرب بطلت المضاربة واذا عمل رب المال المضارب

لا بد ان يكون المصاريب في المال ربح فليس له ان يشتري من
 يفتق عليه وان اشتراه يقيم لنفسه ويضمن مال المصاربة فان
 لم يكن في المال ربح جاز له ان يشتريه وان زاد قيمته بعد الشراء
 عتق نصيبه منهم ولم يضمن لرب المال شيئا وليس المعنى
 في نصيب رب المال واذا دفع للمصارب المال مضارباً و
 لم ياذن له رب المال في ذلك لم يضمن بالدفعة ولا يتصرف
 المضارب الثاني حتى يربح وقيل المالم يعمل الثاني فاذا ربح الثاني
 ضمن الاول وقال ابو يوسف ومحمد ربح اذا عمل ربح ولم يربح
 ان دفع اليه مضاربة بالنصف واذا ناله بدفعه بمضاربة قد تمها
 بالثالث جاز فان كان رب المال قال له على ان يوزق الله تعالى
 فهو بينا نصفان فرب المال نصف الربح وللضارب الثاني ثلث
 الربح والسدس للضارب الاول فان قال ان ما رزقك الله تعالى
 فهو بينا نصفان فكلضارب الثاني الثلث والباقي بين الضارب
 الاول وبين رب المال نصفان واذا قال له على ان يوزق الله
 فلي نصفه فدفع المال الى الاخر مضارباً بالنصف فالربح نصفه
 لرب المال بالشرط ونصفه للضارب الثاني ولا شيء للضارب
 الاول فان شرط للضارب الثاني ثلث الربح فرب المال
 نصف الربح وللضارب الثاني نصف الربح ويضمن المضارب
 الاول للثاني سدس الربح فان مات رب المال المضارب بطلت
 المضاربة وان ارتد رب المال عن الاسلام والعبادة بالله تعالى
 وحقق بدار الحرب بطلت المضاربة واذا عمل رب المال المضارب

لم يعلم بعزله حتى اشترى او باع فقصه جاز وان علم بعزله
 والماله عروضا فله ان يبيعهها ولا يمنع العزل عن ذلك بشرط
 لا يجوز ان يشترى منها شيئا اخر فان عزمه على البيع
 او فانه قد نصت فليس له ان يتصرف فيه فان افترقا وفي
 المال ديون وقد ربح المضارب فيه اجبره الحاكم على قضاء الديون
 وان لم يكن له ربح لم يلزمه الاقضاء ويقال له وكل رب المال
 في الاقضاء وما هلك من مال المضاربة فهو من الربح دون
 راس المال فان زاد الهلاك على الربح فلا ضمان على المضارب
 وان كان اقسما الربح والمضاربة بماله هلك المال كله او
 بعضه تراذ الربح حتى يستوفي رب المال فان فضل شيء كان
 بينهما وان نقص من راس المال لم يضمن المضارب وان كانا
 اقسما الربح ونسبنا المضاربة ثم عقدا هلك المال كله او
 بعضه لم يرب راذا الربح الاول ويجوز للمضارب الاول ان يبيع
 بالنقد والنسيئة ولا يزوج عبدا ولا امرئ من مال المضاربة
 وقال ابو يوسف يجوز تزويج الامتدرون العبد كتاب
 الوكالة كل عقد جاز ان يعقده الانسان بنفسه جاز له
 ان يوكل به غيره ويجوز التوكيل بالخصوصة في سائر
 الحقوق وبإيفائها ويجوز بالاستيفاء ايضا الا في الحدود
 والقصاص فان الوكالة بالاستيفاء لا تقهر الا بحضرة الموكل
 واما التوكيل بجوز باثبات الحدود والقصاص فتدلي به
 وعين لا يجزى وعند ابى حنيفة لا يجوز التوكيل بغير مراء

قال ابو حنيفة لا يجوز بيع العبد بغير موافقة مولاه
 قال ابو حنيفة لا يجوز بيع العبد بغير موافقة مولاه
 قال ابو حنيفة لا يجوز بيع العبد بغير موافقة مولاه

الخصم لا يجوز عند ايجتهاد الا ان يكون الموكل مريضاً او
 غائباً مسيراً ثلثة ايام فصاحباً وعند هـا يجوز التوكيل لغير
 رضاء الخصم ومن شرط الوكالة ان يكون الموكل ممن يملك التصرف
 ويلزمه الاحكام وليشترط ان يكون الوكيل ممن يعقل العقد
 ويقصد وان وكل المجرى البالغ العاقل والعبد الماذن ومثلهما جاز
 وان وكل صديقاً معجوراً يعقل البيع والشراء جاز ولا يتعلق بهما
 الحقوق ويلزم الموكل والعقود التي يعقد هـا الوكالة على
 ضربين كل عقد يضيفه الوكيل الى نفسه مثل البيع والشراء
 والاجارة فحقوق ذلك العقد يتعلق بالوكيل دون الموكل
 فيسلم المبيع ويقبض الثمن ويطلب بالثمن اذا اشترى يقبض
 المبيع وينجس به بالعيب وكل عقد يضيفه الى الموكل كالنكاح والخلع
 والصيعة دم العمد فان حقوقه يتعلق بالموكل دون الوكيل فلا يطالب
 وكيل الزوج بالمهر ولا يلزم وكيل المرأة تسليم هـا واذا طالب الموكل بالمبيع
 الثمن من المشتري فله ان يمنع اياه فان دفع اليه جاز ولم يكن للوكيل
 ان يطالب ثانياً ومن وكل رجلاً بشراء شيء فلا بد من تسمية
 جنسه وصفته وميله ثمه الا ان يوكله وكاله عامة فيقول
 له ابتع لي ما رأيت وان اشترى الوكيل وقبض ثم اطاع على عيب
 فله ان يرد هـا مادام المبيع في يده فان سلم الى الموكل لا يرد هـ
 الا باذنه ويجوز التوكيل بعقد الصرف والسلم فان فارق الوكيل
 صاحب قبيل القبض بطل العقد ولا يعتبر مفارقة الموكل واذا دفع
 الوكيل بالشراء الثمن من ماله وقبض المبيع فله ان يرجع به على

كل عقد يضيفه الوكيل الى نفسه
 ويجوز له ان يوكله
 ويجوز له ان يوكله
 ويجوز له ان يوكله

وان كان الموكل مريضاً او غائباً
 يجوز له ان يوكله
 ويجوز له ان يوكله
 ويجوز له ان يوكله

وان كان الموكل مريضاً او غائباً
 يجوز له ان يوكله
 ويجوز له ان يوكله
 ويجوز له ان يوكله

وان كان الموكل مريضاً او غائباً
 يجوز له ان يوكله
 ويجوز له ان يوكله
 ويجوز له ان يوكله

منه من الله تعالى ومنه من الله تعالى ومنه من الله تعالى

الموكل وان هلك البعير في يده قبل حيلته هلك من مال الموكل و
لم يسقط الثمن ولان بيعه حتى يستوفي الثمن فان حيلته هلك
كان مضمونا ضمان الرهن عند ابي يوسف وضمان المبيع
عند محمد وهو قوله لا يحنث فيه ثم واذا وكل رجلين فليس احدهما
ان يتصرف فيما وكله دون الاخر كالبيع الا ان يوكلهما
بالخصم او بطلاق زوجة بغير عوض او بعق عبدا بغير عوض او بردة
ودية عند او قضاء الدين عليه وليس الوكيل ان يوكل فيما
وكل الا ان ياذن له الموكل وكذا قال له اعمل في براريك فان
وكل بغير اذن موكله فعقد وكيله بحضرته جاز وان عقد
بغير حضرته كان موقوفا على اجازة الموكل الاول والوكيل ان
يعزل الوكيل من الوكالة فان لم يبلغه العزل فهو على وكالته
تصرف جاز حتى يعلم به ويسقط الوكالته بموت الموكل او جنونه
جنونا مطبقا او محوقا بدلا للحرب مرتدا او كل المكاتب ثم
عجز العبد او الماذون لحجر عليه او الشريك ان افرقا فنفى هذا
الوجه بطل الوكالة علم الوكيل او لم يعلم واذا مات الوكيل او
جن جنونا مطبقا بطلت وكالته وان لم يخط بدلا للحرب مرتدا
لم يجر له ان يتصرف الا ان يعود مسلما قبل الحكم بلحاظه ومن
وكل اخر ببيع شيء ثم تصرف بنفسه فيما وكل به بطلت الوكالة
والوكيل بالبيع والشراء لا يجوز لانه يعقد مع ابيه وجاهه وان
علا وولد وولد ولد وان سفل وزوجه وعبيده ومكاتبه
ممن لا تقبل شهادة ثم والوكيل بالبيع يجوز بيعه بالقليل والكثير

[illegible]

وكانت داران
فقد زارنا في داره
نقل وكم حافل
زادوا من الكتب
في دارهم وروايات
مما لا يدرى

هذا هو الحق الذي لا ريب فيه ان كل من ادعى على رجل على امرأة نكاحا وهي
تجده فصالحته على مال بذلته حتى يترك الدعوى جاز وكان في
معنى السلم وان ادعت المرأة نكاحا على رجل فصالحها على مال
بذله لا يجوز وان ادعى على رجل انه عبده فصالحه على مال
اعطاه اياه جاز وكان في حق المدعى بمحنة العتق بمال وكل شيء وقع
الصالح عليه وهو يستحق العقيد المداينة لم يحمل على المعاوضة و
يحمل على انه استوفى بعض حقه واسقط باقيه كمن كان له على اخر
الف جياذ فصالحه عنه على خمسمائة ذيواف جاز فكانه ابراه عن
بعض حقه ولو صالحه على الف موجلة جاز فكانه اجل
نفس الحق ولو صالحه على ثاثير الى شهر لا يصح ولو كان له الف
لمؤجلة فصالحه على خمسمائة تحالة لم يجز وان كان له الف سحر
فصالحه على خمسمائة تبين لم يجز ومن وكل رجلا بالصالح عنه فصا
لم يلزم الوكيل ما صالحه عليه الا ان يضمن والمال لازم على الوكيل
وان صالحه عنه رجل على شيء بغير امره فهو على اربعة اوجه ان
صالحه على مال وضمنه فم الصلح وكذلك ان قال صلحتك الف
هذه وكذلك لو قال صلحتك على الف درهم وسلمها اليه فان
قال صلحتك على الف ولم يسلمها فالعقد موقوف واذا كان الدين
بين الشريكين فصالحه احدهما من تضديبه على ثوب فشر بكماله
ان شاء اتبع الذي عليه الدين وان شاء اخذ نصف الثوب يشارك
اياه ان يضمن له شريكه ربع الدين ولو استوفى احدهما نصف تضديبه

ولا يجوز من دعوى الحدود والقصاص وقال الشافعي رحمه يملك
الاغتياض عن حد القذف واذا ادعى رجل على امرأة نكاحا وهي
تجده فصالحته على مال بذلته حتى يترك الدعوى جاز وكان في
معنى السلم وان ادعت المرأة نكاحا على رجل فصالحها على مال
بذله لا يجوز وان ادعى على رجل انه عبده فصالحه على مال
اعطاه اياه جاز وكان في حق المدعى بمحنة العتق بمال وكل شيء وقع
الصالح عليه وهو يستحق العقيد المداينة لم يحمل على المعاوضة و
يحمل على انه استوفى بعض حقه واسقط باقيه كمن كان له على اخر
الف جياذ فصالحه عنه على خمسمائة ذيواف جاز فكانه ابراه عن
بعض حقه ولو صالحه على الف موجلة جاز فكانه اجل
نفس الحق ولو صالحه على ثاثير الى شهر لا يصح ولو كان له الف
لمؤجلة فصالحه على خمسمائة تحالة لم يجز وان كان له الف سحر
فصالحه على خمسمائة تبين لم يجز ومن وكل رجلا بالصالح عنه فصا
لم يلزم الوكيل ما صالحه عليه الا ان يضمن والمال لازم على الوكيل
وان صالحه عنه رجل على شيء بغير امره فهو على اربعة اوجه ان
صالحه على مال وضمنه فم الصلح وكذلك ان قال صلحتك الف
هذه وكذلك لو قال صلحتك على الف درهم وسلمها اليه فان
قال صلحتك على الف ولم يسلمها فالعقد موقوف واذا كان الدين
بين الشريكين فصالحه احدهما من تضديبه على ثوب فشر بكماله
ان شاء اتبع الذي عليه الدين وان شاء اخذ نصف الثوب يشارك
اياه ان يضمن له شريكه ربع الدين ولو استوفى احدهما نصف تضديبه

فان ابراه عن رجل ادعى على رجل انه عبده فصالحه على مال
اعطاه اياه جاز وكان في حق المدعى بمحنة العتق بمال وكل شيء وقع
الصالح عليه وهو يستحق العقيد المداينة لم يحمل على المعاوضة و
يحمل على انه استوفى بعض حقه واسقط باقيه كمن كان له على اخر
الف جياذ فصالحه عنه على خمسمائة ذيواف جاز فكانه ابراه عن
بعض حقه ولو صالحه على الف موجلة جاز فكانه اجل
نفس الحق ولو صالحه على ثاثير الى شهر لا يصح ولو كان له الف
لمؤجلة فصالحه على خمسمائة تحالة لم يجز وان كان له الف سحر
فصالحه على خمسمائة تبين لم يجز ومن وكل رجلا بالصالح عنه فصا
لم يلزم الوكيل ما صالحه عليه الا ان يضمن والمال لازم على الوكيل
وان صالحه عنه رجل على شيء بغير امره فهو على اربعة اوجه ان
صالحه على مال وضمنه فم الصلح وكذلك ان قال صلحتك الف
هذه وكذلك لو قال صلحتك على الف درهم وسلمها اليه فان
قال صلحتك على الف ولم يسلمها فالعقد موقوف واذا كان الدين
بين الشريكين فصالحه احدهما من تضديبه على ثوب فشر بكماله
ان شاء اتبع الذي عليه الدين وان شاء اخذ نصف الثوب يشارك
اياه ان يضمن له شريكه ربع الدين ولو استوفى احدهما نصف تضديبه

٨٥

هذا هو الحق الذي لا ريب فيه ان كل من ادعى على رجل على امرأة نكاحا وهي
تجده فصالحته على مال بذلته حتى يترك الدعوى جاز وكان في
معنى السلم وان ادعت المرأة نكاحا على رجل فصالحها على مال
بذله لا يجوز وان ادعى على رجل انه عبده فصالحه على مال
اعطاه اياه جاز وكان في حق المدعى بمحنة العتق بمال وكل شيء وقع
الصالح عليه وهو يستحق العقيد المداينة لم يحمل على المعاوضة و
يحمل على انه استوفى بعض حقه واسقط باقيه كمن كان له على اخر
الف جياذ فصالحه عنه على خمسمائة ذيواف جاز فكانه ابراه عن
بعض حقه ولو صالحه على الف موجلة جاز فكانه اجل
نفس الحق ولو صالحه على ثاثير الى شهر لا يصح ولو كان له الف
لمؤجلة فصالحه على خمسمائة تحالة لم يجز وان كان له الف سحر
فصالحه على خمسمائة تبين لم يجز ومن وكل رجلا بالصالح عنه فصا
لم يلزم الوكيل ما صالحه عليه الا ان يضمن والمال لازم على الوكيل
وان صالحه عنه رجل على شيء بغير امره فهو على اربعة اوجه ان
صالحه على مال وضمنه فم الصلح وكذلك ان قال صلحتك الف
هذه وكذلك لو قال صلحتك على الف درهم وسلمها اليه فان
قال صلحتك على الف ولم يسلمها فالعقد موقوف واذا كان الدين
بين الشريكين فصالحه احدهما من تضديبه على ثوب فشر بكماله
ان شاء اتبع الذي عليه الدين وان شاء اخذ نصف الثوب يشارك
اياه ان يضمن له شريكه ربع الدين ولو استوفى احدهما نصف تضديبه

من الدين كان لشركه ان يشركه فيما قبض ثم يرجع بالباقي على
 الشريك ولو اشترى احدهما النصيب من الدين سبعة كان لشركه
 ان يضمه ربع الدين وان كان المسلم بين شركيين فصالح احدهما
 من نصيبه على راس المال لم يخرج عند ابن حنيفة وحججه وقال ابو يوسف
 يجوز الصلح وان كانت الشك بين الورثة فاعرجا احدا منهم بمال
 اعطوه اياه والتركه عقارا وعروض جاز قليلا كان ما اعطوه اياه
 او كثيرا وان كان التركه فضة فاعطوه ذهبا او كانت ذهبا
 فاعطوه فضة فهو كذلك وان كانت التركه ذهبا وفضة وغير ذلك
 فصاحبه على ذهب او فضة فلا يدان يكون ما اعطوه اكثر
 من نصيبه من ذلك الجنس حتى يكون للمثل والمثل والباقي بمقابلة
 غيره من الاجناس واذا كانت في التركه دين على الناس فدخلوا
 في الصلح على ان يخرجوا المصالح عنه ويكون الدين لهم فالصلح باطل
 فان شرطوا ان يبرأ الضمائم منه ولا يرجع الورثة عليهم بنصيبه
 المصالح عنه فالصلح جائز كتاب الهبة الهبة تقسم بالاجابة
 والقبول وتتم بالقبض فان قبض الموهوب له في المجلس بغير امر
 الواهب جازت وان قبض بعد الاقتراف لم يخرج الا ان ياذن الواهب
 تنقذ الهبة بقوله وهبت وخلفتك واعطيت وملكيت ومنحت و
 كذلك اطعمتك هذا الطعام وكذلك قوله جعلت هذا الثوب واعزتك
 هذا الشيء وكذلك لو قال حملتك على هذه الدابة اذ انوى الهبة و
 لا يجوز الهبة فيما يقسم الا محوزة مقسومة وهبة الشام فيما لا يقسم
 جائزة ومن وهب شيئا مشاعا فيما يقسم فالهبة فاسدة وان

فان كان الدين
 فبغير قبض لا يجوز
 لان قبضه يوجب
 قبض على الموهوب
 من الدين فلو
 ان كان الدين
 فبغير قبض لا يجوز
 لان قبضه يوجب
 قبض على الموهوب
 من الدين فلو

من الدين كان لشركه ان يشركه فيما قبض ثم يرجع بالباقي على
 الشريك ولو اشترى احدهما النصيب من الدين سبعة كان لشركه
 ان يضمه ربع الدين وان كان المسلم بين شركيين فصالح احدهما
 من نصيبه على راس المال لم يخرج عند ابن حنيفة وحججه وقال ابو يوسف
 يجوز الصلح وان كانت الشك بين الورثة فاعرجا احدا منهم بمال
 اعطوه اياه والتركه عقارا وعروض جاز قليلا كان ما اعطوه اياه
 او كثيرا وان كان التركه فضة فاعطوه ذهبا او كانت ذهبا
 فاعطوه فضة فهو كذلك وان كانت التركه ذهبا وفضة وغير ذلك
 فصاحبه على ذهب او فضة فلا يدان يكون ما اعطوه اكثر
 من نصيبه من ذلك الجنس حتى يكون للمثل والمثل والباقي بمقابلة
 غيره من الاجناس واذا كانت في التركه دين على الناس فدخلوا
 في الصلح على ان يخرجوا المصالح عنه ويكون الدين لهم فالصلح باطل
 فان شرطوا ان يبرأ الضمائم منه ولا يرجع الورثة عليهم بنصيبه
 المصالح عنه فالصلح جائز كتاب الهبة الهبة تقسم بالاجابة
 والقبول وتتم بالقبض فان قبض الموهوب له في المجلس بغير امر
 الواهب جازت وان قبض بعد الاقتراف لم يخرج الا ان ياذن الواهب
 تنقذ الهبة بقوله وهبت وخلفتك واعطيت وملكيت ومنحت و
 كذلك اطعمتك هذا الطعام وكذلك قوله جعلت هذا الثوب واعزتك
 هذا الشيء وكذلك لو قال حملتك على هذه الدابة اذ انوى الهبة و
 لا يجوز الهبة فيما يقسم الا محوزة مقسومة وهبة الشام فيما لا يقسم
 جائزة ومن وهب شيئا مشاعا فيما يقسم فالهبة فاسدة وان

من الدين كان لشركه ان يشركه فيما قبض ثم يرجع بالباقي على
 الشريك ولو اشترى احدهما النصيب من الدين سبعة كان لشركه
 ان يضمه ربع الدين وان كان المسلم بين شركيين فصالح احدهما
 من نصيبه على راس المال لم يخرج عند ابن حنيفة وحججه وقال ابو يوسف
 يجوز الصلح وان كانت الشك بين الورثة فاعرجا احدا منهم بمال
 اعطوه اياه والتركه عقارا وعروض جاز قليلا كان ما اعطوه اياه
 او كثيرا وان كان التركه فضة فاعطوه ذهبا او كانت ذهبا
 فاعطوه فضة فهو كذلك وان كانت التركه ذهبا وفضة وغير ذلك
 فصاحبه على ذهب او فضة فلا يدان يكون ما اعطوه اكثر
 من نصيبه من ذلك الجنس حتى يكون للمثل والمثل والباقي بمقابلة
 غيره من الاجناس واذا كانت في التركه دين على الناس فدخلوا
 في الصلح على ان يخرجوا المصالح عنه ويكون الدين لهم فالصلح باطل
 فان شرطوا ان يبرأ الضمائم منه ولا يرجع الورثة عليهم بنصيبه
 المصالح عنه فالصلح جائز كتاب الهبة الهبة تقسم بالاجابة
 والقبول وتتم بالقبض فان قبض الموهوب له في المجلس بغير امر
 الواهب جازت وان قبض بعد الاقتراف لم يخرج الا ان ياذن الواهب
 تنقذ الهبة بقوله وهبت وخلفتك واعطيت وملكيت ومنحت و
 كذلك اطعمتك هذا الطعام وكذلك قوله جعلت هذا الثوب واعزتك
 هذا الشيء وكذلك لو قال حملتك على هذه الدابة اذ انوى الهبة و
 لا يجوز الهبة فيما يقسم الا محوزة مقسومة وهبة الشام فيما لا يقسم
 جائزة ومن وهب شيئا مشاعا فيما يقسم فالهبة فاسدة وان

والله اعلم بالصواب

إلى يوسف في طلب الشريك القسمة فيهم المقاسمة والواجب ان
 يبتدأ من ارتفاع غلة الوقت بعمادير شرط الوقت ذلك او لم يشترط
 فان وقت دار على سكنى ولذا فالعمارة على منزله السكنى فان امتنع من
 ذلك او كان فقيرا اجرها الحاكم وعمرها باجرتها فاذا عثر جدها
 الذين له السكنى وصا اهدم من بناء الوقت وانتهى الحاكم في عمارة
 الوقت ان احتاج واذا انتهى عنه امسكه حتى يمتدح الى عمارته
 فيصرف فيها واذا جعل الوقت غلة الوقت لنفسه او جعل الولاية
 اليه جازع عند ابنيخيفة وايضا قال الشيخ محمد لا يجوز واذا بنى مسجدا
 لا يزول ملكه حتى يفرده عن ملكه بطريقه ولا يشترط ان ياذن
 الناس بالصلاة فيه فاذا صلى فيه واحد زال ملكه عند
 ابنيخيفة ومحمد وقال ابو يوسف يزول ملكه بقوله جعلته
 مسجدا ومن بنى سقاية للمسلمين او خانا يسكنه بنو السبيل او
 رباطا او جعل ارضه مقبرة لم يزول ملكه عن ذلك حتى يحكم به الحاكم
 عند ابنيخيفة وقال ابو يوسف يزول ملكه بالقول وقال محمد
 الناس سقي الناس من السقاية وسكنوا الخنا والرباط ودفنوا في المقبرة
 زال الملك كتاب الغصب ومن غصب شيئا المشكوك الكيل
 والميزور في ملك في يد فعليه ضمان مثله وان كان مما لا مثله له
 فعليه قيمته وعلى الغاصب رد العين المخصوصة وان ادعى هلاكها
 حبسه الحاكم حتى يكتمل انها لو كانت باقية لظهرها وان لم يكن
 باقية فحني بيدها والغصب فيما ينقل ويجول وان غصب عقارا في
 يد لم يضمنه عند ابنيخيفة وايضا يوسف وعند محمد والشافعي يضمنه و

في وقت طلب الشريك القسمة فيهم المقاسمة والواجب ان
 يبتدأ من ارتفاع غلة الوقت بعمادير شرط الوقت ذلك او لم يشترط
 فان وقت دار على سكنى ولذا فالعمارة على منزله السكنى فان امتنع من
 ذلك او كان فقيرا اجرها الحاكم وعمرها باجرتها فاذا عثر جدها
 الذين له السكنى وصا اهدم من بناء الوقت وانتهى الحاكم في عمارة
 الوقت ان احتاج واذا انتهى عنه امسكه حتى يمتدح الى عمارته
 فيصرف فيها واذا جعل الوقت غلة الوقت لنفسه او جعل الولاية
 اليه جازع عند ابنيخيفة وايضا قال الشيخ محمد لا يجوز واذا بنى مسجدا
 لا يزول ملكه حتى يفرده عن ملكه بطريقه ولا يشترط ان ياذن
 الناس بالصلاة فيه فاذا صلى فيه واحد زال ملكه عند
 ابنيخيفة ومحمد وقال ابو يوسف يزول ملكه بقوله جعلته
 مسجدا ومن بنى سقاية للمسلمين او خانا يسكنه بنو السبيل او
 رباطا او جعل ارضه مقبرة لم يزول ملكه عن ذلك حتى يحكم به الحاكم
 عند ابنيخيفة وقال ابو يوسف يزول ملكه بالقول وقال محمد
 الناس سقي الناس من السقاية وسكنوا الخنا والرباط ودفنوا في المقبرة
 زال الملك كتاب الغصب ومن غصب شيئا المشكوك الكيل
 والميزور في ملك في يد فعليه ضمان مثله وان كان مما لا مثله له
 فعليه قيمته وعلى الغاصب رد العين المخصوصة وان ادعى هلاكها
 حبسه الحاكم حتى يكتمل انها لو كانت باقية لظهرها وان لم يكن
 باقية فحني بيدها والغصب فيما ينقل ويجول وان غصب عقارا في
 يد لم يضمنه عند ابنيخيفة وايضا يوسف وعند محمد والشافعي يضمنه و

في وقت طلب الشريك القسمة فيهم المقاسمة والواجب ان
 يبتدأ من ارتفاع غلة الوقت بعمادير شرط الوقت ذلك او لم يشترط
 فان وقت دار على سكنى ولذا فالعمارة على منزله السكنى فان امتنع من
 ذلك او كان فقيرا اجرها الحاكم وعمرها باجرتها فاذا عثر جدها
 الذين له السكنى وصا اهدم من بناء الوقت وانتهى الحاكم في عمارة
 الوقت ان احتاج واذا انتهى عنه امسكه حتى يمتدح الى عمارته
 فيصرف فيها واذا جعل الوقت غلة الوقت لنفسه او جعل الولاية
 اليه جازع عند ابنيخيفة وايضا قال الشيخ محمد لا يجوز واذا بنى مسجدا
 لا يزول ملكه حتى يفرده عن ملكه بطريقه ولا يشترط ان ياذن
 الناس بالصلاة فيه فاذا صلى فيه واحد زال ملكه عند
 ابنيخيفة ومحمد وقال ابو يوسف يزول ملكه بقوله جعلته
 مسجدا ومن بنى سقاية للمسلمين او خانا يسكنه بنو السبيل او
 رباطا او جعل ارضه مقبرة لم يزول ملكه عن ذلك حتى يحكم به الحاكم
 عند ابنيخيفة وقال ابو يوسف يزول ملكه بالقول وقال محمد
 الناس سقي الناس من السقاية وسكنوا الخنا والرباط ودفنوا في المقبرة
 زال الملك كتاب الغصب ومن غصب شيئا المشكوك الكيل
 والميزور في ملك في يد فعليه ضمان مثله وان كان مما لا مثله له
 فعليه قيمته وعلى الغاصب رد العين المخصوصة وان ادعى هلاكها
 حبسه الحاكم حتى يكتمل انها لو كانت باقية لظهرها وان لم يكن
 باقية فحني بيدها والغصب فيما ينقل ويجول وان غصب عقارا في
 يد لم يضمنه عند ابنيخيفة وايضا يوسف وعند محمد والشافعي يضمنه و

منه بغيره من غير ان يملكه او يملكه من غير ان يملكه
 من غير ان يملكه او يملكه من غير ان يملكه
 من غير ان يملكه او يملكه من غير ان يملكه
 من غير ان يملكه او يملكه من غير ان يملكه

ما نقص منه بقله او يسكتاه ضمن واذا هلك المصوب في يد
 الغاصب بفعله او بغير فعله فعليه ضمانه وان نقص في ماله فليضمن
 ضمان النقصان ومن ذبح شاة غيره فمالكها بالضم وان شاة ضمت
 قيمتها وصلها اليه واشار لخذها وضمن النقصان ومن حرق
 ثوب غيره حرقا ليس براضين نقصانه وان حرقا كثير بحيث تبطل
 عامة منفعة فللمالك ان يضمه جميع قيمتها وان تغارت العين
 المصوبة بفعل الغاصب حرقا لاسمها واعظم منها فعلمها
 زال ملك المصوب منه وملكها الغاصب وضمنه القيمة ولا يجبل
 الغاصب الانتفاع بها حتى يودي بدائها كمن غصب شاة فذبحها
 وشواهها وطبخها او حنطه فطبخها او حنطها فذبحها سبيفا
 او صفر فذبحه ائتمه وان غصب ذبا او فضة فضر بها دواهم
 او دناير لم يزل ملك مالها عند الخليفة رح ومن غصب
 ساحة فبنا عليها زال ملك مالها واكثرها الغاصب قيمتها ومن
 غصب ارضا فخرس فيها او بنى قيل له اقلع البناء والغرس وودها
 فارغة وان كانت ارض منقصة بقله ذلك فللمالك ان يضم له قيمة
 البناء والغرس مقلوعا ويكون الغرس له ومن غصب ثوبا فصبغه
 احمر او اصفر او سويقا قلته بيمين فصاحبه بالخيار ان يشاء
 ضممه قيمة ثوب ابيض ومثل السويق وسلمها الى الغاصب وان
 شاك اخذها وخرم ما زاد الصبغ واليمن فيها ومن غصب عينا
 فغيبها فضمن للمالك قيمتها ملكها الغاصب والقول في القيمة قول الغاصب
 مع يمينه الا ان يقلد المالك البينة فاكثرت من ذلك فان ظهرت

منه بغيره من غير ان يملكه او يملكه من غير ان يملكه
 من غير ان يملكه او يملكه من غير ان يملكه
 من غير ان يملكه او يملكه من غير ان يملكه
 من غير ان يملكه او يملكه من غير ان يملكه

منه بغيره من غير ان يملكه او يملكه من غير ان يملكه
 من غير ان يملكه او يملكه من غير ان يملكه
 من غير ان يملكه او يملكه من غير ان يملكه
 من غير ان يملكه او يملكه من غير ان يملكه

منه بغيره من غير ان يملكه او يملكه من غير ان يملكه
 من غير ان يملكه او يملكه من غير ان يملكه
 من غير ان يملكه او يملكه من غير ان يملكه
 من غير ان يملكه او يملكه من غير ان يملكه

العين وقيمتها أكثر مما ضمن وقد ضمنها بقول المالك أو ببينة
 أقامها أو بتكول الغاصب عن اليمين فلا خيار للمالك وإن كان ضمن
 بقول الغاصب مع يمينه فالمالك بالخيار إن شاء ضمن الضمان وإن
 شاء أخذ العين ورد الحوض وولد الغنوبة ورغابها ومثري
 البستان المقصوب إمانته في يد الغاصب كذلك فاضمان عليه ألا
 أن يتعدى فيها أو بطلها ما لم يفسد ما يابها وما نقصت الجارية
 بالولادة فهو من ضمان الغاصب فإن كان في قيمة الولد وفائه
 جبر النقصان بالولد وسقط ضمانه عن الغاصب ولا يضمن الغاصب
 متاع ما غصبه إلا أن ينقص باستعماله في غير النقصان وإذا سئل مالك
 المسلم غنم الذي أوحزيره ضمن قيمتها وإن لم يمسكها لم يمسك
 لم يضمن **كتاب الوديعة** الوديعة أمانة في يد
 الودع إذا هلك لم يضمنها والودع إن يحفظها بنفسه أو بمن
 في عياله فإن حفظها بخير ثم أودعها ضمن إلا أن يقع في داره
 حريق فيسلمها إلى جاره أو يكون في سفينة فخاف الغرق فبقيها
 في سفينة أخرى وأن خطأها الودع ماله حتى لا يتمير ضمنها
 وأن طلبها صاحبها فحسب ما غنمه وهو يقدر على تسليمها ضمنها
 عند أبي حنيفة ثم وأن خطأ بماله من غير فعله فهو شبه جربك
 أصحابها في ذلك وإن انفق الودع بعضها ثم مثله فينقل
 بالباقي ضمن الجميع فإذا تعدى الودع في الوديعة باز كانت طاهرة
 فركبها أو ثوبا فلبسها أو عيدا فاستخدمه أو أودعها عند غيره
 ثم أزال الوديعة وزادها إلى يده زال الضمان فإن طلبها صاحبها

لا بد من بينة أو يمين أو تكول الغاصب عن اليمين فلا خيار للمالك وإن كان ضمن
 بقول الغاصب مع يمينه فالمالك بالخيار إن شاء ضمن الضمان وإن
 شاء أخذ العين ورد الحوض وولد الغنوبة ورغابها ومثري

البستان المقصوب إمانته في يد الغاصب كذلك فاضمان عليه ألا
 أن يتعدى فيها أو بطلها ما لم يفسد ما يابها وما نقصت الجارية
 بالولادة فهو من ضمان الغاصب فإن كان في قيمة الولد وفائه

جبر النقصان بالولد وسقط ضمانه عن الغاصب ولا يضمن الغاصب
 متاع ما غصبه إلا أن ينقص باستعماله في غير النقصان وإذا سئل مالك

المسلم غنم الذي أوحزيره ضمن قيمتها وإن لم يمسكها لم يمسك
 لم يضمن **كتاب الوديعة** الوديعة أمانة في يد

قوله انما اياها ضمتها فان عاد الى الاعتراف لم يرد عن الضمان
 للمودع ان يسافر بالوديعة وان كان لها حمل وموتة عند ابي حنيفة
 واذا اودع رجلان عند رجل وديعة ثم حضر احد هما يطلب
 نصيبه منها لم يدن فيه اليه نصيبه حتى يحضر الاخر عند ابي حنيفة
 وعند ما يدفع اليه نصيبه وان اودع رجل عند رجلين
 شيئا ما يقسم لم يخرج ان يدفعه احد عن ابي الاخر ولكنهما يقتصمانه
 فيحفظ كل واحد منهما نصفه وان كان مما لا يقسم جاز ان يحفظ
 احدهما باذن الاخر واذا قال صاحب الوديعة للمودع السلام
 الى اخر وجئتك فسلمها اليها اذ لم يكن من دفعه يد لا يضمن وان
 قال له احفظها في هذا البيت فحفظها في بيت اخر من الدار
 لم يضمن وان حفظها في دار اخرى ضمن **كتاب العارية**
 العارية جائزة وهي تمليك المانم بغير عوض وتصح بقول العرّك
 واطعمتك هذا الارض ومنحك هذا الثوب وحملتك على
 هذه الدابة ان لم يرده الهبة واخذ منك هذا العبد وداري
 لك سكنة وداري لك عمرى سكنى ولغير ان يرجع في العارية
 متى شاء والعارية امانة ان هلك من غير تقدي لم يضمن
 وليس للمستعير ان يواجر ما استعاره وله ان يعيره اذ لمكان فما
 لا يختلف باختلاف المستعمل وعارية الدارهم والدنانير و
 المكيل والموزون قرض واذا استعار رضا يدي فيها او يغير من جاز
 وللعير ان يرجع فيها ويكلفه قلع البناء والغرس فان لم يكن وقت
 العارية فلا ضمان عليه وان كان وقت العارية ويرجع قبل الوقت ضمن المعير

قوله انما اياها ضمتها فان عاد الى الاعتراف لم يرد عن الضمان
 للمودع ان يسافر بالوديعة وان كان لها حمل وموتة عند ابي حنيفة
 واذا اودع رجلان عند رجل وديعة ثم حضر احد هما يطلب
 نصيبه منها لم يدن فيه اليه نصيبه حتى يحضر الاخر عند ابي حنيفة
 وعند ما يدفع اليه نصيبه وان اودع رجل عند رجلين
 شيئا ما يقسم لم يخرج ان يدفعه احد عن ابي الاخر ولكنهما يقتصمانه
 فيحفظ كل واحد منهما نصفه وان كان مما لا يقسم جاز ان يحفظ
 احدهما باذن الاخر واذا قال صاحب الوديعة للمودع السلام
 الى اخر وجئتك فسلمها اليها اذ لم يكن من دفعه يد لا يضمن وان
 قال له احفظها في هذا البيت فحفظها في بيت اخر من الدار
 لم يضمن وان حفظها في دار اخرى ضمن **كتاب العارية**
 العارية جائزة وهي تمليك المانم بغير عوض وتصح بقول العرّك
 واطعمتك هذا الارض ومنحك هذا الثوب وحملتك على
 هذه الدابة ان لم يرده الهبة واخذ منك هذا العبد وداري
 لك سكنة وداري لك عمرى سكنى ولغير ان يرجع في العارية
 متى شاء والعارية امانة ان هلك من غير تقدي لم يضمن
 وليس للمستعير ان يواجر ما استعاره وله ان يعيره اذ لمكان فما
 لا يختلف باختلاف المستعمل وعارية الدارهم والدنانير و
 المكيل والموزون قرض واذا استعار رضا يدي فيها او يغير من جاز
 وللعير ان يرجع فيها ويكلفه قلع البناء والغرس فان لم يكن وقت
 العارية فلا ضمان عليه وان كان وقت العارية ويرجع قبل الوقت ضمن المعير

قوله انما اياها ضمتها فان عاد الى الاعتراف لم يرد عن الضمان
 للمودع ان يسافر بالوديعة وان كان لها حمل وموتة عند ابي حنيفة
 واذا اودع رجلان عند رجل وديعة ثم حضر احد هما يطلب
 نصيبه منها لم يدن فيه اليه نصيبه حتى يحضر الاخر عند ابي حنيفة
 وعند ما يدفع اليه نصيبه وان اودع رجل عند رجلين
 شيئا ما يقسم لم يخرج ان يدفعه احد عن ابي الاخر ولكنهما يقتصمانه
 فيحفظ كل واحد منهما نصفه وان كان مما لا يقسم جاز ان يحفظ
 احدهما باذن الاخر واذا قال صاحب الوديعة للمودع السلام
 الى اخر وجئتك فسلمها اليها اذ لم يكن من دفعه يد لا يضمن وان
 قال له احفظها في هذا البيت فحفظها في بيت اخر من الدار
 لم يضمن وان حفظها في دار اخرى ضمن **كتاب العارية**
 العارية جائزة وهي تمليك المانم بغير عوض وتصح بقول العرّك
 واطعمتك هذا الارض ومنحك هذا الثوب وحملتك على
 هذه الدابة ان لم يرده الهبة واخذ منك هذا العبد وداري
 لك سكنة وداري لك عمرى سكنى ولغير ان يرجع في العارية
 متى شاء والعارية امانة ان هلك من غير تقدي لم يضمن
 وليس للمستعير ان يواجر ما استعاره وله ان يعيره اذ لمكان فما
 لا يختلف باختلاف المستعمل وعارية الدارهم والدنانير و
 المكيل والموزون قرض واذا استعار رضا يدي فيها او يغير من جاز
 وللعير ان يرجع فيها ويكلفه قلع البناء والغرس فان لم يكن وقت
 العارية فلا ضمان عليه وان كان وقت العارية ويرجع قبل الوقت ضمن المعير

ما نقص من البناء والفرس بالقلم واجرة مرد العارية على المستعير و
 اجرة رد العين المستاجرة على المواجه واجرة مرد العين المغصوبة على
 الخاصب واذا استجار دابة فردها الى اصطلب مالها لم يضمن و
 اذا استعار عينا فردها الى دار المالك ولم يسلمها اليه فهلك لم يضمن
 وان رد الدابة الى دار المالك ولم يسلمها اليه ضمن لها كتاب
 اللقيط اللقيط حر ونفقته من بيت المال فان التقطر رجل لم يكن
 لغيره ان ياخذ من يده فان ادعى مدعى انه ابنه فالقول قوله
 وان ادعاه اثنان ووصف احدهما علامة في جسده فهو الاول به
 وان وجد في مصر من امصار المسلمين او في قرية من قرى اهل
 ذى ابيه ثبتت نسبته منه وكان مسلما وان وجد في قرية من
 قرى اهل الذمة او في بيعة او في كنيسة كان ذميا ومن ادعى ان
 اللقيط عبد لم يقبل منه وان ادعى عبد انه ابنه ثبتت نسبته منه
 وكان حرا وان وجد مع اللقيط مال مشدود عليه فهو له ولا يجوز
 تزويج الملتقط ولا تصرفه في مال اللقيط ويجوز ان يقبض له الهبة
 ويسلمه في صناعة ويواجه كتاب اللقطة امانة
 اذا شهد الملتقط انه ياخذها ليحفظها ويردها على صاحبها
 فان كانت قيمتها اقل من عشرة دراهم عرفها اياها وان كانت عشرة فصادا
 عرفها شهرا وان كانت مائة او اكثر عرفها حولا فان جاء صاحبها بها او
 تصدق وان تصدق ثم جاء صاحبها فهو بالخيار ان شاء امضى الصداقة
 وان شاء ضمن الملتقط ويجوز لالتقاط في النشاة والبقرة والبغير و
 ان انفق عليه ما يغير اذن الحاكم فهو متبرع وان انفق بامر كان

٩٣

قولنا نقص من البناء والفرس بالقلم واجرة مرد العارية على المستعير و
 اجرة رد العين المستاجرة على المواجه واجرة مرد العين المغصوبة على
 الخاصب واذا استجار دابة فردها الى اصطلب مالها لم يضمن و
 اذا استعار عينا فردها الى دار المالك ولم يسلمها اليه فهلك لم يضمن
 وان رد الدابة الى دار المالك ولم يسلمها اليه ضمن لها كتاب
 اللقيط اللقيط حر ونفقته من بيت المال فان التقطر رجل لم يكن
 لغيره ان ياخذ من يده فان ادعى مدعى انه ابنه فالقول قوله
 وان ادعاه اثنان ووصف احدهما علامة في جسده فهو الاول به
 وان وجد في مصر من امصار المسلمين او في قرية من قرى اهل
 ذى ابيه ثبتت نسبته منه وكان مسلما وان وجد في قرية من
 قرى اهل الذمة او في بيعة او في كنيسة كان ذميا ومن ادعى ان
 اللقيط عبد لم يقبل منه وان ادعى عبد انه ابنه ثبتت نسبته منه
 وكان حرا وان وجد مع اللقيط مال مشدود عليه فهو له ولا يجوز
 تزويج الملتقط ولا تصرفه في مال اللقيط ويجوز ان يقبض له الهبة
 ويسلمه في صناعة ويواجه كتاب اللقطة امانة
 اذا شهد الملتقط انه ياخذها ليحفظها ويردها على صاحبها
 فان كانت قيمتها اقل من عشرة دراهم عرفها اياها وان كانت عشرة فصادا
 عرفها شهرا وان كانت مائة او اكثر عرفها حولا فان جاء صاحبها بها او
 تصدق وان تصدق ثم جاء صاحبها فهو بالخيار ان شاء امضى الصداقة
 وان شاء ضمن الملتقط ويجوز لالتقاط في النشاة والبقرة والبغير و
 ان انفق عليه ما يغير اذن الحاكم فهو متبرع وان انفق بامر كان

فان لم يكن له مال فليؤجر من يملكه
 فان لم يكن له مال فليؤجر من يملكه
 فان لم يكن له مال فليؤجر من يملكه
 فان لم يكن له مال فليؤجر من يملكه

فان لم يكن له مال فليؤجر من يملكه
 فان لم يكن له مال فليؤجر من يملكه
 فان لم يكن له مال فليؤجر من يملكه
 فان لم يكن له مال فليؤجر من يملكه

ذلك ديناً على صاحبها وإذا دفع ذلك إلى الحاكم نظر فيه فان كان البينة
 منفعة أجزها وافق عليها من اجرتا وان لم تكن لها منفعة و
 خاف ان يسغرق النفقة قيمتها باعها وامر بحفظ ثمنها فان كان
 الاصل الاتفاق عليها اذن في ذلك وجعل النفقة ديناً على الكها
 وإذا حضر فلم يلقط ان يمنعها منه حتى ياخذ النفقة وأقطر الحل
 والحرم سواء وإذا حضر رجل فادعى ان اللفظ له لم يدفع اليه حتى
 يقوم البينة فان وصف علامتها حل للملقتان يدفعها اليه و
 لا يجير على ذلك في القصد ولا يتصدق باللقطة على غنى وان كان
 الملقط غنيا لم يجز له ان ينتفع بها وان كان فقيراً فلا بأس بان
 ينفعها على نفسه ويجوز ان يتصدق بها اذا كان غنياً على ابنة وابنه و
 زوجته اذا كانوا فقراء **كتاب الخنثى** اذا كان للمولود
 فرج وذكر فهو خنثى فان كان يبول من مبال الرجال فهو رجل
 وان كان يبول من مبال النساء فهو امرأة وان كان يبول منهما فالحيرة
 للاسبق فان استويا في السبق قال ابو حنيفة لم أعلم الى بذلك ولا يثبت
 الكثرة وقال ابو يوسف ومحمد الحيرة لاكثرهما فاذا بلغ الخنثى وخرجت
 لحيته او وصل الى النساء فهو رجل وان ظهر له ثدى كثنى النساء او
 نزل له لبن في ثديه او جاض وجعل او امكن الوصول اليه من الفرج
 امرأة وان لم تظهره احد هذه العلامات فهو خنثى مشكك وإذا وقع
 خلف الامام قام بين صف الرجال والنساء وتيتاع له امة تختار ان
 كان له مال وان لم يكن له مال ابتاع له الامام من بيت المال فاذا
 اختار باعها ورد ثمنها في بيت المال وان مات ابو وخلفت

٩٢

فان لم يكن له مال فليؤجر من يملكه
 فان لم يكن له مال فليؤجر من يملكه
 فان لم يكن له مال فليؤجر من يملكه
 فان لم يكن له مال فليؤجر من يملكه

فان لم يكن له مال فليؤجر من يملكه
 فان لم يكن له مال فليؤجر من يملكه
 فان لم يكن له مال فليؤجر من يملكه
 فان لم يكن له مال فليؤجر من يملكه

كتاب الميراث في الفقه المالكي
 تأليف الشيخ الفقيه الميراثي
 في الميراث في الفقه المالكي
 تأليف الشيخ الفقيه الميراثي

ابنا اخر المال بينهما ثلثا عند ابني خيفة ثم لابن سهران وللخنثى
 سهم وهو انثى عند في الميراث الا ان يثبت غير ذلك لان نصيبه
 اصابته وبقينا وقال صاحباه للخنثى نصيب ميراث ذكر ونصف ميراث
 انثى وهو قول الشعبي واختلاف في قياس قوله فقال ابو يوسف المال
 بينهما على سبعة اسهام للابن اربعة وللخنثى ثلثة وقال محمد يقسم على انثى
 عشر سهم والابن سبعة وللخنثى خمسة **كتاب المفقود**
 اذا غاب الرجل ولم يعرف له موضع ولم يعلم احي هو ام ميت نصب
 القاضي له امينا يحفظ ماله ويقوم عليه ويستوفى من ماله وينفق
 على زوجته واولاده من ماله ولا يفرق بينه وبين امراته فاذا اتم له
 ما تروى من سنة من يوم ولدته امه بموته واعتقه امرأته و
 قسم ماله بين ورثته الموجودين في ذلك الوقت ومن مات قبل
 ذلك لم يرث منه ولا يرث المفقود من احد مات في حال فقدته
كتاب جعل الايق اذا ابقى مملوك فرد رجل على اموكاه من
 مسيرة ثلثة ايام فصاعدا فله عليه جعلا اربعون درهما وان
 رده اقل من ذلك فبحسب ما به وان كانت قيمته من اربعين قضى له
 بقيته الا درهما وان ابقى من الذي اخذه ليرده فلا شيء عليه
 ويدين له ان يشهد اذا اخذه انه اخذه ليرده وان كان الا يق
 رهنا فاجعل على الرهن كتاب احياء الاموات الموات
 ما لا ينفع به من الاراضي لا تقطاع الماء عنه وما اشبه ذلك مما
 يمنع الزراعة فما كان منها عاديا لا ملك له او كان مملوكا في اسلا
 لا يعرف له مالك بعينه وهو بعيد من القرية بحيث لو وقف

في الميراث في الفقه المالكي
 تأليف الشيخ الفقيه الميراثي
 في الميراث في الفقه المالكي
 تأليف الشيخ الفقيه الميراثي

في الميراث في الفقه المالكي
 تأليف الشيخ الفقيه الميراثي
 في الميراث في الفقه المالكي
 تأليف الشيخ الفقيه الميراثي

في الميراث في الفقه المالكي
 تأليف الشيخ الفقيه الميراثي
 في الميراث في الفقه المالكي
 تأليف الشيخ الفقيه الميراثي

بغير عوض إلا أن يمدى اليسير من الطعام أو يضيف من يطعمه
عند الحاجة يجوز أن يقبض عوضه ويكون من غير قبضه بقرينة بيع
للغرماء إلا أن يقبض المولى ويقسم منه بينهم بأحجب من أن يفضل من
ديونه شيء طوبى له بعد الحزبه وإن حجز عليه لم يصح شحواً عليه حتى يفر
المسكين من أهل سوقه وعلم العبد الحجز فأنات المولى وجب ونامطبة الحق
بألا الحزب مرتداً صا الماذون محجوراً وإن بق العبد الماذون صا محجوراً
وإذا أجر عليه فاقارة جائز فيما في يده من المال عندا يخيئفر وعند
لا يجوز وإذا الزم تدوين تحيط بماله ورقبته لم يملك المولى في يده فإن
اعتق عبداً لم يحتقوا عندا يخيئفر وعندا اعتقوا ويملك المولى في
يده وإذا باع من المولى شيئاً بمثل القيمة جاز وأباعد بنقص المالحج وأزاد
المولى شيئاً بمثل القيمة أو أقل جاز البيع فأن سلمه اليه فقبض الثمن بطل
الثمن وأذا مسكه في يده حتى يستوفي الثمن جاز وإن اعتق المولى الماذون
وعليه ديون فحقه جائز والمولى ضامن بقيقته الغراء وما بقي من الديون
يطالب به المقتق وإذا ولد من مولاه فذلك محجور عليه وإذا اذن ولي
الصبي للصبي في التجارة فهو في البيع والشراء كالعبد الماذون وإذا كان يعقل
البيع والشراء كتاب المزارعة قال أبو حنيفة ثم المزارعة بالثلاث
والربع باطلة وقال صاحباه جائزة وهي عندهما على أربعة أوجه إذا
كانت الأرض والبذر لواحد والعمل والبقر لآخر جازت المزارعة وإذا
كانت الأرض لواحد والبقر والعمل والبذر لآخر جاز وإذا كانت الأرض
والبذر والبقر لواحد والعمل لآخر جاز أيضاً وإذا كانت الأرض والبقر
لواحد والبذر والعمل لآخر فباطلة ولا تصح المزارعة إلا على هذه المعايير

نكاح المسلمين الا بحضور المشاهدين حرمين بالغين عاقلين رجلين
او رجل وامرأتين عدولا كانوا او غير عدول او عهد ودين في قلده
فان تزوج مسلم ذميمة بشهادة ذميين جاز عند البيهقي في سقم
ولا يحل للرجل ان يتزوج بأمته ولا بجدة من قبل الرجال والنساء
ولا ببناته ولا ببنت ولدها واسفلت ولا باختة ولا بجدة اخته
ولا بابنته ولا بخالته ولا ببنات اخيه ولا بامراته دخل
بشبهها او لم يدخل ولا ببنت امرأته التي دخلها سواء كانت في حجره
او في حجر غيره ولا بامراة ابيه واجداده ولا بامراة ابنته ولا ببنى
والجده ولا بامراة من الرضا ع ولا باختة من الرضا ع ولا يجمع
بين اختين ينكح ولا يملك يمين في الوطى ولا يجمع بين امراة
وبين عمتها وخالتها ولا بنت اخيهما ولا بنت اختها ولا يجمع
بين امرأتين لو كانتا احدهما رجلا امر بغيره ان يتزوج بالامر
ولا باس بان يجمع بين امراة وابنته زوج كان لها قبله ومن زنا امراة
حرمت عليه امها وابنتها واذا اطلق الرجل امرأته طلاقا بائنا لم يحزن
لر ان يتزوج باختها حتى تنقض عدتها ولا يحزن ان يتزوج المولى
امتة ولا المرأة عبيدا ولا يحزن تزوج الكتابيات ولا يجوز تزوج
المجوسيات ولا الوثنيات ويجوز تزوج الصائبات ان كانوا يوثقون
بدينهم ويقرون بكتاب فان كانوا يعبدون الكواكب ولا كتاب
لهم لم يحزن من انكحهم ويجوز للمسلم والمجهرتان يتزوجان في حال الاحرام
وينقذ نكاح الحرة بالامتنع العاقلة برضاها وادله يعقد عليها
وعند البيهقي في زواج يسقط بركا ان ثبت ان قال محمد بن يعقوب

[illegible]

حتى يتم لها مهر مثلها أو يقرها أو آذ أو زوج الأب ابنته ونقص من مهرها أو ابنته وزاد في مهر امرأته جاز ذلك عليها عند أبي حنيفة ولا يجوز ذلك لغير الأب المجد ويصح النكاح وإن لم يسم فيه مهر وأقل المهر عشرة دراهم فإن سمي أقل من عشرة فله عشرة ومن سمي عشرة فما زاد فعليه المسمى إن دخل بها أو مات عنها وإن طلقها قبل الدخول والخلو فله نصف المسمى وإن تزوجها ولم يسم لها مهر أو تزوجها على أن لا مهر لها فله مهر مثلها إن دخل بها أو مات عنها وإن طلقها قبل الدخول فله المتعة والمبتعة ثلثة اثواب من كسوتها وإذا تزوج المسلم على خمر أو خنزير فالنكاح جائز ولها مهر مثلها وإن تزوجها ولم يسم لها مهر ثم تراضيا على التسمية فهي لها إن دخل بها أو مات عنها وإن طلقها قبل الدخول فله المتعة وإن زادها في المهر بعد العقد لزمته الزيادة وتسقط بالطلاق قبل الدخول وإن حط عنه من مهرها صح الحط وإذا خلا الزوج بامرأة وليس هنالك مانع من الوطئ ثم طلقها فله كمال المهر وإن كان أحدهما أيضا أو صامتا في رمضان أو محرما حج أو عمرة أو كانت المرأة حائضا أو رقيقا أو بنحوه صحيحة وإذا خلا المحبوب بامرأة ثم طلقها فله كمال المهر عند أبي حنيفة ويستحب المتعة لكل مطلقة المطلقة واحدة وهي التي طلقها قبل الدخول وقد سمي لها مهر وإذا زوج الرجل ابنته على أن يزوجه الرجل اخته أو بنته فيكون أحد العقدين عوضا عن الآخر فالعقدان جائزان ولكل واحد مهر المثل وإذا تزوج الرجل امرأة على خد مسنة أو على تعليم القرآن فله مهر مثلها وعند محمد

101

[illegible]

في قوله تعالى من زوجهم
 ان الذي يزوجهم هو الله تعالى
 لا الرجل ولا المرأة
 والزوج هو الزوج
 والامه مسيئة كانت او كتابية ولا يجوز تزويج الامه على الحرة
 ويجوز تزويج الحرة على الامه ولكن ان يتزوج اربعاً من الحرائر
 الاماء وليس له ان يتزوج باكثر من ذلك ولا يجوز للعبد ان يتزوج
 اكثر من اثنين فان طلق احدك الاخرى طلاقاً بائن لم يجر له ان يتزوج
 رابعة حتى تنقضي عدتها واذا زوج الامه مولاهم اشترعت فلها
 الخيار اكان الزوج او عبداً وكذلك المكاتبه وان تزوجت الامه
 بغير اذن مولاهم اشترعت حكم النكاح ولا خيار لها واذا تزوج
 امرأتين في عقد واحد مما لا يحل نكاحهما حكم نكاح التي
 يحل له نكاحها وبطل نكاح الاخرى واذا كان بالزوج عيب فلا
 خيار لزوجها وان كان بالزوج جنون او جذام او برص فلا خيار للمرأة
 عند ابي حنيفة وايضا وقال محمد لها الخيار فان كان الزوج
 غيباً اجله الحاكم سنة فان وصل بها والا فارق الحاكم بينهما اذا طلبت
 المرأة ذلك والفرقة تطليقة بائنة ولها كما لا اله الا الله ان كان قد خلاها
 وان كان محبوباً فارق بينهما في الحال ان طلبت وانحصى بوجله كما
 بوجله العتق واذا اسلمت المرأة ونزوحها كافر عرض عليه الاسلام
 فان اسلم في امرته وان ابي فرق بينهما وكان ذلك طلاقاً بائناً عند
 ابي حنيفة ومحمد وان اسلم الزوج وتحت امرأة مجنونة سيرة عرض
 الاسلام فان اسلمت في امرته وان ابي فرق القاضي بينهما وان
 طلاقاً فان كان دخل بها فلها المهر وان لم يدخل بها فلا مهر لها
 واذا اسلمت المرأة في دار الكفر وزوجها كافر فلاقعه الفرقة بينهما حرة

في قوله تعالى من زوجهم
 ان الذي يزوجهم هو الله تعالى
 لا الرجل ولا المرأة
 والزوج هو الزوج
 والامه مسيئة كانت او كتابية ولا يجوز تزويج الامه على الحرة
 ويجوز تزويج الحرة على الامه ولكن ان يتزوج اربعاً من الحرائر
 الاماء وليس له ان يتزوج باكثر من ذلك ولا يجوز للعبد ان يتزوج
 اكثر من اثنين فان طلق احدك الاخرى طلاقاً بائن لم يجر له ان يتزوج
 رابعة حتى تنقضي عدتها واذا زوج الامه مولاهم اشترعت فلها
 الخيار اكان الزوج او عبداً وكذلك المكاتبه وان تزوجت الامه
 بغير اذن مولاهم اشترعت حكم النكاح ولا خيار لها واذا تزوج
 امرأتين في عقد واحد مما لا يحل نكاحهما حكم نكاح التي
 يحل له نكاحها وبطل نكاح الاخرى واذا كان بالزوج عيب فلا
 خيار لزوجها وان كان بالزوج جنون او جذام او برص فلا خيار للمرأة
 عند ابي حنيفة وايضا وقال محمد لها الخيار فان كان الزوج
 غيباً اجله الحاكم سنة فان وصل بها والا فارق الحاكم بينهما اذا طلبت
 المرأة ذلك والفرقة تطليقة بائنة ولها كما لا اله الا الله ان كان قد خلاها
 وان كان محبوباً فارق بينهما في الحال ان طلبت وانحصى بوجله كما
 بوجله العتق واذا اسلمت المرأة ونزوحها كافر عرض عليه الاسلام
 فان اسلم في امرته وان ابي فرق بينهما وكان ذلك طلاقاً بائناً عند
 ابي حنيفة ومحمد وان اسلم الزوج وتحت امرأة مجنونة سيرة عرض
 الاسلام فان اسلمت في امرته وان ابي فرق القاضي بينهما وان
 طلاقاً فان كان دخل بها فلها المهر وان لم يدخل بها فلا مهر لها
 واذا اسلمت المرأة في دار الكفر وزوجها كافر فلاقعه الفرقة بينهما حرة

في قوله تعالى من زوجهم
 ان الذي يزوجهم هو الله تعالى
 لا الرجل ولا المرأة
 والزوج هو الزوج
 والامه مسيئة كانت او كتابية ولا يجوز تزويج الامه على الحرة
 ويجوز تزويج الحرة على الامه ولكن ان يتزوج اربعاً من الحرائر
 الاماء وليس له ان يتزوج باكثر من ذلك ولا يجوز للعبد ان يتزوج
 اكثر من اثنين فان طلق احدك الاخرى طلاقاً بائن لم يجر له ان يتزوج
 رابعة حتى تنقضي عدتها واذا زوج الامه مولاهم اشترعت فلها
 الخيار اكان الزوج او عبداً وكذلك المكاتبه وان تزوجت الامه
 بغير اذن مولاهم اشترعت حكم النكاح ولا خيار لها واذا تزوج
 امرأتين في عقد واحد مما لا يحل نكاحهما حكم نكاح التي
 يحل له نكاحها وبطل نكاح الاخرى واذا كان بالزوج عيب فلا
 خيار لزوجها وان كان بالزوج جنون او جذام او برص فلا خيار للمرأة
 عند ابي حنيفة وايضا وقال محمد لها الخيار فان كان الزوج
 غيباً اجله الحاكم سنة فان وصل بها والا فارق الحاكم بينهما اذا طلبت
 المرأة ذلك والفرقة تطليقة بائنة ولها كما لا اله الا الله ان كان قد خلاها
 وان كان محبوباً فارق بينهما في الحال ان طلبت وانحصى بوجله كما
 بوجله العتق واذا اسلمت المرأة ونزوحها كافر عرض عليه الاسلام
 فان اسلم في امرته وان ابي فرق بينهما وكان ذلك طلاقاً بائناً عند
 ابي حنيفة ومحمد وان اسلم الزوج وتحت امرأة مجنونة سيرة عرض
 الاسلام فان اسلمت في امرته وان ابي فرق القاضي بينهما وان
 طلاقاً فان كان دخل بها فلها المهر وان لم يدخل بها فلا مهر لها
 واذا اسلمت المرأة في دار الكفر وزوجها كافر فلاقعه الفرقة بينهما حرة

هذا اريد
 كذا رضى دار الاسلام
 كذا رضى دار الاسلام
 كذا رضى دار الاسلام

ان الله اعلم بالصواب

بين الله الا ان ينويه وان لم يكونا في حال المذكرة الطلاق وكانا في
 غضب او خصومة وقع الطلاق بكل لفظ لا يقصد به السبب الثقيل
 ولم يقع ما يقصد به السبب والثبوت الا ان ينويه واذا وصف الطلاق
 بضرب من الزيادة والشدة كان بائنا مثل ان يقول انت طالق بائن او طالق
 اشد الطلاق او فحش الطلاق او طلاق الشيطان او طلاق البهعة او
 كاجبل او ملك البيت واذا اضاف الى حلفتها ما او ما يعبر به عن الجملة وقع
 الطلاق مثل ان يقول انت طالق او ارمك طالق او رفبتك طالق او
 عنقك طالق او روحك او بدنك او جسدك او فرجك او وجهك
 طالق وكذلك ان طلق جزءا من اعضائها مثل ان يقول نصفك او ثلثك
 طالق وان قال يدك طالق او رجلك طالق لم يقع الطلاق وان طلق ما يقع
 تطلقته او تلك تطلقته كانت تطلقه واحدة وطلاق للكره والسكوان
 واقع ويقع طلاق الاخرس بالاشارة واذا اضاف الطلاق الى النكاح
 وقع الطلاق عقيب النكاح مثل ان يقول ان تزوجتك لانت
 طالق او كل امرأة اتزوجها في طالق واذا اضاف الطلاق الى الشرط
 وقع عقيب الشرط مثل ان يقول لامرأة ان دخلت الدار فانت طالق
 ولا يصح اضافة الطلاق الا ان يكون الحالف مالكا للطلاق او يضيف
 الى ملكه واذا قال لاجنبية ان دخلت الدار فانت طالق فقد تزوجها فذلك
 الدار لم تطلق والفاظ الشرط ان واذا ما وكل وكما ومتى و
 متما في هذه الالفاظ اذا وجد الشرط في الملك لم تحلت اليمين و
 انتهت الا في كلمة كل فان الطلاق يتكرر بتكرار الشرط حتى تقع تلك
 تطلقات فان تزوجها بعد ذلك وتكرار الشرط لم يقع بذلك شيء

بين الله الا ان ينويه وان لم يكونا في حال المذكرة الطلاق وكانا في
 غضب او خصومة وقع الطلاق بكل لفظ لا يقصد به السبب الثقيل
 ولم يقع ما يقصد به السبب والثبوت الا ان ينويه واذا وصف الطلاق
 بضرب من الزيادة والشدة كان بائنا مثل ان يقول انت طالق بائن او طالق
 اشد الطلاق او فحش الطلاق او طلاق الشيطان او طلاق البهعة او
 كاجبل او ملك البيت واذا اضاف الى حلفتها ما او ما يعبر به عن الجملة وقع
 الطلاق مثل ان يقول انت طالق او ارمك طالق او رفبتك طالق او
 عنقك طالق او روحك او بدنك او جسدك او فرجك او وجهك
 طالق وكذلك ان طلق جزءا من اعضائها مثل ان يقول نصفك او ثلثك
 طالق وان قال يدك طالق او رجلك طالق لم يقع الطلاق وان طلق ما يقع
 تطلقته او تلك تطلقته كانت تطلقه واحدة وطلاق للكره والسكوان
 واقع ويقع طلاق الاخرس بالاشارة واذا اضاف الطلاق الى النكاح
 وقع الطلاق عقيب النكاح مثل ان يقول ان تزوجتك لانت
 طالق او كل امرأة اتزوجها في طالق واذا اضاف الطلاق الى الشرط
 وقع عقيب الشرط مثل ان يقول لامرأة ان دخلت الدار فانت طالق
 ولا يصح اضافة الطلاق الا ان يكون الحالف مالكا للطلاق او يضيف
 الى ملكه واذا قال لاجنبية ان دخلت الدار فانت طالق فقد تزوجها فذلك
 الدار لم تطلق والفاظ الشرط ان واذا ما وكل وكما ومتى و
 متما في هذه الالفاظ اذا وجد الشرط في الملك لم تحلت اليمين و
 انتهت الا في كلمة كل فان الطلاق يتكرر بتكرار الشرط حتى تقع تلك
 تطلقات فان تزوجها بعد ذلك وتكرار الشرط لم يقع بذلك شيء

بين الله الا ان ينويه وان لم يكونا في حال المذكرة الطلاق وكانا في
 غضب او خصومة وقع الطلاق بكل لفظ لا يقصد به السبب الثقيل
 ولم يقع ما يقصد به السبب والثبوت الا ان ينويه واذا وصف الطلاق
 بضرب من الزيادة والشدة كان بائنا مثل ان يقول انت طالق بائن او طالق
 اشد الطلاق او فحش الطلاق او طلاق الشيطان او طلاق البهعة او
 كاجبل او ملك البيت واذا اضاف الى حلفتها ما او ما يعبر به عن الجملة وقع
 الطلاق مثل ان يقول انت طالق او ارمك طالق او رفبتك طالق او
 عنقك طالق او روحك او بدنك او جسدك او فرجك او وجهك
 طالق وكذلك ان طلق جزءا من اعضائها مثل ان يقول نصفك او ثلثك
 طالق وان قال يدك طالق او رجلك طالق لم يقع الطلاق وان طلق ما يقع
 تطلقته او تلك تطلقته كانت تطلقه واحدة وطلاق للكره والسكوان
 واقع ويقع طلاق الاخرس بالاشارة واذا اضاف الطلاق الى النكاح
 وقع الطلاق عقيب النكاح مثل ان يقول ان تزوجتك لانت
 طالق او كل امرأة اتزوجها في طالق واذا اضاف الطلاق الى الشرط
 وقع عقيب الشرط مثل ان يقول لامرأة ان دخلت الدار فانت طالق
 ولا يصح اضافة الطلاق الا ان يكون الحالف مالكا للطلاق او يضيف
 الى ملكه واذا قال لاجنبية ان دخلت الدار فانت طالق فقد تزوجها فذلك
 الدار لم تطلق والفاظ الشرط ان واذا ما وكل وكما ومتى و
 متما في هذه الالفاظ اذا وجد الشرط في الملك لم تحلت اليمين و
 انتهت الا في كلمة كل فان الطلاق يتكرر بتكرار الشرط حتى تقع تلك
 تطلقات فان تزوجها بعد ذلك وتكرار الشرط لم يقع بذلك شيء

[illegible]

وہی ہے جو ہر طرح سے
نفع پہنچا کر اور ہر
مذمت کو مٹا کر اور ہر
دعا کو قبول کر کے
واللہ اعلم بالصواب
استحسان کرتا ہے کہ اس کی تائید میں
کئی اقوال ہیں جو اس فقیر نے کہا ہے
اور ان کا یہ کہ اس کی تائید میں
حق اللہ و اشیان کی طرف سے تھا
بلکہ یہ تفسیر فی حق خداوند تعالیٰ
واللہ اعلم بالصواب

۱۰۹

[illegible]

١٠٠
 ١٠١
 ١٠٢
 ١٠٣
 ١٠٤
 ١٠٥
 ١٠٦
 ١٠٧
 ١٠٨
 ١٠٩
 ١١٠
 ١١١
 ١١٢
 ١١٣
 ١١٤
 ١١٥
 ١١٦
 ١١٧
 ١١٨
 ١١٩
 ١٢٠
 ١٢١
 ١٢٢
 ١٢٣
 ١٢٤
 ١٢٥
 ١٢٦
 ١٢٧
 ١٢٨
 ١٢٩
 ١٣٠
 ١٣١
 ١٣٢
 ١٣٣
 ١٣٤
 ١٣٥
 ١٣٦
 ١٣٧
 ١٣٨
 ١٣٩
 ١٤٠
 ١٤١
 ١٤٢
 ١٤٣
 ١٤٤
 ١٤٥
 ١٤٦
 ١٤٧
 ١٤٨
 ١٤٩
 ١٥٠
 ١٥١
 ١٥٢
 ١٥٣
 ١٥٤
 ١٥٥
 ١٥٦
 ١٥٧
 ١٥٨
 ١٥٩
 ١٦٠
 ١٦١
 ١٦٢
 ١٦٣
 ١٦٤
 ١٦٥
 ١٦٦
 ١٦٧
 ١٦٨
 ١٦٩
 ١٧٠
 ١٧١
 ١٧٢
 ١٧٣
 ١٧٤
 ١٧٥
 ١٧٦
 ١٧٧
 ١٧٨
 ١٧٩
 ١٨٠
 ١٨١
 ١٨٢
 ١٨٣
 ١٨٤
 ١٨٥
 ١٨٦
 ١٨٧
 ١٨٨
 ١٨٩
 ١٩٠
 ١٩١
 ١٩٢
 ١٩٣
 ١٩٤
 ١٩٥
 ١٩٦
 ١٩٧
 ١٩٨
 ١٩٩
 ٢٠٠
 ٢٠١
 ٢٠٢
 ٢٠٣
 ٢٠٤
 ٢٠٥
 ٢٠٦
 ٢٠٧
 ٢٠٨
 ٢٠٩
 ٢١٠
 ٢١١
 ٢١٢
 ٢١٣
 ٢١٤
 ٢١٥
 ٢١٦
 ٢١٧
 ٢١٨
 ٢١٩
 ٢٢٠
 ٢٢١
 ٢٢٢
 ٢٢٣
 ٢٢٤
 ٢٢٥
 ٢٢٦
 ٢٢٧
 ٢٢٨
 ٢٢٩
 ٢٣٠
 ٢٣١
 ٢٣٢
 ٢٣٣
 ٢٣٤
 ٢٣٥
 ٢٣٦
 ٢٣٧
 ٢٣٨
 ٢٣٩
 ٢٤٠
 ٢٤١
 ٢٤٢
 ٢٤٣
 ٢٤٤
 ٢٤٥
 ٢٤٦
 ٢٤٧
 ٢٤٨
 ٢٤٩
 ٢٥٠
 ٢٥١
 ٢٥٢
 ٢٥٣
 ٢٥٤
 ٢٥٥
 ٢٥٦
 ٢٥٧
 ٢٥٨
 ٢٥٩
 ٢٦٠
 ٢٦١
 ٢٦٢
 ٢٦٣
 ٢٦٤
 ٢٦٥
 ٢٦٦
 ٢٦٧
 ٢٦٨
 ٢٦٩
 ٢٧٠
 ٢٧١
 ٢٧٢
 ٢٧٣
 ٢٧٤
 ٢٧٥
 ٢٧٦
 ٢٧٧
 ٢٧٨
 ٢٧٩
 ٢٨٠
 ٢٨١
 ٢٨٢
 ٢٨٣
 ٢٨٤
 ٢٨٥
 ٢٨٦
 ٢٨٧
 ٢٨٨
 ٢٨٩
 ٢٩٠
 ٢٩١
 ٢٩٢
 ٢٩٣
 ٢٩٤
 ٢٩٥
 ٢٩٦
 ٢٩٧
 ٢٩٨
 ٢٩٩
 ٣٠٠
 ٣٠١
 ٣٠٢
 ٣٠٣
 ٣٠٤
 ٣٠٥
 ٣٠٦
 ٣٠٧
 ٣٠٨
 ٣٠٩
 ٣١٠
 ٣١١
 ٣١٢
 ٣١٣
 ٣١٤
 ٣١٥
 ٣١٦
 ٣١٧
 ٣١٨
 ٣١٩
 ٣٢٠
 ٣٢١
 ٣٢٢
 ٣٢٣
 ٣٢٤
 ٣٢٥
 ٣٢٦
 ٣٢٧
 ٣٢٨
 ٣٢٩
 ٣٣٠
 ٣٣١
 ٣٣٢
 ٣٣٣
 ٣٣٤
 ٣٣٥
 ٣٣٦
 ٣٣٧
 ٣٣٨
 ٣٣٩
 ٣٤٠
 ٣٤١
 ٣٤٢
 ٣٤٣
 ٣٤٤
 ٣٤٥
 ٣٤٦
 ٣٤٧
 ٣٤٨
 ٣٤٩
 ٣٥٠
 ٣٥١
 ٣٥٢
 ٣٥٣
 ٣٥٤
 ٣٥٥
 ٣٥٦
 ٣٥٧
 ٣٥٨
 ٣٥٩
 ٣٦٠
 ٣٦١
 ٣٦٢
 ٣٦٣
 ٣٦٤
 ٣٦٥
 ٣٦٦
 ٣٦٧
 ٣٦٨
 ٣٦٩
 ٣٧٠
 ٣٧١
 ٣٧٢
 ٣٧٣
 ٣٧٤
 ٣٧٥
 ٣٧٦
 ٣٧٧
 ٣٧٨
 ٣٧٩
 ٣٨٠
 ٣٨١
 ٣٨٢
 ٣٨٣
 ٣٨٤
 ٣٨٥
 ٣٨٦
 ٣٨٧
 ٣٨٨
 ٣٨٩
 ٣٩٠
 ٣٩١
 ٣٩٢
 ٣٩٣
 ٣٩٤
 ٣٩٥
 ٣٩٦
 ٣٩٧
 ٣٩٨
 ٣٩٩
 ٤٠٠
 ٤٠١
 ٤٠٢
 ٤٠٣
 ٤٠٤
 ٤٠٥
 ٤٠٦
 ٤٠٧
 ٤٠٨
 ٤٠٩
 ٤١٠
 ٤١١
 ٤١٢
 ٤١٣
 ٤١٤
 ٤١٥
 ٤١٦
 ٤١٧
 ٤١٨
 ٤١٩
 ٤٢٠
 ٤٢١
 ٤٢٢
 ٤٢٣
 ٤٢٤
 ٤٢٥
 ٤٢٦
 ٤٢٧
 ٤٢٨
 ٤٢٩
 ٤٣٠
 ٤٣١
 ٤٣٢
 ٤٣٣
 ٤٣٤
 ٤٣٥
 ٤٣٦
 ٤٣٧
 ٤٣٨
 ٤٣٩
 ٤٤٠
 ٤٤١
 ٤٤٢
 ٤٤٣
 ٤٤٤
 ٤٤٥
 ٤٤٦
 ٤٤٧
 ٤٤٨
 ٤٤٩
 ٤٥٠
 ٤٥١
 ٤٥٢
 ٤٥٣
 ٤٥٤
 ٤٥٥
 ٤٥٦
 ٤٥٧
 ٤٥٨
 ٤٥٩
 ٤٦٠
 ٤٦١
 ٤٦٢
 ٤٦٣
 ٤٦٤
 ٤٦٥
 ٤٦٦
 ٤٦٧
 ٤٦٨
 ٤٦٩
 ٤٧٠
 ٤٧١

منه من لم يزوجها قبل ان يزوجها غيره
 فان كان طلاقها في كل البلاد وكذلك ان قال انت طالق في الدار
 ولو قال انت طالق اذا دخلت مملكة لم تطلق حتى تدخل مملكة واذا قال انت
 طالق غدا وقم عليها الطلاق بطول العجز لا يوصفها بالطلاق في
 جميع الغد وذلك يوقع عفي اول جزء منه فان قال نويت ان تنهار
 صدي في القضاء عند ابي حنيفة وان قال في غد ثم قال نويت اخر
 النهار لا يصدق واذا قال لامرأة اختا كنيتي بذلك الطلاق او قال
 لها طلقي نفسك فلها ان تطلق نفسها ما دامت في مجلسها فان قلت
 منه واخذت في عمل اخر خرج الامر من يدها وان اختارت نفسها في
 قوله اختاري كانت واحدة بائنة ولا يكون ثلثا وان نوى الزوج
 ذلك ولا بد من ذكر النفس في كلامه او كلامها حتى لو قال لها
 اختياري فقالت اخترت فهو باطل وانطلقت نفسها في
 قوله طلقي نفسك فهي واحدة رجعية وانطلقت نفسها ثلثا وقد
 اراد الزوج ذلك وقهر عليها وان قال لها طلقي نفسك متى شئت
 او كلما شئت او حيث شئت فلها ان تطلق نفسها في المجلس بعد
 ولو قال لرجل طلقها ان شئت فله ان يطلقها في المجلس خاصة ولو قال
 لها ان كنت تحبيني او تبغضيني فانت طالق فقالت افا حبك او
 ابغضك وقهر الطلاق وان كان في قلبه باخلاص ما ظهرت واذا طلق
 الرجل امرأته في مرض موته طلاقا بائنا فانما وهي في العدة وورثته
 وانما بعد انتفاء عدتها فلا ميراث لها وانما قال لامرأة انت
 طالق ان شاء الله تعالى استصلا لم يقع الطلاق وان قال لها انت طلاق
 ثلثا الا واحدة طلقت ثنتين وان قال ثلثا الا ثنتين طلقت

منه من لم يزوجها قبل ان يزوجها غيره
 فان كان طلاقها في كل البلاد وكذلك ان قال انت طالق في الدار
 ولو قال انت طالق اذا دخلت مملكة لم تطلق حتى تدخل مملكة واذا قال انت
 طالق غدا وقم عليها الطلاق بطول العجز لا يوصفها بالطلاق في
 جميع الغد وذلك يوقع عفي اول جزء منه فان قال نويت ان تنهار
 صدي في القضاء عند ابي حنيفة وان قال في غد ثم قال نويت اخر
 النهار لا يصدق واذا قال لامرأة اختا كنيتي بذلك الطلاق او قال
 لها طلقي نفسك فلها ان تطلق نفسها ما دامت في مجلسها فان قلت
 منه واخذت في عمل اخر خرج الامر من يدها وان اختارت نفسها في
 قوله اختاري كانت واحدة بائنة ولا يكون ثلثا وان نوى الزوج
 ذلك ولا بد من ذكر النفس في كلامه او كلامها حتى لو قال لها
 اختياري فقالت اخترت فهو باطل وانطلقت نفسها في
 قوله طلقي نفسك فهي واحدة رجعية وانطلقت نفسها ثلثا وقد
 اراد الزوج ذلك وقهر عليها وان قال لها طلقي نفسك متى شئت
 او كلما شئت او حيث شئت فلها ان تطلق نفسها في المجلس بعد
 ولو قال لرجل طلقها ان شئت فله ان يطلقها في المجلس خاصة ولو قال
 لها ان كنت تحبيني او تبغضيني فانت طالق فقالت افا حبك او
 ابغضك وقهر الطلاق وان كان في قلبه باخلاص ما ظهرت واذا طلق
 الرجل امرأته في مرض موته طلاقا بائنا فانما وهي في العدة وورثته
 وانما بعد انتفاء عدتها فلا ميراث لها وانما قال لامرأة انت
 طالق ان شاء الله تعالى استصلا لم يقع الطلاق وان قال لها انت طلاق
 ثلثا الا واحدة طلقت ثنتين وان قال ثلثا الا ثنتين طلقت

منه من لم يزوجها قبل ان يزوجها غيره
 فان كان طلاقها في كل البلاد وكذلك ان قال انت طالق في الدار
 ولو قال انت طالق اذا دخلت مملكة لم تطلق حتى تدخل مملكة واذا قال انت
 طالق غدا وقم عليها الطلاق بطول العجز لا يوصفها بالطلاق في
 جميع الغد وذلك يوقع عفي اول جزء منه فان قال نويت ان تنهار
 صدي في القضاء عند ابي حنيفة وان قال في غد ثم قال نويت اخر
 النهار لا يصدق واذا قال لامرأة اختا كنيتي بذلك الطلاق او قال
 لها طلقي نفسك فلها ان تطلق نفسها ما دامت في مجلسها فان قلت
 منه واخذت في عمل اخر خرج الامر من يدها وان اختارت نفسها في
 قوله اختاري كانت واحدة بائنة ولا يكون ثلثا وان نوى الزوج
 ذلك ولا بد من ذكر النفس في كلامه او كلامها حتى لو قال لها
 اختياري فقالت اخترت فهو باطل وانطلقت نفسها في
 قوله طلقي نفسك فهي واحدة رجعية وانطلقت herself ثلثا وقد
 اراد الزوج ذلك وقهر عليها وان قال لها طلقي نفسك متى شئت
 او كلما شئت او حيث شئت فلها ان تطلق نفسها في المجلس بعد
 ولو قال لرجل طلقها ان شئت فله ان يطلقها في المجلس خاصة ولو قال
 لها ان كنت تحبيني او تبغضيني فانت طالق فقالت افا حبك او
 ابغضك وقهر الطلاق وان كان في قلبه باخلاص ما ظهرت واذا طلق
 الرجل امرأته في مرض موته طلاقا بائنا فانما وهي في العدة وورثته
 وانما بعد انتفاء عدتها فلا ميراث لها وانما قال لامرأة انت
 طالق ان شاء الله تعالى استصلا لم يقع الطلاق وان قال لها انت طلاق
 ثلثا الا واحدة طلقت ثنتين وان قال ثلثا الا ثنتين طلقت

...

[illegible][illegible]

عدها وبعد انفصاع عدتها وان كان الطلاق ثلثا في الحرة او تسعين في
الامة لم تحل له حتى تنكح زوجا غيره نكاحا صحيحا او يد خيلا لم يطلقها
او يموت عنها وانصبى المراسق في التحليل كالبالغ ووطى المولى
الامة لا يحلها واذا تزوجها بشرط التحليل فالنكاح جائز ولكنه مكروه
فان طلقها بعد ما وطىها وانقضت عدتها حلت للاول عند ابني
حنيفة وعند محمد للاول واذا طلق امرأته وهي حرة واحدة او
ثنتين وانقضت عدتها وتزوجت بزوجه اخرى عادت الى الاول
هدم الزوج الثاني الطلقة والطلقتين كما هدم
الثالث وقال محمد لا يهدم ما يوز الثالث واذا طلقها ثلثا فافتقار المستبرأ
انقضت عدتي وتزوجت بزوجه اخرى ودخل بي الزوج الثاني طليقة
وانقضت عدتي والمدة يحتمل ذلك جازا للزوج ان يصدر عنها اذا كان
في غالب ظنه انها صادقة والله اعلم كتاب الايلاء
اذا قال الزوج لامرأته والله لا اقربك او قال والله لا اقربك اربعة اشهر
فهو مولي فان وطىها في الاشهر الاربعة حلت في يمينه ولزمه الكفارة
وسقط الايلاء وان لم يقرب بها حتى مضت اربعة اشهر بانت منه
بظليقة واحدة فان كان حلف على اربعة اشهر فقط سقط اليمين
وان كان حلف على الابد فاليمين باقية فان عاد فزوجها عاد الايلاء
فان وطىها حلت ولا وقعت بمضى اربعة اشهر اخرى فان تزوجها عا
الايلاء وقعت بمضى اربعة اشهر قطليقة اخرى فان تزوجها بعد
زوج لم يقع بذلك الايلاء طلاق واليمين باقية فان وطىها كفر عن
يمينه وان حلف على اقل من اربعة اشهر لم يكن مولى وان حلف بغير

اول بصوم او بصدقة او بعتق او بطلاق فهو مؤثر وان الى من المطلقة
 الرجعية كان موليا وان الى من البائنة او المطلقة ثلثا لم يكن موليا
 وصدقة ايلاء لا تمتد شهران وان كان المولى حر ايضا لا يقدر على الجماع
 او كانت المرأة حرة بعتة او كان بينهما مسافة لا يقدر ان يصل اليها في مدة
 الايلاء ففيمتد ان يقول تمت اليها فان قال ذلك سقط الايلاء وان جم
 في المدة بطل ذلك انفي وصا في مدة بالجماع واذا قال الامراته انت على
 حرام يسئل عن نيته فان قال ردت الكذب فهو كما قال وان قال ردت
 الطلاق فهو طلاق بائن لان ينوي الثلث وان اورد الظهار فهو ظهار
 وان قال اوردت التحريم او لم اورد به شيئا فهو بين يصير كبر موليا
كتاب الخلع اذا تشاق الزوجان وخافان لا يقيما حوا
 الله فلا يباس باز تقضي بنفسها من الخلع بما به فاذ افض ذلك
 وقع بالخلع بائن ثم وازمها البال فان كان النشوز من قبله كره له ان
 ياخذ منها عوضا وان كان النشوز من قبلها كره له ان ياخذ منها اكثرها
 اعطاها فان افض ذلك بazar في القضاء وان طلقها على مال فقبلت
 وقع الطلاق ولزمها المالمه وكان الطلاق بائنا وان بطل العوض
 في الخلع مثل ان يخالعه المسلمة على خمر او خنزير فلا شيء للزوج والفرقة
 بائنة وان بطل العوض في الطلاق كان رجحيا وما جازان يكون
 مهر في النكاح جازان يكون يد في الخلع وان قالت له خالفي على ما
 في يدي فخالها ولم يكن في يدها شيء فلا شيء له عليها وان قالت
 خالفي على ما في يدي من مال ولم يكن في يدها شيء ردت عليه
 مهرها وان قالت خالفي على ما في يدي من الدراهم فخالها ولم يكن

وطلقة ايلاء فانما بائنا وان طلقها حرة بعتة او كان بينهما مسافة لا يقدر ان يصل اليها في مدة
 الايلاء ففيمتد ان يقول تمت اليها فان قال ذلك سقط الايلاء وان جم
 في المدة بطل ذلك انفي وصا في مدة بالجماع واذا قال الامراته انت على
 حرام يسئل عن نيته فان قال ردت الكذب فهو كما قال وان قال ردت
 الطلاق فهو طلاق بائن لان ينوي الثلث وان اورد الظهار فهو ظهار
 وان قال اوردت التحريم او لم اورد به شيئا فهو بين يصير كبر موليا
كتاب الخلع اذا تشاق الزوجان وخافان لا يقيما حوا
 الله فلا يباس باز تقضي بنفسها من الخلع بما به فاذ افض ذلك
 وقع بالخلع بائن ثم وازمها البال فان كان النشوز من قبله كره له ان
 ياخذ منها عوضا وان كان النشوز من قبلها كره له ان ياخذ منها اكثرها
 اعطاها فان افض ذلك بazar في القضاء وان طلقها على مال فقبلت
 وقع الطلاق ولزمها المالمه وكان الطلاق بائنا وان بطل العوض
 في الخلع مثل ان يخالعه المسلمة على خمر او خنزير فلا شيء للزوج والفرقة
 بائنة وان بطل العوض في الطلاق كان رجحيا وما جازان يكون
 مهر في النكاح جازان يكون يد في الخلع وان قالت له خالفي على ما
 في يدي فخالها ولم يكن في يدها شيء فلا شيء له عليها وان قالت
 خالفي على ما في يدي من مال ولم يكن في يدها شيء ردت عليه
 مهرها وان قالت خالفي على ما في يدي من الدراهم فخالها ولم يكن

وطلقة ايلاء فانما بائنا وان طلقها حرة بعتة او كان بينهما مسافة لا يقدر ان يصل اليها في مدة
 الايلاء ففيمتد ان يقول تمت اليها فان قال ذلك سقط الايلاء وان جم
 في المدة بطل ذلك انفي وصا في مدة بالجماع واذا قال الامراته انت على
 حرام يسئل عن نيته فان قال ردت الكذب فهو كما قال وان قال ردت
 الطلاق فهو طلاق بائن لان ينوي الثلث وان اورد الظهار فهو ظهار
 وان قال اوردت التحريم او لم اورد به شيئا فهو بين يصير كبر موليا
كتاب الخلع اذا تشاق الزوجان وخافان لا يقيما حوا
 الله فلا يباس باز تقضي بنفسها من الخلع بما به فاذ افض ذلك
 وقع بالخلع بائن ثم وازمها البال فان كان النشوز من قبله كره له ان
 ياخذ منها عوضا وان كان النشوز من قبلها كره له ان ياخذ منها اكثرها
 اعطاها فان افض ذلك بazar في القضاء وان طلقها على مال فقبلت
 وقع الطلاق ولزمها المالمه وكان الطلاق بائنا وان بطل العوض
 في الخلع مثل ان يخالعه المسلمة على خمر او خنزير فلا شيء للزوج والفرقة
 بائنة وان بطل العوض في الطلاق كان رجحيا وما جازان يكون
 مهر في النكاح جازان يكون يد في الخلع وان قالت له خالفي على ما
 في يدي فخالها ولم يكن في يدها شيء فلا شيء له عليها وان قالت
 خالفي على ما في يدي من مال ولم يكن في يدها شيء ردت عليه
 مهرها وان قالت خالفي على ما في يدي من الدراهم فخالها ولم يكن

[illegible]

فحد او هنرت فحدت وان قدت امرأته وهي صغيرة او جسنون
 فلا لعان بينهما وقدت الاخرى لا يتعلق بهر اللعان واذا قال الزوا
 ليس حملك متى فلا لعان بينهما وان قاله من غيرت وهذا الحمل من الزنا
 تلاعنوا ولم ينف القاضى الحمل واذا انفى الرجل ولدا امرأته عقيب الولادة
 او في الحال التي يقبل التهنيت او يتبع اثر الولادة صميم فيه ولا لعان
 به وان نفاه بعد ذلك يلعن ويثبت النسب منه وقال ابو يونس
 ويحمد يصح فيه في مدة النفاس واذا اولدت ولدان في بطن
 واحد ففي الاول واعترف بالثاني يثبت نسبهما منه وحذا الزوج
 وان اعترف بالاول ونفى الثاني يثبت نسبهما ولا لعان كتاب
 العدة اذا طلق الرجل امرأته طلاقا بائنا او ثلثا بعد ما دخل
 بها او مرجعيا او وقت الفرقة بينهما بغير طلاق وهي حرة محين
 تحيض فعدتها ثلثة اقراء وان كانت لا تحيض من صغرها وكبرها فعدتها
 ثلثة اشهر وان كانت حاملا فعدتها ان تضم حملها وان كانت امه
 فعدتها حيضتان وان كانت لا تحيض فعدتها بشهر ونصف فان لم
 الرجل عن امرأته الحرة فعدتها اربعة اشهر وعشرة وتسوى فيها المدح
 بها وغيرها وان كانت امه فعدتها بشهران وخمسة ايام واذا امرثت
 المطلقة في المرض فعدتها العدة الاجلين فان اعتقت الامه في عدتها
 من طلاق رجعي انتقلت عدتها الى عدة الحائض وان اعتقت وهي
 ميتة او متوفى عنها زوجها لم تنتقل عدتها الى عدة الحائض وان
 كانت اشتر فاعتدت بالشهور ثم رات الدم انتقض مضى من عدتها
 وعليها ان تستأنف العدة بالحيض وكذلك ان كانت اعتدت

في قوله فحدت فحدت وان قدت امرأته وهي صغيرة او جسنون
 فلا لعان بينهما وقدت الاخرى لا يتعلق بهر اللعان واذا قال الزوا
 ليس حملك متى فلا لعان بينهما وان قاله من غيرت وهذا الحمل من الزنا
 تلاعنوا ولم ينف القاضى الحمل واذا انفى الرجل ولدا امرأته عقيب الولادة
 او في الحال التي يقبل التهنيت او يتبع اثر الولادة صميم فيه ولا لعان
 به وان نفاه بعد ذلك يلعن ويثبت النسب منه وقال ابو يونس
 ويحمد يصح فيه في مدة النفاس واذا اولدت ولدان في بطن
 واحد ففي الاول واعترف بالثاني يثبت نسبهما منه وحذا الزوج
 وان اعترف بالاول ونفى الثاني يثبت نسبهما ولا لعان كتاب
 العدة اذا طلق الرجل امرأته طلاقا بائنا او ثلثا بعد ما دخل
 بها او مرجعيا او وقت الفرقة بينهما بغير طلاق وهي حرة محين
 تحيض فعدتها ثلثة اقراء وان كانت لا تحيض من صغرها وكبرها فعدتها
 ثلثة اشهر وان كانت حاملا فعدتها ان تضم حملها وان كانت امه
 فعدتها حيضتان وان كانت لا تحيض فعدتها بشهر ونصف فان لم
 الرجل عن امرأته الحرة فعدتها اربعة اشهر وعشرة وتسوى فيها المدح
 بها وغيرها وان كانت امه فعدتها بشهران وخمسة ايام واذا امرثت
 المطلقة في المرض فعدتها العدة الاجلين فان اعتقت الامه في عدتها
 من طلاق رجعي انتقلت عدتها الى عدة الحائض وان اعتقت وهي
 ميتة او متوفى عنها زوجها لم تنتقل عدتها الى عدة الحائض وان
 كانت اشتر فاعتدت بالشهور ثم رات الدم انتقض مضى من عدتها
 وعليها ان تستأنف العدة بالحيض وكذلك ان كانت اعتدت

والله اعلم بالصواب

في دينك كتاب الحضانة واذا وقعت الفسقة بين الزوجين ربيها
 ولد صغيره فالام احق بالولد ذن لم يكن اراهم قائم الام اولى من امك
 فان لم تكن له ام قائم الاب اولى من اخوات فان لم تكن له اخوات اولى من
 العمات والخالات ولقد ام اخوت من الامه الام ثم اخوت من الام ثم اخوت
 من الاب ثم الخالات اولى من العمات ياترن كما ياترن اخوات ثم العمات
 كذلك وكل من تزوجت من هؤلاء سقط حقها كالاام والجد اذا كان
 زوجها العم والجد فان لم تكن للجدى امرأة من اجله واختصم فيه الرجال ولهم
 باقوهم تعصيا والاام والجدة احق بالغلام حتى ياكل وحده ويستوي حد
 وليس وحده ويستوي وحده وبالجارية حتى تحيض ومن سوى الام
 والجدة احق بالجارية حتى تبلغ حدا تشبهى والامة اذا اعتقها مولاها
 وامر الولد اذا اعتقت كالحرة في حق الولد وليس للامة وامر الولد
 والمدة قبل العتق حتى في الولد والامة احق بولدها المسلم بالعتق
 الا ديان الا ان يخاف ان يالف الكفر واذا ارادت المطلقة ان تخرج
 من الحرة فليس لها ذلك الا ان تخرج الى وطنها وقد كان الزوج تزوجها فيه
 على الرجل ان ينفق على ابويه ولجده ووجده ان كانوا فقرا وان خالفوه
 في دينه ولا يجب النفقة مع اختلاف الدين الا للزوجة والابوين والجدات
 والجدات والولد وولد الولد ولا يشارك الولد في نفقة ابويه واجداد ابيه
 والنفقة لكل ذي رحم محرم اذا كان صغيرا فقيرا او كانت امرأة فقيرة او كان
 ذكرا ذميا او اعمى فقيرا يجب ذلك على مقدار الميراث فيجب النفقة لابنته
 البالغة كل من الزم على ابويه ائلا تاعلى الاب الثلثان وعلى الام الثلث
 ولا تجب نفقة مع اختلاف الدين ولا تجب النفقة على الفقير وان كان

في دينك كتاب الحضانة واذا وقعت الفسقة بين الزوجين ربيها
 ولد صغيره فالام احق بالولد ذن لم يكن اراهم قائم الام اولى من امك
 فان لم تكن له ام قائم الاب اولى من اخوات فان لم تكن له اخوات اولى من
 العمات والخالات ولقد ام اخوت من الامه الام ثم اخوت من الام ثم اخوت
 من الاب ثم الخالات اولى من العمات ياترن كما ياترن اخوات ثم العمات
 كذلك وكل من تزوجت من هؤلاء سقط حقها كالاام والجد اذا كان
 زوجها العم والجد فان لم تكن للجدى امرأة من اجله واختصم فيه الرجال ولهم
 باقوهم تعصيا والاام والجدة احق بالغلام حتى ياكل وحده ويستوي حد
 وليس وحده ويستوي وحده وبالجارية حتى تحيض ومن سوى الام
 والجدة احق بالجارية حتى تبلغ حدا تشبهى والامة اذا اعتقها مولاها
 وامر الولد اذا اعتقت كالحرة في حق الولد وليس للامة وامر الولد
 والمدة قبل العتق حتى في الولد والامة احق بولدها المسلم بالعتق
 الا ديان الا ان يخاف ان يالف الكفر واذا ارادت المطلقة ان تخرج
 من الحرة فليس لها ذلك الا ان تخرج الى وطنها وقد كان الزوج تزوجها فيه
 على الرجل ان ينفق على ابويه ولجده ووجده ان كانوا فقرا وان خالفوه
 في دينه ولا يجب النفقة مع اختلاف الدين الا للزوجة والابوين والجدات
 والجدات والولد وولد الولد ولا يشارك الولد في نفقة ابويه واجداد ابيه
 والنفقة لكل ذي رحم محرم اذا كان صغيرا فقيرا او كانت امرأة فقيرة او كان
 ذكرا ذميا او اعمى فقيرا يجب ذلك على مقدار الميراث فيجب النفقة لابنته
 البالغة كل من الزم على ابويه ائلا تاعلى الاب الثلثان وعلى الام الثلث
 ولا تجب نفقة مع اختلاف الدين ولا تجب النفقة على الفقير وان كان

في دينك كتاب الحضانة واذا وقعت الفسقة بين الزوجين ربيها
 ولد صغيره فالام احق بالولد ذن لم يكن اراهم قائم الام اولى من امك
 فان لم تكن له ام قائم الاب اولى من اخوات فان لم تكن له اخوات اولى من
 العمات والخالات ولقد ام اخوت من الامه الام ثم اخوت من الام ثم اخوت
 من الاب ثم الخالات اولى من العمات ياترن كما ياترن اخوات ثم العمات
 كذلك وكل من تزوجت من هؤلاء سقط حقها كالاام والجد اذا كان
 زوجها العم والجد فان لم تكن للجدى امرأة من اجله واختصم فيه الرجال ولهم
 باقوهم تعصيا والاام والجدة احق بالغلام حتى ياكل وحده ويستوي حد
 وليس وحده ويستوي وحده وبالجارية حتى تحيض ومن سوى الام
 والجدة احق بالجارية حتى تبلغ حدا تشبهى والامة اذا اعتقها مولاها
 وامر الولد اذا اعتقت كالحرة في حق الولد وليس للامة وامر الولد
 والمدة قبل العتق حتى في الولد والامة احق بولدها المسلم بالعتق
 الا ديان الا ان يخاف ان يالف الكفر واذا ارادت المطلقة ان تخرج
 من الحرة فليس لها ذلك الا ان تخرج الى وطنها وقد كان الزوج تزوجها فيه
 على الرجل ان ينفق على ابويه ولجده ووجده ان كانوا فقرا وان خالفوه
 في دينه ولا يجب النفقة مع اختلاف الدين الا للزوجة والابوين والجدات
 والجدات والولد وولد الولد ولا يشارك الولد في نفقة ابويه واجداد ابيه
 والنفقة لكل ذي رحم محرم اذا كان صغيرا فقيرا او كانت امرأة فقيرة او كان
 ذكرا ذميا او اعمى فقيرا يجب ذلك على مقدار الميراث فيجب النفقة لابنته
 البالغة كل من الزم على ابويه ائلا تاعلى الاب الثلثان وعلى الام الثلث
 ولا تجب نفقة مع اختلاف الدين ولا تجب النفقة على الفقير وان كان

للابن الغائب مال في يد رجل فتش في يده فقده ابو. ميروان باع ابوه متاعا
 ونفقة جاز عند ابني حقيقته وان باع العقار لم يجز وان كان الابن الغائب
 مال في يد ابويه فانتفعا منه لم يضرهما وان كان له مال في يد اجنبي
 فانفق عليه ما يغير اذن القاضي عنه واذا قضى القاضي للمولد والوالدين
 وزوجا له بالنفقة قضت صدق ولم ينفع سقطت الا ان ياذن القاضي في
 الاستدانة عليه وعلى المولد ان ينفق على عبده وامته فان استتم وكان
 له اكسب الكسبا وانفقا وان لم يكن لهما كسب اجتبر المولى على بيعهما
 على اذنتهما عليه ما يباب الاستحقاق العتق يقيم بين الحر والبائع
 العاقل في ملكه واذا اقال المولى لعبده او امته انت حر او معتق او عتيق
 او غير ذلك او قد حررتك او قد اعتقتك فقد عتق ونوى به العتق او لم ينو
 وكذا اذا اقال راسك حر او وجهك حر او رقبته او يدك حر او قال
 لامته فرجك حر وان قال لاملك الى عنيك ونوى به الحرية عتق و
 ان لم ينو لم يعتق وكذلك جميع كنايات العتق وهو قوله لا سبيل الى
 عليك ولا رق لعليك او خرجت من ملكي ونوى به الحرية يعتق وان قال
 لا سلطان لعليك ونوى به العتق لم يعتق ولو قال يا حر عتق في القضاء
 من ذرية وان قال هذا ابني او ابنتي وثبت على ذلك او هذا مولاي او يا
 مولاي عتق وان قال يا ابني او يا اخي لم يعتق الا بالنسبة وان قال لغلام
 او بولد مثله لم يثبت له ابني عتق عليه عند ابني حقيقته وعند عام لا يعتق
 واذا كان بولد مثله عتق عليه ويثبت نسبه منه في قولهم جميعا وان قال لامته
 انت طالع ونوى به الحرية لم يعتق وان قال لعبده انت مثل الحر لم يعتق وان
 قال لعبده ما انت الا حر عتق واذا اصاب الرجل ذراحم مضر عتق عليه
ان كان له مال في يد رجل فتش في يده فقده ابو. ميروان باع ابوه متاعا ونفقة جاز عند ابني حقيقته وان باع العقار لم يجز وان كان الابن الغائب مال في يد ابويه فانتفعا منه لم يضرهما وان كان له مال في يد اجنبي فانفق عليه ما يغير اذن القاضي عنه واذا قضى القاضي للمولد والوالدين وزوجا له بالنفقة قضت صدق ولم ينفع سقطت الا ان ياذن القاضي في الاستدانة عليه وعلى المولد ان ينفق على عبده وامته فان استتم وكان له اكسب الكسبا وانفقا وان لم يكن لهما كسب اجتبر المولى على بيعهما على اذنتهما عليه ما يباب الاستحقاق العتق يقيم بين الحر والبائع العاقل في ملكه واذا اقال المولى لعبده او امته انت حر او معتق او عتيق او غير ذلك او قد حررتك او قد اعتقتك فقد عتق ونوى به العتق او لم ينو وكذا اذا اقال راسك حر او وجهك حر او رقبته او يدك حر او قال لامته فرجك حر وان قال لاملك الى عنيك ونوى به الحرية عتق وان لم ينو لم يعتق وكذلك جميع كنايات العتق وهو قوله لا سبيل الى عليك ولا رق لعليك او خرجت من ملكي ونوى به الحرية يعتق وان قال لا سلطان لعليك ونوى به العتق لم يعتق ولو قال يا حر عتق في القضاء من ذرية وان قال هذا ابني او ابنتي وثبت على ذلك او هذا مولاي او يا مولاي عتق وان قال يا ابني او يا اخي لم يعتق الا بالنسبة وان قال لغلام او بولد مثله لم يثبت له ابني عتق عليه عند ابني حقيقته وعند عام لا يعتق واذا كان بولد مثله عتق عليه ويثبت نسبه منه في قولهم جميعا وان قال لامته انت طالع ونوى به الحرية لم يعتق وان قال لعبده انت مثل الحر لم يعتق وان قال لعبده ما انت الا حر عتق واذا اصاب الرجل ذراحم مضر عتق عليه

١٢٣

في يد رجل فتش في يده فقده ابو. ميروان باع ابوه متاعا ونفقة جاز عند ابني حقيقته وان باع العقار لم يجز وان كان الابن الغائب مال في يد ابويه فانتفعا منه لم يضرهما وان كان له مال في يد اجنبي فانفق عليه ما يغير اذن القاضي عنه واذا قضى القاضي للمولد والوالدين وزوجا له بالنفقة قضت صدق ولم ينفع سقطت الا ان ياذن القاضي في الاستدانة عليه وعلى المولد ان ينفق على عبده وامته فان استتم وكان له اكسب الكسبا وانفقا وان لم يكن لهما كسب اجتبر المولى على بيعهما على اذنتهما عليه ما يباب الاستحقاق العتق يقيم بين الحر والبائع العاقل في ملكه واذا اقال المولى لعبده او امته انت حر او معتق او عتيق او غير ذلك او قد حررتك او قد اعتقتك فقد عتق ونوى به العتق او لم ينو وكذا اذا اقال راسك حر او وجهك حر او رقبته او يدك حر او قال لامته فرجك حر وان قال لاملك الى عنيك ونوى به الحرية عتق وان لم ينو لم يعتق وكذلك جميع كنايات العتق وهو قوله لا سبيل الى عليك ولا رق لعليك او خرجت من ملكي ونوى به الحرية يعتق وان قال لا سلطان لعليك ونوى به العتق لم يعتق ولو قال يا حر عتق في القضاء من ذرية وان قال هذا ابني او ابنتي وثبت على ذلك او هذا مولاي او يا مولاي عتق وان قال يا ابني او يا اخي لم يعتق الا بالنسبة وان قال لغلام او بولد مثله لم يثبت له ابني عتق عليه عند ابني حقيقته وعند عام لا يعتق واذا كان بولد مثله عتق عليه ويثبت نسبه منه في قولهم جميعا وان قال لامته انت طالع ونوى به الحرية لم يعتق وان قال لعبده انت مثل الحر لم يعتق وان قال لعبده ما انت الا حر عتق واذا اصاب الرجل ذراحم مضر عتق عليه

وأذا اعتق المولى بعض عبداً عتق ذلك البعض وسعى في بقية القيمة
 لمولاه عند أبي حنيفة ومقالا عتق كره وإذا كان العبد بين شركيين
 فاعتق أحدهما نصيبه عتق فإن كان المعتق موسراً فشر بكم بالحيار
 أن شاء عتق نصيبه وإن شاء ضمن شر بكم قيمة نصيبه وإن شاء
 استسعى العبد وإن كان للمعتق معسر فالشريك بالحيار أن شاء عتق
 وإن شاء استسعى العبد وهذا عند أبي حنيفة ومقالا ليس له أن يضمن
 مع اليأس والسعاية مع الأعسار وإذا اشترى الرجلان عبداً وهو
 ابن أحدٍ ما عتق نصيب الأب ولا ضمان عليه أبي حنيفة ومقالا إذا
 ورثاه فالشريك بالحيار أن شاء للمعتق نصيبه وإن شاء استسعى العبد
 عند أبي حنيفة وإذا شهد كل واحد من الشريكين على الآخر بالحرية عتق
 كله وسعى العبد كل واحد منهما في نصيبه موسرين كانا أو معسرين عند أبي
 حنيفة وإذا كانا موسرين فلا سعاية عليه وإن كانا معسرين سعى لهما
 أن كان أحدهما موسراً والآخر معسراً سعى للمعسر ومن اعتق عبداً لوجه الله
 أو لشيطان أو للضم أو لأشبه ذلك عتق وعتق المكره والسكران وأقام
 إذا أضاف العتق إلى ملك أو شرط يصح كما يصح في الطلاق وإذا أخرج عبد
 الحر إلى النخاسة عتق وإن عتق المولى جارية حاملاً عتقت وعتق
 حاملاً وإن عتق الحمل خاصة عتق ولم يعتق الأم وإذا عتق عبداً
 على مال قبل العبد عتق ولزمت المال وبقية قوله على المجلس أو على
 عتقه إذا دام المال صح وصار ما ذوقاً فإن حضر المال أجبر الحاكم المولى
 على قبضه وعتق العبد وولد الأم يملكها حرٌّ وولدها من زوجها
 مملوك لسيدها وولد الحرة من العبد حرٌّ باب التبر

[illegible]

۱۰۰
 ۱۰۱
 ۱۰۲
 ۱۰۳
 ۱۰۴
 ۱۰۵
 ۱۰۶
 ۱۰۷
 ۱۰۸
 ۱۰۹
 ۱۱۰
 ۱۱۱
 ۱۱۲
 ۱۱۳
 ۱۱۴
 ۱۱۵
 ۱۱۶
 ۱۱۷
 ۱۱۸
 ۱۱۹
 ۱۲۰
 ۱۲۱
 ۱۲۲
 ۱۲۳
 ۱۲۴
 ۱۲۵
 ۱۲۶
 ۱۲۷
 ۱۲۸
 ۱۲۹
 ۱۳۰
 ۱۳۱
 ۱۳۲
 ۱۳۳
 ۱۳۴
 ۱۳۵
 ۱۳۶
 ۱۳۷
 ۱۳۸
 ۱۳۹
 ۱۴۰
 ۱۴۱
 ۱۴۲
 ۱۴۳
 ۱۴۴
 ۱۴۵
 ۱۴۶
 ۱۴۷
 ۱۴۸
 ۱۴۹
 ۱۵۰
 ۱۵۱
 ۱۵۲
 ۱۵۳
 ۱۵۴
 ۱۵۵
 ۱۵۶
 ۱۵۷
 ۱۵۸
 ۱۵۹
 ۱۶۰
 ۱۶۱
 ۱۶۲
 ۱۶۳
 ۱۶۴
 ۱۶۵
 ۱۶۶
 ۱۶۷
 ۱۶۸
 ۱۶۹
 ۱۷۰
 ۱۷۱
 ۱۷۲
 ۱۷۳
 ۱۷۴
 ۱۷۵
 ۱۷۶
 ۱۷۷
 ۱۷۸
 ۱۷۹
 ۱۸۰
 ۱۸۱
 ۱۸۲
 ۱۸۳
 ۱۸۴
 ۱۸۵
 ۱۸۶
 ۱۸۷
 ۱۸۸
 ۱۸۹
 ۱۹۰
 ۱۹۱
 ۱۹۲
 ۱۹۳
 ۱۹۴
 ۱۹۵
 ۱۹۶
 ۱۹۷
 ۱۹۸
 ۱۹۹
 ۲۰۰

من ثلثي قيمتها أو ثلثي مال الكتابة عند أبي حنيفة وعندهما سعت
 في الأقل منهما ولا خيار له وإن دبر مكاتبه جميع التدبير لها الخيار
 سعت في ثلثي قيمتها أو ثلثي مال الكتابة عند أبي حنيفة وعندهما في
 الأقل منها وإن اعتق المكاتب عبداً على مال لم يجز وإن وهبه على عوض
 لم يجز وإن كاتب عبداً جاز فإن أدى الثلث قبل أن يعتق المكاتب
 الأول فولاءه للمولى وإن أدى بعد عتق المكاتب الأول فولاءه له وإن
 أدى ما عفا فولاءهما للمولى **باب الولاء** إذا اعتق الرجل مملوك فولاءه له
 وكذلك المرأة فولاءه لها فإن شرط أنه سائبة فالشرط باطل وألولاء
 لمن اعتق وإذا أدى المكاتب المال عتق وفولاءه للمولى فإن أدى بعد موت
 المولى فكذلك وآل مات المولى عتق مديرة وأمهات أولاده وفولاءهم
 له ومن ملك ذراعاً محرم منه عتق عليه وفولاءه له فإذا تزوج جدي رجل
 أمته الأخاف عتق المولى أمته وهي جامل من العبد عتقت وعتق حملها
 وكلام الرجل للمولى الأم ولا ينقل عنها أبداً فإن ولدت بعد عتقها
 لأكثر من ستة أشهر ولداً فولاءه للمولى الأم ما لم يعتق الأب فإن
 اعتق الأب جرداً له ابنه وانتقل عن مولى الأم إلى مولى الأب ومن
 تزوج من الجحمة معتقة العرب فولدت له أولاداً فولاءه وللمولى أمها
 عند أبي حنيفة وعمره وعند أبي يوسف لمولى الأب وكلام العتاق
 تعصيب فإن كان الملتحق عصبة من النسب فهو أولى منه وإن
 لم تكن له عصبة من النسب فيراثه للمعتق وإن مات المولى ثم مات
 المعتق فيراثه لبني المولى دون بناته وليس للنساء من الولاء شيء إلا
 ما اعتنق أو اعتنق من اعتنق أو كاتب من كاتبين أو دبر

من ثلثي قيمتها أو ثلثي مال الكتابة عند أبي حنيفة وعندهما سعت
 في الأقل منهما ولا خيار له وإن دبر مكاتبه جميع التدبير لها الخيار
 سعت في ثلثي قيمتها أو ثلثي مال الكتابة عند أبي حنيفة وعندهما في
 الأقل منها وإن اعتق المكاتب عبداً على مال لم يجز وإن وهبه على عوض
 لم يجز وإن كاتب عبداً جاز فإن أدى الثلث قبل أن يعتق المكاتب
 الأول فولاءه للمولى وإن أدى بعد عتق المكاتب الأول فولاءه له وإن
 أدى ما عفا فولاءهما للمولى **باب الولاء** إذا اعتق الرجل مملوك فولاءه له
 وكذلك المرأة فولاءه لها فإن شرط أنه سائبة فالشرط باطل وألولاء
 لمن اعتق وإذا أدى المكاتب المال عتق وفولاءه للمولى فإن أدى بعد موت
 المولى فكذلك وآل مات المولى عتق مديرة وأمهات أولاده وفولاءهم
 له ومن ملك ذراعاً محرم منه عتق عليه وفولاءه له فإذا تزوج جدي رجل
 أمته الأخاف عتق المولى أمته وهي جامل من العبد عتقت وعتق حملها
 وكلام الرجل للمولى الأم ولا ينقل عنها أبداً فإن ولدت بعد عتقها
 لأكثر من ستة أشهر ولداً فولاءه للمولى الأم ما لم يعتق الأب فإن
 اعتق الأب جرداً له ابنه وانتقل عن مولى الأم إلى مولى الأب ومن
 تزوج من الجحمة معتقة العرب فولدت له أولاداً فولاءه وللمولى أمها
 عند أبي حنيفة وعمره وعند أبي يوسف لمولى الأب وكلام العتاق
 تعصيب فإن كان الملتحق عصبة من النسب فهو أولى منه وإن
 لم تكن له عصبة من النسب فيراثه للمعتق وإن مات المولى ثم مات
 المعتق فيراثه لبني المولى دون بناته وليس للنساء من الولاء شيء إلا
 ما اعتنق أو اعتنق من اعتنق أو كاتب من كاتبين أو دبر

من ثلثي قيمتها أو ثلثي مال الكتابة عند أبي حنيفة وعندهما سعت
 في الأقل منهما ولا خيار له وإن دبر مكاتبه جميع التدبير لها الخيار
 سعت في ثلثي قيمتها أو ثلثي مال الكتابة عند أبي حنيفة وعندهما في
 الأقل منها وإن اعتق المكاتب عبداً على مال لم يجز وإن وهبه على عوض
 لم يجز وإن كاتب عبداً جاز فإن أدى الثلث قبل أن يعتق المكاتب
 الأول فولاءه للمولى وإن أدى بعد عتق المكاتب الأول فولاءه له وإن
 أدى ما عفا فولاءهما للمولى **باب الولاء** إذا اعتق الرجل مملوك فولاءه له
 وكذلك المرأة فولاءه لها فإن شرط أنه سائبة فالشرط باطل وألولاء
 لمن اعتق وإذا أدى المكاتب المال عتق وفولاءه للمولى فإن أدى بعد موت
 المولى فكذلك وآل مات المولى عتق مديرة وأمهات أولاده وفولاءهم
 له ومن ملك ذراعاً محرم منه عتق عليه وفولاءه له فإذا تزوج جدي رجل
 أمته الأخاف عتق المولى أمته وهي جامل من العبد عتقت وعتق حملها
 وكلام الرجل للمولى الأم ولا ينقل عنها أبداً فإن ولدت بعد عتقها
 لأكثر من ستة أشهر ولداً فولاءه للمولى الأم ما لم يعتق الأب فإن
 اعتق الأب جرداً له ابنه وانتقل عن مولى الأم إلى مولى الأب ومن
 تزوج من الجحمة معتقة العرب فولدت له أولاداً فولاءه وللمولى أمها
 عند أبي حنيفة وعمره وعند أبي يوسف لمولى الأب وكلام العتاق
 تعصيب فإن كان الملتحق عصبة من النسب فهو أولى منه وإن
 لم تكن له عصبة من النسب فيراثه للمعتق وإن مات المولى ثم مات
 المعتق فيراثه لبني المولى دون بناته وليس للنساء من الولاء شيء إلا
 ما اعتنق أو اعتنق من اعتنق أو كاتب من كاتبين أو دبر

البركات كما على الخافقة ان القلوب
انتهت فاعلم من غرائب شين

[illegible][illegible]

170

[illegible]

[Handwritten signatures and notes at the bottom of the page:]

فانما في المتن ان يكون
 لا في قوله لا يدرى
 فانه في المتن ان يكون
 لا في قوله لا يدرى
 فانه في المتن ان يكون
 لا في قوله لا يدرى

فانما في المتن ان يكون
 لا في قوله لا يدرى
 فانه في المتن ان يكون
 لا في قوله لا يدرى
 فانه في المتن ان يكون
 لا في قوله لا يدرى

فهو واجب
 انما القتل في محلة لا يعلم من قبله استخلف خمس رجل
 اثنت عشرهم الولي بالله تعالى ما قتلناه وما علمنا له قاتلا فان جلت
 على اهل المحلة بالدية ولا يستخلف الولي فان لم يكمل
 اربعة صواب المحلة خمس كمرت الايمان عليهم حتى يتم خمس رجل
 ولا يدخل في الشصا حتى لا يحنق وكذلك العبد والمرأة وآزوجه
 ميت لا اثر به فلا قسامة ولا دية وكذلك ان كان الدم يسيل
 من انفه او دبره او فمه وان كان يخرج من عينه واذا فمه هو
 قاتل فان وجد في ذواتنا القسامة عليه والدية على عاقلة واذا
 وجد القاتل على ابيه يسوقها رجل فالقسامة عليه والدية على عاقلة
 دون اهل المحلة ولا يدخل السكان في القسامة مع المالا عند
 ابي حنيفة وم وعندهما لا يدخلون وهي على اهل الخطه دون المشركين
 وان بقي واحد منهم فكذلك فان وجد القاتل في السفينة فالقسامة
 على من فيها من الركاب الملاحين وان وجد في مسجد محلة فالقسامة
 على اهلها وآزوجه في الجامع او الشارع الاعظم فلا قسامة في الدار
 في بيت المالا ولو وجد في قرية ليس بقرية فاعادة فهو دهر وان وجد
 بين قريتين كان على اقربهما منه وان وجد في وسط القرية فاعادة
 فهو دهر وان كان محتسبا بالشاهي فهو على اقرب القرى من ذلك
 المكان وان ادعى الولي على واحد من اهل المحلة بعينه لا يسقط القسامة
 عن الباقي ولو ادعى على واحد من غيرهم سقط عنهم واذا قال السخلف
 قتل فلان يستخلف بالله تعالى فقتله ولا علمت له قاتلا غير فلان وان
 شهد اثنان من اهل المحلة على رجل من غيرهم انه قتل لم يقبل منهما ادعاهما

فانما في المتن ان يكون
 لا في قوله لا يدرى
 فانه في المتن ان يكون
 لا في قوله لا يدرى
 فانه في المتن ان يكون
 لا في قوله لا يدرى

فانما في المتن ان يكون
 لا في قوله لا يدرى
 فانه في المتن ان يكون
 لا في قوله لا يدرى
 فانه في المتن ان يكون
 لا في قوله لا يدرى

فانما في المتن ان يكون
 لا في قوله لا يدرى
 فانه في المتن ان يكون
 لا في قوله لا يدرى
 فانه في المتن ان يكون
 لا في قوله لا يدرى

في قوله تعالى فان رجع المقر من اقراره قبل اقامة الحد او في وسطه قبل رجمه
 او في سبيله ويستحب للامام ان يلحق المقر بالرجوع ويقول لعنك قبلت
 اولست والرجل والمرأة في ذلك سواء لان المرأة لا يزعم عنها اثامها
 الا الحشو والفرج ويحبل الرجل قائما والمرأة تضرب جالسة وان حفر لها
 في الرجم جاز ولا يقيم لولي الحد على علو كونه لان يأذن له الامام واذا رجم
 واحد من الشهود بعد الحكم قبل الرجم ضربوا الحد وسقط على الشهود
 عليه وان رجم واحد بعد الرجم حد الراجع وحد ضمن رجم الديتور
 ان رجم واحد قبل الحكم حد وان نقص عدد الشهود عن اربعة حدوا
 جميعا اذا طلب المشهود عليه احصاء الرجم ان يكون حرا قالا بالغا
 مسلما قد تزوج امرأة مكاحا صحيحا ودخل بها وهما على صفة الاحصان و
 لا يجمع في المحسن بين الجلد والرجم ولا يجمع في البكر بين الجلد والنفي الا اذ يرى
 الامام ذلك مصلحة فيغير به عقدا رما يرى الامام واذا نفي المريض وحد
 الرجم حد في الحال وان كان حده الجلد لم يحبل حتى يبرأ وان زنت
 الحاملة لم تحدد حتى تضع الحمل وان كان حدها الجلد تركت حتى تطهر
 عن نفاسها واز كان حدها الرجم رجمت في الحال واذا شهد الشهود
 بحكم متقدم لم يمنعهم عن اقامته بعد هم عن الامام لم يقبل شهادتهم
 الا في حد القذف خاصة ومن وطئ اجنبية فيمادون الفرج عزم ولا حد

في قوله تعالى فان رجع المقر من اقراره قبل اقامة الحد او في وسطه قبل رجمه
 او في سبيله ويستحب للامام ان يلحق المقر بالرجوع ويقول لعنك قبلت
 اولست والرجل والمرأة في ذلك سواء لان المرأة لا يزعم عنها اثامها
 الا الحشو والفرج ويحبل الرجل قائما والمرأة تضرب جالسة وان حفر لها
 في الرجم جاز ولا يقيم لولي الحد على علو كونه لان يأذن له الامام واذا رجم
 واحد من الشهود بعد الحكم قبل الرجم ضربوا الحد وسقط على الشهود
 عليه وان رجم واحد بعد الرجم حد الراجع وحد ضمن رجم الديتور
 ان رجم واحد قبل الحكم حد وان نقص عدد الشهود عن اربعة حدوا
 جميعا اذا طلب المشهود عليه احصاء الرجم ان يكون حرا قالا بالغا
 مسلما قد تزوج امرأة مكاحا صحيحا ودخل بها وهما على صفة الاحصان و
 لا يجمع في المحسن بين الجلد والرجم ولا يجمع في البكر بين الجلد والنفي الا اذ يرى
 الامام ذلك مصلحة فيغير به عقدا رما يرى الامام واذا نفي المريض وحد
 الرجم حد في الحال وان كان حده الجلد لم يحبل حتى يبرأ وان زنت
 الحاملة لم تحدد حتى تضع الحمل وان كان حدها الجلد تركت حتى تطهر
 عن نفاسها واز كان حدها الرجم رجمت في الحال واذا شهد الشهود
 بحكم متقدم لم يمنعهم عن اقامته بعد هم عن الامام لم يقبل شهادتهم
 الا في حد القذف خاصة ومن وطئ اجنبية فيمادون الفرج عزم ولا حد

١٢٨

في قوله تعالى فان رجع المقر من اقراره قبل اقامة الحد او في وسطه قبل رجمه
 او في سبيله ويستحب للامام ان يلحق المقر بالرجوع ويقول لعنك قبلت
 اولست والرجل والمرأة في ذلك سواء لان المرأة لا يزعم عنها اثامها
 الا الحشو والفرج ويحبل الرجل قائما والمرأة تضرب جالسة وان حفر لها
 في الرجم جاز ولا يقيم لولي الحد على علو كونه لان يأذن له الامام واذا رجم
 واحد من الشهود بعد الحكم قبل الرجم ضربوا الحد وسقط على الشهود
 عليه وان رجم واحد بعد الرجم حد الراجع وحد ضمن رجم الديتور
 ان رجم واحد قبل الحكم حد وان نقص عدد الشهود عن اربعة حدوا
 جميعا اذا طلب المشهود عليه احصاء الرجم ان يكون حرا قالا بالغا
 مسلما قد تزوج امرأة مكاحا صحيحا ودخل بها وهما على صفة الاحصان و
 لا يجمع في المحسن بين الجلد والرجم ولا يجمع في البكر بين الجلد والنفي الا اذ يرى
 الامام ذلك مصلحة فيغير به عقدا رما يرى الامام واذا نفي المريض وحد
 الرجم حد في الحال وان كان حده الجلد لم يحبل حتى يبرأ وان زنت
 الحاملة لم تحدد حتى تضع الحمل وان كان حدها الجلد تركت حتى تطهر
 عن نفاسها واز كان حدها الرجم رجمت في الحال واذا شهد الشهود
 بحكم متقدم لم يمنعهم عن اقامته بعد هم عن الامام لم يقبل شهادتهم
 الا في حد القذف خاصة ومن وطئ اجنبية فيمادون الفرج عزم ولا حد

في قوله تعالى فان رجع المقر من اقراره قبل اقامة الحد او في وسطه قبل رجمه
 او في سبيله ويستحب للامام ان يلحق المقر بالرجوع ويقول لعنك قبلت
 اولست والرجل والمرأة في ذلك سواء لان المرأة لا يزعم عنها اثامها
 الا الحشو والفرج ويحبل الرجل قائما والمرأة تضرب جالسة وان حفر لها
 في الرجم جاز ولا يقيم لولي الحد على علو كونه لان يأذن له الامام واذا رجم
 واحد من الشهود بعد الحكم قبل الرجم ضربوا الحد وسقط على الشهود
 عليه وان رجم واحد بعد الرجم حد الراجع وحد ضمن رجم الديتور
 ان رجم واحد قبل الحكم حد وان نقص عدد الشهود عن اربعة حدوا
 جميعا اذا طلب المشهود عليه احصاء الرجم ان يكون حرا قالا بالغا
 مسلما قد تزوج امرأة مكاحا صحيحا ودخل بها وهما على صفة الاحصان و
 لا يجمع في المحسن بين الجلد والرجم ولا يجمع في البكر بين الجلد والنفي الا اذ يرى
 الامام ذلك مصلحة فيغير به عقدا رما يرى الامام واذا نفي المريض وحد
 الرجم حد في الحال وان كان حده الجلد لم يحبل حتى يبرأ وان زنت
 الحاملة لم تحدد حتى تضع الحمل وان كان حدها الجلد تركت حتى تطهر
 عن نفاسها واز كان حدها الرجم رجمت في الحال واذا شهد الشهود
 بحكم متقدم لم يمنعهم عن اقامته بعد هم عن الامام لم يقبل شهادتهم
 الا في حد القذف خاصة ومن وطئ اجنبية فيمادون الفرج عزم ولا حد

على من وطئ جارية ولده او ولد ولده وان قال علمت انها على حرام
 واذا وطئ الجارية ابهر او امه او زوجته او وطئ العبد جارية مولاه
 وقال علمت انها على حرام صد وان قال ظننت انها تحل لي لم يجد ومن
 وطئ جارية اخيه او عمه وقال ظننت انها تحل لي حد ومن زنى البه
 غير امراته وقالت النساء انهما زوجتك فوطئها الاحد عليه وعليه البهر
 ومن وجد امرأة على فراشه فوطئها فعليه الحد ومن تزوج امرأة لا
 يحل له نكاحها فوطئها لا حد عليه عند ابي حنيفة وقاله يجب الحد
 ومن اتى امرأة في المكروه او عمل عمل قوم لوط فلا حد عليه عند ابي حنيفة
 ويعزمر وقاله والشافعي هو كالزنا ومن وطئ بهيمة فلا حد عليه
 ومن زنى في دار الحرب او في دار البغي ثم خرج اليها المقيم عليه الحد
باب حد الشرب ومن شرب الخمر فاخذ وريحها موجودة
 فشهد الشهود بذلك عليه او اقر فعليه الحد وان اقر بعد نهار ليحجمها
 لم يجب الحد ومن سكر من النبيذ حد ولا حد على من وجد منه دأختر
 الخمر من غير شهود او تقياها ولا يجب السكران حتى يعلم انه سكر من النبيذ
 وشربه طوعا فلو سكر من مباح لا يجب وكذا المكروه ولا يجب حتى يزول عنه
 السكر وحد الخمر والسكر في الحرث ما نوى سوطا يفرق على بدنه وان كان
 عبدا فحد اربعون سوطا ومن اقر بالشرب او السكر ثم رجع لم يجب نيب
 حد الشرب يشهد به شاهدين وبأقراره مرة واحدة ولا يقبل شهادة
 النساء مع الرجال فيه **باب حد القذف** اذا قذف الرجل رجلا
 محصنا او امرأة محصنة بصريح الزنا فطلب المقد والحد وحكم ثمانين
 سوطا ان كان حرا وتيرق الضرب على اعضائه ولا يبر من ثيابها ولا يمسكها ولا يحد

من وطئ جارية ولده او ولد ولده وان قال علمت انها على حرام
 واذا وطئ الجارية ابهر او امه او زوجته او وطئ العبد جارية مولاه
 وقال علمت انها على حرام صد وان قال ظننت انها تحل لي لم يجد ومن
 وطئ جارية اخيه او عمه وقال ظننت انها تحل لي حد ومن زنى البه
 غير امراته وقالت النساء انهما زوجتك فوطئها الاحد عليه وعليه البهر
 ومن وجد امرأة على فراشه فوطئها فعليه الحد ومن تزوج امرأة لا
 يحل له نكاحها فوطئها لا حد عليه عند ابي حنيفة وقاله يجب الحد
 ومن اتى امرأة في المكروه او عمل عمل قوم لوط فلا حد عليه عند ابي حنيفة
 ويعزمر وقاله والشافعي هو كالزنا ومن وطئ بهيمة فلا حد عليه
 ومن زنى في دار الحرب او في دار البغي ثم خرج اليها المقيم عليه الحد

على من وطئ جارية ولده او ولد ولده وان قال علمت انها على حرام
 واذا وطئ الجارية ابهر او امه او زوجته او وطئ العبد جارية مولاه
 وقال علمت انها على حرام صد وان قال ظننت انها تحل لي لم يجد ومن
 وطئ جارية اخيه او عمه وقال ظننت انها تحل لي حد ومن زنى البه
 غير امراته وقالت النساء انهما زوجتك فوطئها الاحد عليه وعليه البهر
 ومن وجد امرأة على فراشه فوطئها فعليه الحد ومن تزوج امرأة لا
 يحل له نكاحها فوطئها لا حد عليه عند ابي حنيفة وقاله يجب الحد
 ومن اتى امرأة في المكروه او عمل عمل قوم لوط فلا حد عليه عند ابي حنيفة
 ويعزمر وقاله والشافعي هو كالزنا ومن وطئ بهيمة فلا حد عليه
 ومن زنى في دار الحرب او في دار البغي ثم خرج اليها المقيم عليه الحد
باب حد الشرب ومن شرب الخمر فاخذ وريحها موجودة
 فشهد الشهود بذلك عليه او اقر فعليه الحد وان اقر بعد نهار ليحجمها
 لم يجب الحد ومن سكر من النبيذ حد ولا حد على من وجد منه دأختر
 الخمر من غير شهود او تقياها ولا يجب السكران حتى يعلم انه سكر من النبيذ
 وشربه طوعا فلو سكر من مباح لا يجب وكذا المكروه ولا يجب حتى يزول عنه
 السكر وحد الخمر والسكر في الحرث ما نوى سوطا يفرق على بدنه وان كان
 عبدا فحد اربعون سوطا ومن اقر بالشرب او السكر ثم رجع لم يجب نيب
 حد الشرب يشهد به شاهدين وبأقراره مرة واحدة ولا يقبل شهادة
 النساء مع الرجال فيه **باب حد القذف** اذا قذف الرجل رجلا
 محصنا او امرأة محصنة بصريح الزنا فطلب المقد والحد وحكم ثمانين
 سوطا ان كان حرا وتيرق الضرب على اعضائه ولا يبر من ثيابها ولا يمسكها ولا يحد

١٣٩

من وطئ جارية ولده او ولد ولده وان قال علمت انها على حرام
 واذا وطئ الجارية ابهر او امه او زوجته او وطئ العبد جارية مولاه
 وقال علمت انها على حرام صد وان قال ظننت انها تحل لي لم يجد ومن
 وطئ جارية اخيه او عمه وقال ظننت انها تحل لي حد ومن زنى البه
 غير امراته وقالت النساء انهما زوجتك فوطئها الاحد عليه وعليه البهر
 ومن وجد امرأة على فراشه فوطئها فعليه الحد ومن تزوج امرأة لا
 يحل له نكاحها فوطئها لا حد عليه عند ابي حنيفة وقاله يجب الحد
 ومن اتى امرأة في المكروه او عمل عمل قوم لوط فلا حد عليه عند ابي حنيفة
 ويعزمر وقاله والشافعي هو كالزنا ومن وطئ بهيمة فلا حد عليه
 ومن زنى في دار الحرب او في دار البغي ثم خرج اليها المقيم عليه الحد
باب حد الشرب ومن شرب الخمر فاخذ وريحها موجودة
 فشهد الشهود بذلك عليه او اقر فعليه الحد وان اقر بعد نهار ليحجمها
 لم يجب الحد ومن سكر من النبيذ حد ولا حد على من وجد منه دأختر
 الخمر من غير شهود او تقياها ولا يجب السكران حتى يعلم انه سكر من النبيذ
 وشربه طوعا فلو سكر من مباح لا يجب وكذا المكروه ولا يجب حتى يزول عنه
 السكر وحد الخمر والسكر في الحرث ما نوى سوطا يفرق على بدنه وان كان
 عبدا فحد اربعون سوطا ومن اقر بالشرب او السكر ثم رجع لم يجب نيب
 حد الشرب يشهد به شاهدين وبأقراره مرة واحدة ولا يقبل شهادة
 النساء مع الرجال فيه **باب حد القذف** اذا قذف الرجل رجلا
 محصنا او امرأة محصنة بصريح الزنا فطلب المقد والحد وحكم ثمانين
 سوطا ان كان حرا وتيرق الضرب على اعضائه ولا يبر من ثيابها ولا يمسكها ولا يحد

[illegible]

في سرقة فاصاب كل واحد منهم عشرة دراهم يقطعون جميعاً وان كان اقل
لم يقطعوا ولا قطع فيما يوجد مباحاً في دار الاسلام كالخشب والحشيش
القصب والسمك والصيد ولا فيما تيسر اليه الفساد كالنواكر الرطبة و
اللبن واللحم والبطيخ والفاكهة في الشجر والزروع الذي لم يحصد ولا يقطع
في الاشربة المطربة ولا في الطنبور ولا في سرقة المصحف وكذا اذا
كان عليه حلية ولا في صليب ذهب ولا في شطرنج ولا في نرد ولا
قطعة على سارق الصبي المحروان كان عليه حلي ولا سرقة العبد الكبير
ويقطع في سرقة العبد الصغير الذي لا يعقل ولا قطع في الفاتركم الا
في دفاتر الحساب ولا في سرقة كلب ولا فهد ولا ذئب ولا طبل ولا في مهاد
ويقطع في الساج والقناء والابنوس والصندل واذا اتخن من الخشب
او في اموال محروقة كمنزلة من السور والابواب ^{في دار الاسلام} قطع فيها ولا قطع في خائن وخائنة و
كذلك المنتهب والمحتلس ولا يقطع النباش ولا يقطع السارق من بيت
المال ولا من مال للسارق فيه شركة ومن سرق من ابويه او عبده او ذئب
حرم منه لم يقطع وكذلك ان سرق احد الزوجين من الآخر والعبد
من سيده او من امرأة سيده او زوج سيده او المولى من مكاتبه او
سابق من المغنم والحرز على نوعين حرز لمعني فيه كالبهوت والدور
حرز بالتحافظ فمن سرق شيئاً من حرز او من غير حرز وصاحبه عنده
يحفظه يجب عليه القطع ولا قطع لمن سرق من حمام او من بيت اذن
للناس ودخوله ومن سرق من المسجد متاعاً وصاحبه عنده يحفظه
قطع ولا قطع على الضيف اذا سرق من اضافته فاذا انقب اللص البيت
ودخل فيه فاخذ المال وناول اخر خارج البيت فلا قطع عليهما فاذا القاه

الذی ہے راجی
اجماعاً وائمان

وہی ہے جس نے اسے

[illegible]

المجلس النجاشي

پیشہ ورانہ تعلیم

تاریخ روز پنجشنبه

١٠

النجار امان

مکتوبات

الاسماء

۱۰۰

والقطر

الحمد لله رب العالمين

وہ

مفتی محمد رفیع الدین صاحب

مفتی محمد رفیع

44

ص یہ وقت ہوا کہ اس نے والد راغی خدیوہ افطس ۱۲ پر آئے

171

مجلس

١٥

١٠

2

۵

2

[illegible]

۱- سید محمد باقر بن محمد باقر
 ۲- سید محمد باقر بن محمد باقر
 ۳- سید محمد باقر بن محمد باقر
 ۴- سید محمد باقر بن محمد باقر
 ۵- سید محمد باقر بن محمد باقر
 ۶- سید محمد باقر بن محمد باقر
 ۷- سید محمد باقر بن محمد باقر
 ۸- سید محمد باقر بن محمد باقر
 ۹- سید محمد باقر بن محمد باقر
 ۱۰- سید محمد باقر بن محمد باقر

[illegible][illegible]

[illegible]

کتابخانه جامعہ اسلامیہ
مدرسہ اسلامیہ
کراچی

کتابخانه جامعہ اسلامیہ
مدرسہ اسلامیہ
کراچی

في وقت من وقتها
 على كل من كان في
 من وقت من وقتها
 على كل من كان في
 من وقت من وقتها
 على كل من كان في

شيء من الدم الا السن القائم والظفر القائر وليست حيان يحدا للذئب مشفرة
 ومن بلع بالسكين النخاع واقطع الراس كراهه ويوكل الذبيحة واذا ذبح
 المشاة منهاها بقيت حية حتى قطع العروق حل لوجود الذئب وان
 مات قبل قطع العروق لم يوكل واستانس من الصيد قد كثر الذئب وكما
 توحيش من الغنم قد كثر الحرس والعقر والمستحي في البقر والغنم الذئب فان
 لم يجرها جاز وفي الابل الخرفان ذبيها جاز ومن شتر ناقة او ذبح شاة او
 فوجد في بطنها جدينا ميتا لا يوكل اشعرا ولم يشعر ولا يجوز اكل كل ذئب
 من السباع ولا ذئب مختلب من الطيور ولا ياكل غراب الزرع ولا الايقم القل
 ياكل الجيف ويكره اكل الضبع والضب الحشرات كلها ولا يجوز اكل لحم البع
 والحمر الا هليته ويكره اكل لحم الفرس عندا بيخفته وقالا انه لا يكره ولا با
 باكل الذئب نأذ ذبحه ما لا يوكل لحم طهر لحم جلد الا اذ ذبح الخنزير
 ولا يوكل حيوان الماء الا السمك والجرث والمداهي جميع انواع السمك
 والجواد يحل بلا ذكوة ويكره اكل الطافي من السمك كتاب الاضحية
 الاضحية واجبة على حرم مسلم مقيم موسر في يوم الاضحية وتجب نفسه
 واكاداة الصغار ويزجر عن كل واحد منهم شاة او البقرة عن
 وليس على الفقير والمسافر اضحية ووقت الاضحية تدعى ابطاح الفجر من
 يوم النحر الا انه لا يجوز لاهل الامصار الذبح حتى يصلون صلوة العيد
 واما اهل السواد فيذبحون بعد الفجر وهي جائزة ثلثة ايام يوم النحر ويوم
 بعد ولا يصح بالعمياء والعوراء والعرجاء التي لا تمشي الى المنسك و
 لا الجعفاء ولا يجزى مقطوع الاذن والذنب وكذلك النحره اكثر من
 الاذن والذنب جائز ان يصح بالعماء او الجعفاء النحر والاضحية من الابل والبقر

في وقت من وقتها
 على كل من كان في
 من وقت من وقتها
 على كل من كان في
 من وقت من وقتها
 على كل من كان في
 من وقت من وقتها
 على كل من كان في
 من وقت من وقتها
 على كل من كان في

في وقت من وقتها
 على كل من كان في
 من وقت من وقتها
 على كل من كان في
 من وقت من وقتها
 على كل من كان في
 من وقت من وقتها
 على كل من كان في
 من وقت من وقتها
 على كل من كان في

في وقت من وقتها
 على كل من كان في
 من وقت من وقتها
 على كل من كان في
 من وقت من وقتها
 على كل من كان في

والغنى يجزى من كل الشيء فصاعداً إلا الضمان فان الجذم منه يجزى
ويؤكل من لحم الاضحية ويطعم الاغنياء والفقراء ويدخر ويستحب ان
ينقص الصدقة من الثلث ويتصدق بجلدها او يعلى منه لئلا تستحل في
البيت واذا فضل ان يذبح الاضحية بيده ان كان يحسن الذبح ويكره ان
يذبح الكتلى ولا يحل ان يذبح للجوسي وان غلط رجلان فذبح كل واحد
منها اضحية الاخر ينوب عنها ولا ضمان عليهما الاستحسانا **كتاب**
الايمان الايمان على ثلاثة اضرب اليمين الغموس واليمين المنعقدة واليمين
اللغو فاليمين الغموس الحلف على امر او ماض يتعمد الكذب فيه فهذا يمين يا اشر
فيها لا كفارة فيها الا الاستغفار والتوبة والثانية اليمين المنعقدة وهو
ان يحلف على امر في المستقبل ان يفعله او لا يفعله واذا احت في ذلك
لزمته الكفارة والثالثة اليمين اللغو وهو ان يحلف على امر او ماض وهو يظن
انه كما قال ولا امر بخلافه فهذا اليمين ترجو ان لا يأخذ الله تعالى بها
صاحبها والفاصد والمكروه والناس فيهم رسولهم ومن فعل المحلوف عليه ناسياً
او مكها او عامدا فهو سواء واليمين بالله تعالى او باسم من اسماء الله تعالى كالرحمن
والرحيم او بصفة من صفات الله تعالى يحلف بها عرفاً كعزة الله تعالى و
جلاله وكبريائه الا قوله وعلم الله فانه لا يكون يميناً فان حلف بصفة
من صفات الفعل كرحمة الله تعالى وغضب الله تعالى وسخطه لم يكن حالفاً
ومن حلف بغير الله تعالى كالنبي صلى الله عليه وسلم والقرآن والكتبه لا يكون
حالفاً وحروف القسم ثلثة الواو والقول والله والباء كقوله بالله والثناء
كقوله تالله وقد تضم الحروف فيكون حالفاً كقوله لا اضر كذا وقال ابو
حنيفة اذا قال وحق الله فليس بحالفاً وعن ابي يوسف انه حالف وان

ان كان في الحلف على امر او ماض يتعمد الكذب فيه فهذا يمين يا اشر
فيها لا كفارة فيها الا الاستغفار والتوبة والثانية اليمين المنعقدة وهو
ان يحلف على امر في المستقبل ان يفعله او لا يفعله واذا احت في ذلك
لزمته الكفارة والثالثة اليمين اللغو وهو ان يحلف على امر او ماض وهو يظن
انه كما قال ولا امر بخلافه فهذا اليمين ترجو ان لا يأخذ الله تعالى بها
صاحبها والفاصد والمكروه والناس فيهم رسولهم ومن فعل المحلوف عليه ناسياً
او مكها او عامدا فهو سواء واليمين بالله تعالى او باسم من اسماء الله تعالى كالرحمن
والرحيم او بصفة من صفات الله تعالى يحلف بها عرفاً كعزة الله تعالى و
جلاله وكبريائه الا قوله وعلم الله فانه لا يكون يميناً فان حلف بصفة
من صفات الفعل كرحمة الله تعالى وغضب الله تعالى وسخطه لم يكن حالفاً
ومن حلف بغير الله تعالى كالنبي صلى الله عليه وسلم والقرآن والكتبه لا يكون
حالفاً وحروف القسم ثلثة الواو والقول والله والباء كقوله بالله والثناء
كقوله تالله وقد تضم الحروف فيكون حالفاً كقوله لا اضر كذا وقال ابو
حنيفة اذا قال وحق الله فليس بحالفاً وعن ابي يوسف انه حالف وان

والغنى يجزى من كل الشيء فصاعداً إلا الضمان فان الجذم منه يجزى
ويؤكل من لحم الاضحية ويطعم الاغنياء والفقراء ويدخر ويستحب ان
ينقص الصدقة من الثلث ويتصدق بجلدها او يعلى منه لئلا تستحل في
البيت واذا فضل ان يذبح الاضحية بيده ان كان يحسن الذبح ويكره ان
يذبح الكتلى ولا يحل ان يذبح للجوسي وان غلط رجلان فذبح كل واحد
منها اضحية الاخر ينوب عنها ولا ضمان عليهما الاستحسانا **كتاب**
الايمان الايمان على ثلاثة اضرب اليمين الغموس واليمين المنعقدة واليمين
اللغو فاليمين الغموس الحلف على امر او ماض يتعمد الكذب فيه فهذا يمين يا اشر
فيها لا كفارة فيها الا الاستغفار والتوبة والثانية اليمين المنعقدة وهو
ان يحلف على امر في المستقبل ان يفعله او لا يفعله واذا احت في ذلك
لزمته الكفارة والثالثة اليمين اللغو وهو ان يحلف على امر او ماض وهو يظن
انه كما قال ولا امر بخلافه فهذا اليمين ترجو ان لا يأخذ الله تعالى بها
صاحبها والفاصد والمكروه والناس فيهم رسولهم ومن فعل المحلوف عليه ناسياً
او مكها او عامدا فهو سواء واليمين بالله تعالى او باسم من اسماء الله تعالى كالرحمن
والرحيم او بصفة من صفات الله تعالى يحلف بها عرفاً كعزة الله تعالى و
جلاله وكبريائه الا قوله وعلم الله فانه لا يكون يميناً فان حلف بصفة
من صفات الفعل كرحمة الله تعالى وغضب الله تعالى وسخطه لم يكن حالفاً
ومن حلف بغير الله تعالى كالنبي صلى الله عليه وسلم والقرآن والكتبه لا يكون
حالفاً وحروف القسم ثلثة الواو والقول والله والباء كقوله بالله والثناء
كقوله تالله وقد تضم الحروف فيكون حالفاً كقوله لا اضر كذا وقال ابو
حنيفة اذا قال وحق الله فليس بحالفاً وعن ابي يوسف انه حالف وان

[illegible][illegible][illegible]

في الحال لم يحث وان مكث على حاله ساعة حنت وان حلف لا يدخل
 هذه الدار وهو فيها لم يحث بالقعود حتى يخرج ثم يدخل في الدار
 حلف لا يدخل هذه الدار فدخلها بعد ما انتهت وصارت حجارة
 حنت ومن حلف لا يدخل هذه البيت فدخله بعد ما انهدم لم يحث ومن
 حلف لا يتكلم زوجة فلان فطلقها او كلمها لم يحث وان حلف لا يكلم عبدا
 فلا او لا يدخل فلان فباع فلان عبدا او داره فكل او دخل لم يحث
 وان حلف لا يتكلم صاحب هذا الطيلسان فباعه ثم كلمه حنت ولو حلف
 لا يتكلم هذا الشاب فكلهم بعد ما صار شيخا او لا ياكل لحم هذا الحي فانكلمه
 بعد ما صار كبشا حنت ولو حلف لا ياكل من هذه النخلة فهو على ثمرها وان
 حلف لا ياكل من هذا البسر فصار رطبيا فاكل لم يحث وان حلف لا ياكل
 رطبيا فاكل بسر امذ بنا حنت عند ابي حنيفة ومن حلف لا ياكل لحما
 فاكل السمك لم يحث ومن حلف لا يشرب من دجلة فشرب منها باثاء
 لم يحث حتى يكرم فيها كرماعند ابي حنيفة ومن حلف لا يشرب من ماء
 دجلة فشرب منها باثاء حنت ومن حلف لا ياكل من هذه الحنطة فاكل
 من خبزها لم يحث عند ابي حنيفة وعند ما حنت اذا اكل من عيها او
 خبزها ولو حلف لا ياكل من هذه الدقيق فاكل خبزها حنت وان استقر
 كما هو لم يحث ومن حلف لا يكلم فلانا فكله وهو بحيث يسمع الا انه
 نائم وان حلف لا يتكلم الا باذنه فاذن له وهو لم يعلم بالاذن حتى
 كلمه حنت وكذا من حلف لا يدخل داره الا باذنه فاذنه ولم يعلم بالاذن فدخل
 حنت واذا استخلف الولي رجلا ليعلمه بكل داعر دخل البلد فهو على
 حال ولا يته خاصة ومن حلف لا يركب دابة فلان فركب دابة

في الحال لم يحث وان مكث على حاله ساعة حنت وان حلف لا يدخل
 هذه الدار وهو فيها لم يحث بالقعود حتى يخرج ثم يدخل في الدار
 حلف لا يدخل هذه الدار فدخلها بعد ما انتهت وصارت حجارة
 حنت ومن حلف لا يدخل هذه البيت فدخله بعد ما انهدم لم يحث ومن
 حلف لا يتكلم زوجة فلان فطلقها او كلمها لم يحث وان حلف لا يكلم عبدا
 فلا او لا يدخل فلان فباع فلان عبدا او داره فكل او دخل لم يحث
 وان حلف لا يتكلم صاحب هذا الطيلسان فباعه ثم كلمه حنت ولو حلف
 لا يتكلم هذا الشاب فكلهم بعد ما صار شيخا او لا ياكل لحم هذا الحي فانكلمه
 بعد ما صار كبشا حنت ولو حلف لا ياكل من هذه النخلة فهو على ثمرها وان
 حلف لا ياكل من هذا البسر فصار رطبيا فاكل لم يحث وان حلف لا ياكل
 رطبيا فاكل بسر امذ بنا حنت عند ابي حنيفة ومن حلف لا ياكل لحما
 فاكل السمك لم يحث ومن حلف لا يشرب من دجلة فشرب منها باثاء
 لم يحث حتى يكرم فيها كرماعند ابي حنيفة ومن حلف لا يشرب من ماء
 دجلة فشرب منها باثاء حنت ومن حلف لا ياكل من هذه الحنطة فاكل
 من خبزها لم يحث عند ابي حنيفة وعند ما حنت اذا اكل من عيها او
 خبزها ولو حلف لا ياكل من هذه الدقيق فاكل خبزها حنت وان استقر
 كما هو لم يحث ومن حلف لا يكلم فلانا فكله وهو بحيث يسمع الا انه
 نائم وان حلف لا يتكلم الا باذنه فاذن له وهو لم يعلم بالاذن حتى
 كلمه حنت وكذا من حلف لا يدخل داره الا باذنه فاذنه ولم يعلم بالاذن فدخل
 حنت واذا استخلف الولي رجلا ليعلمه بكل داعر دخل البلد فهو على
 حال ولا يته خاصة ومن حلف لا يركب دابة فلان فركب دابة

في الحال لم يحث وان مكث على حاله ساعة حنت وان حلف لا يدخل
 هذه الدار وهو فيها لم يحث بالقعود حتى يخرج ثم يدخل في الدار
 حلف لا يدخل هذه الدار فدخلها بعد ما انتهت وصارت حجارة
 حنت ومن حلف لا يدخل هذه البيت فدخله بعد ما انهدم لم يحث ومن
 حلف لا يتكلم زوجة فلان فطلقها او كلمها لم يحث وان حلف لا يكلم عبدا
 فلا او لا يدخل فلان فباع فلان عبدا او داره فكل او دخل لم يحث
 وان حلف لا يتكلم صاحب هذا الطيلسان فباعه ثم كلمه حنت ولو حلف
 لا يتكلم هذا الشاب فكلهم بعد ما صار شيخا او لا ياكل لحم هذا الحي فانكلمه
 بعد ما صار كبشا حنت ولو حلف لا ياكل من هذه النخلة فهو على ثمرها وان
 حلف لا ياكل من هذا البسر فصار رطبيا فاكل لم يحث وان حلف لا ياكل
 رطبيا فاكل بسر امذ بنا حنت عند ابي حنيفة ومن حلف لا ياكل لحما
 فاكل السمك لم يحث ومن حلف لا يشرب من دجلة فشرب منها باثاء
 لم يحث حتى يكرم فيها كرماعند ابي حنيفة ومن حلف لا يشرب من ماء
 دجلة فشرب منها باثاء حنت ومن حلف لا ياكل من هذه الحنطة فاكل
 من خبزها لم يحث عند ابي حنيفة وعند ما حنت اذا اكل من عيها او
 خبزها ولو حلف لا ياكل من هذه الدقيق فاكل خبزها حنت وان استقر
 كما هو لم يحث ومن حلف لا يكلم فلانا فكله وهو بحيث يسمع الا انه
 نائم وان حلف لا يتكلم الا باذنه فاذن له وهو لم يعلم بالاذن حتى
 كلمه حنت وكذا من حلف لا يدخل داره الا باذنه فاذنه ولم يعلم بالاذن فدخل
 حنت واذا استخلف الولي رجلا ليعلمه بكل داعر دخل البلد فهو على
 حال ولا يته خاصة ومن حلف لا يركب دابة فلان فركب دابة

عبد الماذون لم يحنت وعند محمد بن يحيى اذا لم يكن على العبد: بين
ولو حلف لا يدخل هذه الدار فوقف على سطحها او دخل هذيانها
حنت وان وقف في طاق الباب ان كان بحال لو اغلق الباب يبقى داخل
حنت وان كان بحال لو اغلق الباب بقى خارجا لم يحنت ولو حلف لا ياكل
الشوف فباع اللحم دون الباذنجان والجوز ولو حلف لا ياكل الطير فباع
ما يطير من اللحم ولو حلف لا ياكل الرءوس فباع ما يكبس في التانير
وباع في مصر ولو حلف لا ياكل خبزا فباع ما يتخذه خبز في البلد حتى
اكل خبزا القطا لم يحنت وكذلك خبز الارز بالعراق وان حلف لا يبيع
لا يشتري ولا يواجر فوكل من فعل ذلك لم يحنت ومن لم ياكل لا يتزوج
او لا يطلق او لا يعتق فوكل بذلك رجلا لم يحنت ولو حلف لا يجلس على
الارض فجلس على بساط او حصير لم يحنت ولو حلف لا يجلس على سرير
على سرير فوقه بساط او حصير حنت وان جعل فوقه سرير اخر فجلس عليه
لم يحنت وان حلف لا ينام على هذا الفراش فنام عليه فوقه قرام حنت
وان جعل فوقه فراشا اخر فنام عليه لم يحنت وان حلف بين قال ان شاء
الله تعالى متصلا فلا حنت عليه ولو حلف ليا تينه غدا ان استطاع فهذا على
استطاعه الصحة ومن القدرة الا اذا نوى غير ذلك فهو على ما نوى
ولو حلف لا يكلم حينا او زمانا او الحين او الزمان فهذا على ستة اشهر
الا ان نوى غيره فهو على ما نوى وكذلك الدهر عند ابي يوسف ومحمد
قال ابو حنيفة لا ادري ما الدهر ولو حلف لا يكلم اياما فهو على ثلاثة ايام
ولو حلف لا يكلم الايام فهو على عشرة ايام عند ابي حنيفة وقال ابو هرو
الايام اسبوع ولو حلف لا يكلم الشهر فهو على اثني عشر شهرا

[illegible]

17A

[illegible]

١٢١٢
 على شمس شهر ربيع الثاني
 في يوم الاثنين
 في سنة ١٢١٢
 في شهر ربيع الثاني
 في يوم الاثنين
 في سنة ١٢١٢

في الحال لم يحنث وان مكث على حاله ساعة حنث وان حلف لا يدخل
 هذه الدار وهو فيها لم يحنث بالقعود حتى يخرج ثم يدخل فيها وان
 حلف لا يدخل هذه الدار قد حلفا بعد ما انهدمت وصارت صحراء
 حنث ومن حلف لا يدخل هذا البيت قد دخل بعد ما انهدم لم يحنث ومن
 حلف لا يتكلم زوجة فلان فطلقها او كلمها لم يحنث وان حلف لا يكلم عبدا
 فلا ولا يدخله دخل دار فلان فباع فلان عبده او داره فكم او دخل لم يحنث
 وان حلف لا يتكلم صاحب هذا الطيلسان فباعه ثم كلمه حنث ولو حلف
 لا يتكلم هذا الشاب فكلمه بعد ما صار شيخا او لا ياكل لحم هذا الحي فاكله
 بعد ما صار كبشا حنث ولو حلف لا ياكل من هذه الخلة فهو على غير ما وان
 حلف لا ياكل من هذا البسر فصار طبيا فاكل لم يحنث وان حلف لا ياكل
 طبيا فاكل بسرا من ذبا حنث عند ابي حنيفة ومن حلف لا ياكل لحما
 فاكل السمك لم يحنث ومن حلف لا يشرب من دجلة فشرب منها بائنا
 لم يحنث حتى يكره فيها ما كرعا عند ابي حنيفة ومن حلف لا يشرب من ماء
 دجلة فشرب منها بائنا حنث ومن حلف لا ياكل من هذه الحنطة فاكل
 من حنثها لم يحنث عند ابي حنيفة وعندهما حنث اذا اكل من عنبها او
 عنبها ولو حلف لا ياكل من هذه الدقيق فاكل خبزها حنث وان استغنى
 كما هو لا يحنث ومن حلف لا يكلم فلانا فكله وهو بحيث يسمع الا انه
 نائم وان حلف لا يتكلم الا باذنه فاذن له وهو لم يعلم بالاذن حتى
 كلمه حنث وكذا من حلف لا يدخل داره الا باذنه فاذنه ولم يعلم بالاذن فدخل
 حنث واذا استخلف الولي رجلا يعلم بكل دأمر دخل البلد فهو على
 حال ولايته خاصة ومن حلف لا يركب دابة فلان فركب دابة

في الحال لم يحنث وان مكث على حاله ساعة حنث وان حلف لا يدخل
 هذه الدار وهو فيها لم يحنث بالقعود حتى يخرج ثم يدخل فيها وان
 حلف لا يدخل هذه الدار قد حلفا بعد ما انهدمت وصارت صحراء
 حنث ومن حلف لا يدخل هذا البيت قد دخل بعد ما انهدم لم يحنث ومن
 حلف لا يتكلم زوجة فلان فطلقها او كلمها لم يحنث وان حلف لا يكلم عبدا
 فلا ولا يدخله دخل دار فلان فباع فلان عبده او داره فكم او دخل لم يحنث
 وان حلف لا يتكلم صاحب هذا الطيلسان فباعه ثم كلمه حنث ولو حلف
 لا يتكلم هذا الشاب فكلمه بعد ما صار شيخا او لا ياكل لحم هذا الحي فاكله
 بعد ما صار كبشا حنث ولو حلف لا ياكل من هذه الخلة فهو على غير ما وان
 حلف لا ياكل من هذا البسر فصار طبيا فاكل لم يحنث وان حلف لا ياكل
 طبيا فاكل بسرا من ذبا حنث عند ابي حنيفة ومن حلف لا ياكل لحما
 فاكل السمك لم يحنث ومن حلف لا يشرب من دجلة فشرب منها بائنا
 لم يحنث حتى يكره فيها ما كرعا عند ابي حنيفة ومن حلف لا يشرب من ماء
 دجلة فشرب منها بائنا حنث ومن حلف لا ياكل من هذه الحنطة فاكل
 من حنثها لم يحنث عند ابي حنيفة وعندهما حنث اذا اكل من عنبها او
 عنبها ولو حلف لا ياكل من هذه الدقيق فاكل خبزها حنث وان استغنى
 كما هو لا يحنث ومن حلف لا يكلم فلانا فكله وهو بحيث يسمع الا انه
 نائم وان حلف لا يتكلم الا باذنه فاذن له وهو لم يعلم بالاذن حتى
 كلمه حنث وكذا من حلف لا يدخل داره الا باذنه فاذنه ولم يعلم بالاذن فدخل
 حنث واذا استخلف الولي رجلا يعلم بكل دأمر دخل البلد فهو على
 حال ولايته خاصة ومن حلف لا يركب دابة فلان فركب دابة

في الحال لم يحنث وان مكث على حاله ساعة حنث وان حلف لا يدخل
 هذه الدار وهو فيها لم يحنث بالقعود حتى يخرج ثم يدخل فيها وان
 حلف لا يدخل هذه الدار قد حلفا بعد ما انهدمت وصارت صحراء
 حنث ومن حلف لا يدخل هذا البيت قد دخل بعد ما انهدم لم يحنث ومن
 حلف لا يتكلم زوجة فلان فطلقها او كلمها لم يحنث وان حلف لا يكلم عبدا
 فلا ولا يدخله دخل دار فلان فباع فلان عبده او داره فكم او دخل لم يحنث
 وان حلف لا يتكلم صاحب هذا الطيلسان فباعه ثم كلمه حنث ولو حلف
 لا يتكلم هذا الشاب فكلمه بعد ما صار شيخا او لا ياكل لحم هذا الحي فاكله
 بعد ما صار كبشا حنث ولو حلف لا ياكل من هذه الخلة فهو على غير ما وان
 حلف لا ياكل من هذا البسر فصار طبيا فاكل لم يحنث وان حلف لا ياكل
 طبيا فاكل بسرا من ذبا حنث عند ابي حنيفة ومن حلف لا ياكل لحما
 فاكل السمك لم يحنث ومن حلف لا يشرب من دجلة فشرب منها بائنا
 لم يحنث حتى يكره فيها ما كرعا عند ابي حنيفة ومن حلف لا يشرب من ماء
 دجلة فشرب منها بائنا حنث ومن حلف لا ياكل من هذه الحنطة فاكل
 من حنثها لم يحنث عند ابي حنيفة وعندهما حنث اذا اكل من عنبها او
 عنبها ولو حلف لا ياكل من هذه الدقيق فاكل خبزها حنث وان استغنى
 كما هو لا يحنث ومن حلف لا يكلم فلانا فكله وهو بحيث يسمع الا انه
 نائم وان حلف لا يتكلم الا باذنه فاذن له وهو لم يعلم بالاذن حتى
 كلمه حنث وكذا من حلف لا يدخل داره الا باذنه فاذنه ولم يعلم بالاذن فدخل
 حنث واذا استخلف الولي رجلا يعلم بكل دأمر دخل البلد فهو على
 حال ولايته خاصة ومن حلف لا يركب دابة فلان فركب دابة

القول ١٣
بأنك لو لم تبايعني لم يكن هذا
المستطاع على المالك
أو قد يرضى من المالك
بأن يكون المالك
أو يكون له

قال لا يجب الارش فيه ما وان قال المدعى ليس لي بينة حاضرة قيل
 لخصم اعطه كفيلا بنفسك ثلاثة ايام فان فعل فيها والا امر ملازمة
 الا ان يكون غريبا على الطريق فيلازمة مقدار مجلس القاضي وان قال
 المدعى عليه هذا الشيء اودعني فلان الغائب اودعته عندي او
 غصبته منه واقام البينة على ذلك فلا خصومة بنيه وبين المدعى
 ان قال ابتغته من فلان الغائب فهو خصم وان قال المدعى سرقته
 وقال صا اليد اودعني فلا ذلك واقام البينة لم تندفع الخصومة
 منه وان قال المدعى ابتغته من فلان وقال صاحب اليد اودعني
 فلا ذلك سقطت الخصومة بغير بينة واليمين بالله تعالى دون غيره
 ولا يستخلف بالطلاق والعراق ويستخلف اليهود بالله تعالى الذي انزل
 التوراة على موسى عليه السلام والنصراني بالله تعالى الذي انزل الانجيل
 على عيسى السلام والمجوسي بالله الذي خلق النار والوثني بالله تعالى الذي
 لا اله الا هو ولا يحلفون في بيو عبادتهم ولا يجب تغليظ اليمين على
 المسلم بكان وزمان وكوادعي انما ابتاع من هذا عبدا بالف درهم
 استخلف بالله نعم ما بينكما بيع قائم ولا يحلف بالله تعالى رابعته ويحلف
 في الغضب بالله ما استحق عليك رد ما يدعيه ولا يحلف بالله ما غصبته
 وفي النكاح يحلف بالله ما بينكما نكاح قائم في الحال ولا يستخلف بالله
 ما نكحت وفي دعوى الطلاق يحلف بالله ما هي بائن منك الساعة
 ولا يحلف بالله ما طلقها واذا ادعى اثنتان دار الى يد رجل واقاما
 البينة احدهما على نصف الدار والاخر على جميعها فصاحب جميع ثلاثة
 ارباعها والرابع لصاحب النصف عند ابي حنيفة وقال الاثلاثا بينهم

قوله لا يجب الارش فيه ما وان قال المدعى ليس لي بينة حاضرة قيل لخصم اعطه كفيلا بنفسك ثلاثة ايام فان فعل فيها والا امر ملازمة
 قوله غريبا على الطريق فيلازمة مقدار مجلس القاضي وان قال المدعى عليه هذا الشيء اودعني فلان الغائب اودعته عندي او غصبته منه واقام البينة على ذلك فلا خصومة بنيه وبين المدعى
 قوله سرقته وقال صا اليد اودعني فلا ذلك واقام البينة لم تندفع الخصومة منه وان قال المدعى ابتغته من فلان وقال صاحب اليد اودعني
 قوله لا ذلك سقطت الخصومة بغير بينة واليمين بالله تعالى دون غيره ولا يستخلف بالطلاق والعراق ويستخلف اليهود بالله تعالى الذي انزل التوراة على موسى عليه السلام والنصراني بالله تعالى الذي انزل الانجيل على عيسى السلام والمجوسي بالله الذي خلق النار والوثني بالله تعالى الذي لا اله الا هو ولا يحلفون في بيو عبادتهم ولا يجب تغليظ اليمين على المسلم بكان وزمان وكوادعي انما ابتاع من هذا عبدا بالف درهم استخلف بالله نعم ما بينكما بيع قائم ولا يحلف بالله تعالى رابعته ويحلف في الغضب بالله ما استحق عليك رد ما يدعيه ولا يحلف بالله ما غصبته وفي النكاح يحلف بالله ما بينكما نكاح قائم في الحال ولا يستخلف بالله ما نكحت وفي دعوى الطلاق يحلف بالله ما هي بائن منك الساعة ولا يحلف بالله ما طلقها واذا ادعى اثنتان دار الى يد رجل واقاما البينة احدهما على نصف الدار والاخر على جميعها فصاحب جميع ثلاثة ارباعها والرابع لصاحب النصف عند ابي حنيفة وقال الاثلاثا بينهم

١٥٢

قوله لا اله الا هو ولا يحلفون في بيو عبادتهم ولا يجب تغليظ اليمين على المسلم بكان وزمان وكوادعي انما ابتاع من هذا عبدا بالف درهم استخلف بالله نعم ما بينكما بيع قائم ولا يحلف بالله تعالى رابعته ويحلف في الغضب بالله ما استحق عليك رد ما يدعيه ولا يحلف بالله ما غصبته وفي النكاح يحلف بالله ما بينكما نكاح قائم في الحال ولا يستخلف بالله ما نكحت وفي دعوى الطلاق يحلف بالله ما هي بائن منك الساعة ولا يحلف بالله ما طلقها واذا ادعى اثنتان دار الى يد رجل واقاما البينة احدهما على نصف الدار والاخر على جميعها فصاحب جميع ثلاثة ارباعها والرابع لصاحب النصف عند ابي حنيفة وقال الاثلاثا بينهم

قوله لا اله الا هو ولا يحلفون في بيو عبادتهم ولا يجب تغليظ اليمين على المسلم بكان وزمان وكوادعي انما ابتاع من هذا عبدا بالف درهم استخلف بالله نعم ما بينكما بيع قائم ولا يحلف بالله تعالى رابعته ويحلف في الغضب بالله ما استحق عليك رد ما يدعيه ولا يحلف بالله ما غصبته وفي النكاح يحلف بالله ما بينكما نكاح قائم في الحال ولا يستخلف بالله ما نكحت وفي دعوى الطلاق يحلف بالله ما هي بائن منك الساعة ولا يحلف بالله ما طلقها واذا ادعى اثنتان دار الى يد رجل واقاما البينة احدهما على نصف الدار والاخر على جميعها فصاحب جميع ثلاثة ارباعها والرابع لصاحب النصف عند ابي حنيفة وقال الاثلاثا بينهم

قول المشتري مع يمينه إلا أن يرضى البائث أن يترك حصته لها لك
فياخذ الحى وقال ابو يوسف يحتاج القان في الميت والقول قول المشتري
فحصته لها لك وقال محمد يحتاجان عليها ويرد الحى وقيمة لها ملك وإذا
اختلف الزوجان في المهر فقالت تزوجني بالفين وقال تزوجتك بالف
فأيتهما أقام البينة قبلت بينته وإن أقام البينة فالبينة بينة المرأة وإن
لم يكن لها البينة يحتاجان عند أبي حنيفة ولم يفسخ النكاح ولكن يحكم به
المثل فإن كان مهرها مثل ما اعترف به الزوج أو أقل قضى بما قال الزوج و
إن كان مثل ما ادعته المرأة أو أكثر قضى بما ادعته المرأة وإن كان مهر
المثل يكثر مما اعترف به الزوج وأقل مما ادعته قضى لها به المثل وقال
ابو يوسف القول قول الزوج وإذا اختلفا في جرة الأجارة قبل استيفاء
المعقود عليه فالحالف وتراد وإن اختلفا بعد الاستيفاء لم يحتاجا
كان القول قول المستاجر مع يمينه وإن اختلفا بعد استيفاء بعض النفقة
فالحالف وفسخ العقد فيما بقي وكان القول في المأجر قول المستاجر وإن
اختلف المولى والمكاتب في مال الكتابة لم يحتاجا عند أبي حنيفة والقول
قول العبد وقاله يحتاج القان وتفسخ الكتابة وإن اختلف الزوجان في
مستأجر البيت فما يصح الزوج فهو للزوج وما يصح للنساء فهو للمرأة وما يصح
لها فهو للرجل وإن مات أحد مما واختلف ورثته مع الآخر فما يصح للرجال
فهو للزوج أو لورثته وما يصح للنساء فهو للمرأة أو لورثتها وما يصح للرجال
والنساء فهو للباقي منهما وقال ابو يوسف في الحيوة والموت يد فعلى
المرأة ما يجهز به مثلها والباقي للزوج مع يمينه وقال محمد ما كان للرجل
فهو للرجل وما كان للنساء فهو للمرأة وما كان لها فهو للرجل أو لورثته

قول المشتري مع يمينه ألا أن يرضى البائث أن يترك حصته لها لك
 فيأخذ لى وقال ابو يوسف يتخالفان في الميث والقول قول المشتري
 فحصة لها لك وقال محمد يتخالفان عليها ويرد لى وقيمة لها لك وإذا
 اختلف الزوجان في المهر فقالت تزوجني بالفين وقال تزوجتك بالف
 فايتهما أقام البينة قبلت بينته وإن أقام البينة فالبينة بينة المرأة وإن
 لم يكن لها البينة يتخالفان عند أبي حنيفة ولم يقسم النكاح ولكن يحكم به
 المثل فإن كان مهرها مثلاً اعترف به الزوج أو اقل قضى بما قال الزوج وإن
 أن كان مثلاً ادعته المرأة أو أكثر قضى بما ادعته المرأة وإن كان مهر
 المثل يكثر مما اعترف به الزوج أو اقل مما ادعته قضى لها به المثل وقال
 ابو يوسف القول قول الزوج وإذا اختلفا في اجرة الاجارة قبل استيفاء
 المحقوق عليه يتخالفان وإذا اختلفا بعد الاستيفاء لم يتخالفوا
 كان القول قول المستاجر مع يمينه وإن اختلفا بعد استيفاء بعض النفعة
 يتخالفان في العقد فيما بقي وكان القول في الماض قول المستاجر وإن
 اختلف المولى والمكاتب في مال الكتابة لم يتخالفوا عند أبي حنيفة والقول
 قول العبد وقاله يتخالفان وتقسم الكتابة وإن اختلف الزوجان في
 متاع البيت فما يصح للزوج فهو للزوج وما يصح للنساء فهو للمرأة وما يصح
 لهما فهو للرجل وإن مات احد مما واختلف ورثته مع الآخر فما يصح للرجل
 فهو للزوج أو لورثته وما يصح للنساء فهو للمرأة أو لورثتها وما يصح للرجل
 والنساء فهو للباقي منهما أو قال ابو يوسف في الحيوة والموت يدفع الى
 المرأة ما يجهن به مثلها والباقي للزوج مع يمينه وقال محمد ما كان للرجل
 فهو للرجل وما كان للنساء فهو للمرأة وما كان لهما فهو للرجل أو لورثته

وإذا باع الرجل جارية فباعته بولده فادعاه البائت فأنقضت لأقل من
سنة انتهى من يوم باع فيه بواين البائت وأمر أم ولده ونفسه البيع و
يرد الثمن وإن ادعاه المشتري مع دعوة البائت أو بعد دعوة دعوة
البائت أو فإن جاءت به لا كثر من ستة أشهر لم يقبل دعوة البائت فيه إلا
أن يصدق المشتري فأما الولد فادعاه البائت وقد جاءت به لا أقل
من ستة أشهر لم يثبت الأسنيلاد في الأم وإن ماتت الأم وبقي الولد
فادعاه البائت وقد جاءت لأقل من ستة أشهر يثبت النسب في الولد فإذا
البائت ويرد الثمن كله عند أبي حنيفة وقاله يرد حصته الولد ولا يرد
حصته الأم ومن ادعى نسب أحد التوأمين يثبت نسبهما منه كتاب
الشهادة الشهادة فرض يلزم الشهود أدائها ولا يسعهم كتمانها إذا
طلبهم المدعي والشهادة في الحد ودوالقصاص يحرف فيها الشاهد بين
الأطهار والستر الفصل الثاني في النكاح إن يشهد بالمال في السرقة فيقول أخذ
المال ولا يقول أنسرق ثم الشهادة على ضربين منها الشهادة على الزنا
تقبل فيها أربعة من الرجال ولا تقبل فيها شهادة النساء وقاسوا ذلك
من الحقوق تقبل فيها شهادة رجلين أو رجل وامرأتين سواء كان الحق
مالاً أو غير مال مثل النكاح والطلاق والوصية والوكالة والعقاق و
تقبل في الولادة والبكارة والعيوب بالنساء في موشم لا يطعم عليه
الرجال شهادة امرأة واحدة ولا يحد في ذلك كله من العدالة ونفسط
الشهادة وأن لم يذكر الشاهد لفظ الشهادة ولكن قال أعلم وأنقض
لم تقبل شهادته وقال أبو حنيفة يقصر الحاكم على طاهر عدلته السلام
عدداً تظن الخصم فيه الكافي في الحد ودوالقصاص فإنه يستل عن حاله

۱۵۶
 ۱۵۷

[illegible]

الشهود وقال لا بد ان يشهد عنهم في السر والعلانية وما يتحمل الشاهد على
 ضربين احدهما ما ثبتت حكمه بنفسه مثل البيع والاقرار والغصب و
 القتل وحكم الحاكم فان سمع ذلك الشاهد اذراه وبسجه ان يشهد به و
 ان لم يشهد عليه ويقول انه شهد انما باع ولا يقول انه اشهدني
 انما باع ومنها ما لا يثبت حكمه بنفسه مثل الشهادة على الشهادة فاذا
 سمع شاهدا يشهد بشئ لم يحز له ان يشهد على شهادته لان يشهد
 عليها وكذلك لو سمعه يشهد شاهدا على شهادته لم يسمع
 للسامع ان يشهد ولا يشهد للشاهد اذا رأى خطه ان يشهد الا ان يذکر
 الحادثة ولا تقبل شهادة الاعمي ولا شهادة المملوك ولا المحدث وفي
 القذف وان تاب ولا تقبل شهادة الوالد لولده وولد لولده وشهادة
 الولد لابويه واجداده ولا تقبل شهادة احد الزوجين الاخر ولا شهادة
 لمولى لعبد ولا لعتبة ولا شهادة الشريك لشريكه فيما هو من
 شركته ما تقبل شهادة الرجل لاختيه وعمه ولا تقبل شهادة المخت ولا
 الماتحة ولا منغنية ولا مند من الشرب على اللهو والطرب ولا من يلعب
 بالطيور ولا من اغنى للناس ولا من باى بايا من الكبائر التي يتعلو بها الحد
 ولا من خل الحمام بغير اذنه ولا كل الربوا ويقامر بالردو والسطر والجر ولا
 من يفعل الافعال المستقيمة كالبول في الطريق ولا كل على الطريق ولا من
 يطعم سب السلف ولا تقبل شهادة اهل الهواء والبدعة الا الخطابية
 ولا تقبل شهادة لادن بعضهم على بعض وان اختلفت ملهم ولا تقبل
 شهادة الحربي على المدني ومن كانت حسنة اغلب من سيئاته واجتنب
 في الكبار قبلت شهادة وان المر بمحسنة صغيرة ولا تقبل شهادة الا قلة

على العبد من ان يشهد بانه لا يشهد له
 انما باع ومنها ما لا يثبت حكمه بنفسه
 سمع شاهدا يشهد بشئ لم يحز له ان يشهد
 عليها وكذلك لو سمعه يشهد شاهدا على شهادته
 للسامع ان يشهد ولا يشهد للشاهد اذا رأى خطه
 الحادثة ولا تقبل شهادة الاعمي ولا شهادة المملوك
 القذف وان تاب ولا تقبل شهادة الوالد لولده
 الولد لابويه واجداده ولا تقبل شهادة احد الزوجين
 لمولى لعبد ولا لعتبة ولا شهادة الشريك لشريكه
 شركته ما تقبل شهادة الرجل لاختيه وعمه ولا تقبل
 الماتحة ولا منغنية ولا مند من الشرب على اللهو
 بالطيور ولا من اغنى للناس ولا من باى بايا من
 ولا من خل الحمام بغير اذنه ولا كل الربوا ويقامر
 من يفعل الافعال المستقيمة كالبول في الطريق
 يطعم سب السلف ولا تقبل شهادة اهل الهواء والبدعة
 ولا تقبل شهادة لادن بعضهم على بعض وان اختلفت
 شهادة الحربي على المدني ومن كانت حسنة اغلب من
 في الكبار قبلت شهادة وان المر بمحسنة صغيرة

في الكبار قبلت شهادة وان المر بمحسنة صغيرة
 في الكبار قبلت شهادة وان المر بمحسنة صغيرة
 في الكبار قبلت شهادة وان المر بمحسنة صغيرة

هذا هو الحكم في الشهادة
 في النكاح والطلاق
 في الميراث
 في الجوارح
 في العتق
 في النكاح والطلاق
 في الميراث
 في الجوارح
 في العتق

والخمسة والخمسة وولد الزنا وإذا أوفقت الشهادة الدعوى قبلت وإن
 خالفتهما لم تقبل ويعتبر اتفاق الشاهدين لفظا ومعنى عند أبي حنيفة رحمه
 فان يشهد احدهما بالف والاخر باليمين والمدعى يدعى الفين لم تقبل
 الشهادة وعند ما تقبل على الالف اذا كان المدعى يدعى الاكث
 ولو كان المدعى يدعى الالف لا تقبل ايضا وان شهد احدهما بالف و
 الاخر بالف وخمسائة والمدعى يدعى الف وخمسائة قبلت في الالف في
 قولهم جميعا وعلى خمسين يوقف حتى ياتي بشاهد اخر وان شهدا بالف وقال
 احدهما قضاء منها خمسمائة قبلت شهادته بالف ولم يسمع قوله انه قضاء
 الا ان يشهد معه اخر ويتبين للشاهد ان لا يشهد اذا علم بذلك حتى
 يقر المدعى انه قضاهن باخمسمائة وان شهد شاهدان انه قتل زيدا
 النحر بالكوفة والاخر انه قتل يوم النحر بمكة واجتمعوا عند القائل لم يقبل
 الشهادة في واذا قضى القاضي بشهادة احد الطائفتين ثم حضر
 الاخرى لم يقبل ولا يسمع القاضي البيعة على جرح ولا يحكم بذلك ما
 لم يستحق عنه ولا يجوز للشاهد ان يشهد بشي لم يعينه الا بالنسيان والموت
 والنكاح والدخول والولاية للقاضي اذا اخبره بهما من يثق به ويجوز
 الشهادة على الشهادة في كل حق الا في الحدود والقصاص ويجوز
 شهادة شاهدين على شهادة شاهدين ولا تقبل شهادة واحد على
 شهادة واحد وصفت الاشهاد ان يقول شاهد الاصل لشاهد الفرع
 واشهد على شهادتي الى اشهد ان فلان ابن فلان اقرب عنك بكذا واشهد
 على نفسه وان لم يقبل اشهد في جالي ولا بد ان يشهد هما عند القاضي و
 يقول شاهد الفرع عند الاصل اشهد ان فلانا اشهد في على شهادته

١٥٨
 هذا هو الحكم في الشهادة
 في النكاح والطلاق
 في الميراث
 في الجوارح
 في العتق
 في النكاح والطلاق
 في الميراث
 في الجوارح
 في العتق

هذا هو الحكم في الشهادة
 في النكاح والطلاق
 في الميراث
 في الجوارح
 في العتق
 في النكاح والطلاق
 في الميراث
 في الجوارح
 في العتق

فلان بن فلان اقرعندي بكذا وقال لي الشاهد على شهادتي بكذا
وانا الشاهد على شهادته ولا تقبل شهادته الفرض الا ان يموت شهوا الاصل
او يغيبوا مسيرة ثلثة اقصاء او كان مريضا لا يستطيع منه حضور
بجاس الزانية فان عدل شهود الاصل شهود الفرع جاز وان سكوتوا بعد
بجاز وينظر الحاكم في عالمه وان انكر شهود الاصل الشهادة لم تبطل شهادته
شهود الفرع وقال ابو حنيفة في شهادته الزور شهر في السوق واعترفت
حاله ولا يعزوه وقال ابو حنيفة من باو تحبسه تاديبا له باب الرجوع
عن الشهادة اذا رجع الشهود عن الشهادة قبل ان يقض الحاكم
بها سقطت شهادتهم وان حكم بشهادتهم ثم رجعوا لم يفسخ الحكم وجوب
عليهم ضمان ما تلفوه بشهادتهم ولا يصح الرجوع الا بحضور الحاكم واذا
شهد شاهدان بمال فحكم الحاكم به ثم رجعا ضمتا للمال للشهيد عليه
فان رجع احدهما ضمن النصف وان شهد بمال ثلثة فرجع احدهم لا
ضمان عليه فان رجع الاخر ضمن الراجعان نصف المال وان شهد رجل
وامرأتان فرجعت امرأة ضمن ربح الحق وان رجعتا ضمنتا نصف الحق
وكو شهد رجل وعشرون نسوة ثم رجعت ثمانية لا ضمان عليهن فان
رجعت اخرى كان عليهن ربح الحق فان رجع الرجل والنساء فلي الرجل
سدس الحق وعلى النساء خمسة اسداس الحق عند ابو حنيفة وقال اعلى
الرجل نصف الحق وعلى النسوة نصف الحق وان شهد شاهدان على امرأة
بنكاح بمثل مهرها ثم رجعا لم يضمنتا وكذلك ان شهدا على رجل بتزويج امرأة
بمقدار مهر مثلها ثم رجعا فان شهدا بكثر من مهر ثم رجعا ضمنتا
الزيادة وان شهدا ببيع شيء بمثل القيمة او اكثر ثم رجعا لم يضمنتا

هذا هو الوجه في شهادته
فلان بن فلان اقرعندي بكذا
وانا الشاهد على شهادته
ولا تقبل شهادته
الفرض الا ان يموت
شهوا الاصل
او يغيبوا
مسيرة ثلثة
اقصاء
او كان
مريضا
لا يستطيع
منه حضور
بجاس
الزانية
فان عدل
شهود
الاصل
شهود
الفرع
جاز
وان سكوتوا
بعد
بجاز
وينظر
الحاكم
في عالمه
وان انكر
شهود
الاصل
الشهادة
لم تبطل
شهادته
شهود
الفرع
وقال ابو
حنيفة
في
شهادته
الزور
شهر
في السوق
واعترفت
حاله
ولا يعزوه
وقال ابو
حنيفة
من باو
تحبسه
تاديبا
له
باب
الرجوع
عن
الشهادة
اذا
رجع
الشهود
عن
الشهادة
قبل
ان
يقض
الحاكم
بها
سقطت
شهادتهم
وان
حكم
بشهادتهم
ثم
رجعوا
لم
يفسخ
الحكم
وجوب
عليهم
ضمان
ما
تلفوه
بشهادتهم
ولا
يصح
الرجوع
الا
بحضور
الحاكم
واذا
شهد
شاهدان
بمال
فحكم
الحاكم
به
ثم
رجعا
ضمنتا
للمال
لشاهدا
عليه
فان
رجع
احدهما
ضمن
النصف
وان
شهد
بمال
ثلثة
فرجع
احدهم
لا
ضمان
عليه
فان
رجع
الاخر
ضمن
الراجعان
نصف
المال
وان
شهد
رجل
وامرأتان
فرجعت
امرأة
ضمن
ربح
الحق
وان
رجعتا
ضمنتا
نصف
الحق
وكو
شهد
رجل
وعشرون
نسوة
ثم
رجعت
ثمانية
لا
ضمان
عليهن
فان
رجعت
اخرى
كان
عليهن
ربح
الحق
فان
رجع
الرجل
والنساء
فلي
الرجل
سدس
الحق
وعلى
النساء
خمس
اسداس
الحق
عند
ابو
حنيفة
وقال
اعلى
الرجل
نصف
الحق
وعلى
النسوة
نصف
الحق
وان
شهد
شاهدان
على
امرأة
بنكاح
بمثل
مهرها
ثم
رجعا
لم
يضمنتا
وكذلك
ان
شهدا
على
رجل
بتزويج
امرأة
بمقدار
مهر
مثلها
ثم
رجعا
فان
شهدا
بكثر
من
مهر
ثم
رجعا
ضمنتا
الزيادة
وان
شهدا
ببيع
شيء
بمثل
القيمة
او
اكثر
ثم
رجعا
لم
يضمنتا

١٥٩

هذا هو الوجه في شهادته
فلان بن فلان اقرعندي بكذا
وانا الشاهد على شهادته
ولا تقبل شهادته
الفرض الا ان يموت
شهوا الاصل
او يغيبوا
مسيرة ثلثة
اقصاء
او كان
مريضا
لا يستطيع
منه حضور
بجاس
الزانية
فان عدل
شهود
الاصل
شهود
الفرع
جاز
وان سكوتوا
بعد
بجاز
وينظر
الحاكم
في عالمه
وان انكر
شهود
الاصل
الشهادة
لم تبطل
شهادته
شهود
الفرع
وقال ابو
حنيفة
في
شهادته
الزور
شهر
في السوق
واعترفت
حاله
ولا يعزوه
وقال ابو
حنيفة
من باو
تحبسه
تاديبا
له
باب
الرجوع
عن
الشهادة
اذا
رجع
الشهود
عن
الشهادة
قبل
ان
يقض
الحاكم
بها
سقطت
شهادتهم
وان
حكم
بشهادتهم
ثم
رجعوا
لم
يفسخ
الحكم
وجوب
عليهم
ضمان
ما
تلفوه
بشهادتهم
ولا
يصح
الرجوع
الا
بحضور
الحاكم
واذا
شهد
شاهدان
بمال
فحكم
الحاكم
به
ثم
رجعا
ضمنتا
للمال
لشاهدا
عليه
فان
رجع
احدهما
ضمن
النصف
وان
شهد
بمال
ثلثة
فرجع
احدهم
لا
ضمان
عليه
فان
رجع
الاخر
ضمن
الراجعان
نصف
المال
وان
شهد
رجل
وامرأتان
فرجعت
امرأة
ضمن
ربح
الحق
وان
رجعتا
ضمنتا
نصف
الحق
وكو
شهد
رجل
وعشرون
نسوة
ثم
رجعت
ثمانية
لا
ضمان
عليهن
فان
رجعت
اخرى
كان
عليهن
ربح
الحق
فان
رجع
الرجل
والنساء
فلي
الرجل
سدس
الحق
وعلى
النساء
خمس
اسداس
الحق
عند
ابو
حنيفة
وقال
اعلى
الرجل
نصف
الحق
وعلى
النسوة
نصف
الحق
وان
شهد
شاهدان
على
امرأة
بنكاح
بمثل
مهرها
ثم
رجعا
لم
يضمنتا
وكذلك
ان
شهدا
على
رجل
بتزويج
امرأة
بمقدار
مهر
مثلها
ثم
رجعا
فان
شهدا
بكثر
من
مهر
ثم
رجعا
ضمنتا
الزيادة
وان
شهدا
ببيع
شيء
بمثل
القيمة
او
اكثر
ثم
رجعا
لم
يضمنتا

جلوسا ظاهر في المسجد ولا يقبل هدية الا من ذي رحم محمد منه او
 من جرت عادته قبل القضاء بمهادته ولا يحضر دعوة الا ان تكون عامة
 ويشهد الجنازة ويسود المريض ولا يضيف احد الخصمين دون
 خصم ولا يستوي بينهما في الجلوس والاقتبال ولا يسار احد منهما ولا يشير اليه
 لا يقبل حجة واذا ثبت الحق عند الحاكم وطلب الخصم حبس غريمه
 لم يجعل بحبسه واداه بدفعه عليه فاذا امتنع عن ذلك حبسه الحاكم
 في كل دين لزمه بدل العيال حصل في يده كمن المبيع ويدل القرض
 او التزمه يعقد كالمهر والكمالات ولا يحبس فيما سوى ذلك كعوض الغصون
 وارض الجنائز اذا قال انا فقير الا ان يثبت غريمه بالبينة ان له مالا
 فيحبس شهرين او ثلثة اشهر ثم يسأل عن حاله فان لم يظهر له مال خلى
 سبيله ولا يحول بينه وبين غرمائه بعد خروجه من السجن ويحبس
 الرجل في نفقة زوجته ولا يحبس الوالد في ولده الا اذا امتنع عن
 الانفاق عليه ويتوزق قضاء المرأة في كل شيء الا في الحدود والقصاص
 كشهادهما وتقبل كتابة القاضي الى القاضي في الحقوق اذ تشهد شاهدا
 عندنا فان شهد واعلى خصم حاضر حكم بالشهادة وكتب بحكم وان شهدوا
 بنفح خصم لم يحكم وكتب بالشهادة ليحكم المكتوب اليه ولا يقبل
 الكتابة الا بشهادة رجلين او رجل وامرأتين وتجب على القاضي ان يقرأ
 الكتاب عليهم ليعلموا ما فيه ثم يختمه وسلمه اليهم فان وصل الى القاضي
 المكتوب اليه لم يقبله الا بحضور الخصم واذا سلمه الشهود الكتاب اليه
 نظر الحاكم في صحة عرفان شاهد وان كان كتاب فلان القاضي وسلمه اليه
 فحسب حكم وقرأه عليهما وختمه فتحه الحاكم وقرأ على الخصم والزمه بما فيه

في كل دين لزمه بدل العيال حصل في يده كمن المبيع ويدل القرض
 او التزمه يعقد كالمهر والكمالات ولا يحبس فيما سوى ذلك كعوض الغصون
 وارض الجنائز اذا قال انا فقير الا ان يثبت غريمه بالبينة ان له مالا
 فيحبس شهرين او ثلثة اشهر ثم يسأل عن حاله فان لم يظهر له مال خلى
 سبيله ولا يحول بينه وبين غرمائه بعد خروجه من السجن ويحبس
 الرجل في نفقة زوجته ولا يحبس الوالد في ولده الا اذا امتنع عن
 الانفاق عليه ويتوزق قضاء المرأة في كل شيء الا في الحدود والقصاص
 كشهادهما وتقبل كتابة القاضي الى القاضي في الحقوق اذ تشهد شاهدا
 عندنا فان شهد واعلى خصم حاضر حكم بالشهادة وكتب بحكم وان شهدوا
 بنفح خصم لم يحكم وكتب بالشهادة ليحكم المكتوب اليه ولا يقبل
 الكتابة الا بشهادة رجلين او رجل وامرأتين وتجب على القاضي ان يقرأ
 الكتاب عليهم ليعلموا ما فيه ثم يختمه وسلمه اليهم فان وصل الى القاضي
 المكتوب اليه لم يقبله الا بحضور الخصم واذا سلمه الشهود الكتاب اليه
 نظر الحاكم في صحة عرفان شاهد وان كان كتاب فلان القاضي وسلمه اليه
 فحسب حكم وقرأه عليهما وختمه فتحه الحاكم وقرأ على الخصم والزمه بما فيه

في كل دين لزمه بدل العيال حصل في يده كمن المبيع ويدل القرض
 او التزمه يعقد كالمهر والكمالات ولا يحبس فيما سوى ذلك كعوض الغصون
 وارض الجنائز اذا قال انا فقير الا ان يثبت غريمه بالبينة ان له مالا
 فيحبس شهرين او ثلثة اشهر ثم يسأل عن حاله فان لم يظهر له مال خلى
 سبيله ولا يحول بينه وبين غرمائه بعد خروجه من السجن ويحبس
 الرجل في نفقة زوجته ولا يحبس الوالد في ولده الا اذا امتنع عن
 الانفاق عليه ويتوزق قضاء المرأة في كل شيء الا في الحدود والقصاص
 كشهادهما وتقبل كتابة القاضي الى القاضي في الحقوق اذ تشهد شاهدا
 عندنا فان شهد واعلى خصم حاضر حكم بالشهادة وكتب بحكم وان شهدوا
 بنفح خصم لم يحكم وكتب بالشهادة ليحكم المكتوب اليه ولا يقبل
 الكتابة الا بشهادة رجلين او رجل وامرأتين وتجب على القاضي ان يقرأ
 الكتاب عليهم ليعلموا ما فيه ثم يختمه وسلمه اليهم فان وصل الى القاضي
 المكتوب اليه لم يقبله الا بحضور الخصم واذا سلمه الشهود الكتاب اليه
 نظر الحاكم في صحة عرفان شاهد وان كان كتاب فلان القاضي وسلمه اليه
 فحسب حكم وقرأه عليهما وختمه فتحه الحاكم وقرأ على الخصم والزمه بما فيه

هذا هو الكتاب القاضى في الحدود والقصاص وليس القاضى ان يستحق
 على القتل الا ان يفوض ذلك اليه واذا فرغ من القاضى حكم الحاكم امضاءه
 الا ان يخالف الكتاب والسنة والاجماع بان يكون قولاً لا دليل عليه ولا
 يقضه القاضى على الغائب الا ان يحضر من يقوم مقام الغائب واذا حكم
 رجلان رجلاً ليحكم بينهما ورضيا بحكمه جاز اذا كان بصفة الحاكم ولا
 يجوز تحكيم الكافر والعبد والذمي والحدود في القذف والفسوق والنجس
 ولكل واحد من المحكمين ان يرجع ما لم يحكم عليه ما واذا حكم لزمهما ما
 اذا فرغ حكمه الى القاضى ان وافق مذهبه امضاه وان خالفه ابطاه
 ولا يجوز التحكيم في الحدود والقصاص ولو حكما في دم الخطأ فقتل بالذمة
 على العاقلة لا يجوز ويجوز للحكم ان يسمع البينة ويقضى بالنكول في
 حكم الحاكم لا بغيره وولده وزوجته باطل حكم القاضى كتاب
 القسم من ينفع للقاضى ان ينصب قاسماً يؤمره من بيت المال يقسم
 بين الناس بغير اجر فان لم يفعل نصب قاسماً يقسم باجر ويجب ان يكون
 عدلاً مأموناً عالماً بالقسمة ولا يغير القاضى على الناس على قسم واحد
 لا يترك القسام يشتركون في القسمة واجرة القسام على عدد الرؤس
 عند ابن حنيفة مائة الا على قدر الا نصباء واذا حضر الشراكاء عند القاضى
 وفي ايديهم دارا وضيعا ادعوا انهم ورثوها من فلان لم يقسمها القاضى
 عند ابن حنيفة حتى يقيموا البينة على موته وعدد الورثة وعند همام
 يقسم باعتدافهم ويذكر في كتاب القسمة انه قسمها بقولهم وان كان للمال
 المشترك سوء العقار ادعوا انه ميراث قسمه بالاتفاق باعتدافهم ولو اخطأ
 في العقار انهم اشتروه قسم بينهم وكذلك لو ذكر والمالك ولم يذكر

هذا هو الكتاب القاضى في الحدود والقصاص وليس القاضى ان يستحق
 على القتل الا ان يفوض ذلك اليه واذا فرغ من القاضى حكم الحاكم امضاءه
 الا ان يخالف الكتاب والسنة والاجماع بان يكون قولاً لا دليل عليه ولا
 يقضه القاضى على الغائب الا ان يحضر من يقوم مقام الغائب واذا حكم
 رجلان رجلاً ليحكم بينهما ورضيا بحكمه جاز اذا كان بصفة الحاكم ولا
 يجوز تحكيم الكافر والعبد والذمي والحدود في القذف والفسوق والنجس
 ولكل واحد من المحكمين ان يرجع ما لم يحكم عليه ما واذا حكم لزمهما ما
 اذا فرغ حكمه الى القاضى ان وافق مذهبه امضاه وان خالفه ابطاه
 ولا يجوز التحكيم في الحدود والقصاص ولو حكما في دم الخطأ فقتل بالذمة
 على العاقلة لا يجوز ويجوز للحكم ان يسمع البينة ويقضى بالنكول في
 حكم الحاكم لا بغيره وولده وزوجته باطل حكم القاضى كتاب
 القسم من ينفع للقاضى ان ينصب قاسماً يؤمره من بيت المال يقسم
 بين الناس بغير اجر فان لم يفعل نصب قاسماً يقسم باجر ويجب ان يكون
 عدلاً مأموناً عالماً بالقسمة ولا يغير القاضى على الناس على قسم واحد
 لا يترك القسام يشتركون في القسمة واجرة القسام على عدد الرؤس
 عند ابن حنيفة مائة الا على قدر الا نصباء واذا حضر الشراكاء عند القاضى
 وفي ايديهم دارا وضيعا ادعوا انهم ورثوها من فلان لم يقسمها القاضى
 عند ابن حنيفة حتى يقيموا البينة على موته وعدد الورثة وعند همام
 يقسم باعتدافهم ويذكر في كتاب القسمة انه قسمها بقولهم وان كان للمال
 المشترك سوء العقار ادعوا انه ميراث قسمه بالاتفاق باعتدافهم ولو اخطأ
 في العقار انهم اشتروه قسم بينهم وكذلك لو ذكر والمالك ولم يذكر

هذا هو الكتاب القاضى في الحدود والقصاص وليس القاضى ان يستحق
 على القتل الا ان يفوض ذلك اليه واذا فرغ من القاضى حكم الحاكم امضاءه
 الا ان يخالف الكتاب والسنة والاجماع بان يكون قولاً لا دليل عليه ولا
 يقضه القاضى على الغائب الا ان يحضر من يقوم مقام الغائب واذا حكم
 رجلان رجلاً ليحكم بينهما ورضيا بحكمه جاز اذا كان بصفة الحاكم ولا
 يجوز تحكيم الكافر والعبد والذمي والحدود في القذف والفسوق والنجس
 ولكل واحد من المحكمين ان يرجع ما لم يحكم عليه ما واذا حكم لزمهما ما
 اذا فرغ حكمه الى القاضى ان وافق مذهبه امضاه وان خالفه ابطاه
 ولا يجوز التحكيم في الحدود والقصاص ولو حكما في دم الخطأ فقتل بالذمة
 على العاقلة لا يجوز ويجوز للحكم ان يسمع البينة ويقضى بالنكول في
 حكم الحاكم لا بغيره وولده وزوجته باطل حكم القاضى كتاب
 القسم من ينفع للقاضى ان ينصب قاسماً يؤمره من بيت المال يقسم
 بين الناس بغير اجر فان لم يفعل نصب قاسماً يقسم باجر ويجب ان يكون
 عدلاً مأموناً عالماً بالقسمة ولا يغير القاضى على الناس على قسم واحد
 لا يترك القسام يشتركون في القسمة واجرة القسام على عدد الرؤس
 عند ابن حنيفة مائة الا على قدر الا نصباء واذا حضر الشراكاء عند القاضى
 وفي ايديهم دارا وضيعا ادعوا انهم ورثوها من فلان لم يقسمها القاضى
 عند ابن حنيفة حتى يقيموا البينة على موته وعدد الورثة وعند همام
 يقسم باعتدافهم ويذكر في كتاب القسمة انه قسمها بقولهم وان كان للمال
 المشترك سوء العقار ادعوا انه ميراث قسمه بالاتفاق باعتدافهم ولو اخطأ
 في العقار انهم اشتروه قسم بينهم وكذلك لو ذكر والمالك ولم يذكر

قَوْلُهُ فَاتَّخَذَ النَّبِيُّ لِحَبْلِهِ
 الْفَتْمَةَ اَلَا فَتْمَتُهُ فِي الْحَبْلَةِ
 لَا يَكُنْ فِي حَبْلٍ مَعَ الْفَتْمَةِ
 بَلْ يَزِدُّ اَصْحَابَ الْخِلَافَةِ اِيَّاهَا
 فَاتَّخَذَ لِحَبْلِهِ الْفَتْمَةَ
 قَوْلُهُ فَاتَّخَذَ لِحَبْلِهِ
 الْفَتْمَةَ اَلَا فَتْمَتُهُ فِي الْحَبْلَةِ
 لَا يَكُنْ فِي حَبْلٍ مَعَ الْفَتْمَةِ
 بَلْ يَزِدُّ اَصْحَابَ الْخِلَافَةِ اِيَّاهَا
 فَاتَّخَذَ لِحَبْلِهِ الْفَتْمَةَ

[illegible][illegible]

من الافرنجى يحسن خلق النصارى
الذين اكرمهم والادبوا
فيما داروا فيهم ان يكون
مخوفوا من اهلهم
والعاصفة الكبريتية
فيهم لانهم انكسروا
وقد ابلوا فيهم
الاولى ان ابلوا

يسئل في نصيب الآخر وان لم يكن من القسمة وان كان سفل لعلو له
او علو لا سفل له او سفل له علو قوم كل واحد عليهم وقسم القيمة
ولا يعتبر بعد ذلك وقيل عند ابن حنيفة من ذراع من سفل بذراعين
من علو واذا اختلف المتقاسمون فشهد القاسمان قيلت شبهة او قل
محمد لا تقبل واذا اذاعى ادهم الخلط وزعم ان ما اصابه شيان يدي
صاحب وقد استهدى على نفسه بالاستيقاض لم يصدق على ذلك الا
بينته وان قال استوفيت حتى بعد قال اخذت بعضه فالقول قول
خصمه مع يمينه وان قال اصابني الى موضع كذا فلم يسئل الي ولا يشهد
على نفسه بالاستيقاض وكذا بدش بكرة تحت النفا وفتحت القسمة واذا
استحق بعض نصيب احد مما بعينه لم تقسم القسمة عند ابن حنيفة
ويرجع بحصته من ذلك في نصيب شريكه وقال القسمة بالاسب
الأكراه الاكراه يثبت حكمه اذا حصل من يقد على ايفاء
ما توقع به سلطانا او لصا واذا كره الرجل على بيع ماله او على شراء
سلعة او على ان يقر لرجل بالعت او يوافق داره فان كرهه على ذلك لم يسل
او يضرب سديدا وبالحبس قباض او اشتري فهو بالخيار ان شاء مضم
البيع وان شاء فسخه ورجع بالمبيع وان كان قبض الثمن طوعا كالاجارة للمبيع
كما سلم المبيع طوعا وان قبض مكرها فليس باجارة وعليه رده ان كان
قائما في يده وان هلك المبيع في بد المشتري وهو غير مكره ضمنه للمالك
والمكره ان يضمن المكره وان كرهه على ان ياكل الميتة او يشرب
الحمر فأكره على ذلك بحبس او يضرب او يقيف لم يحل له ان يكره با
خاف منه على نفسه او عضوا من اعضائه فاذا خاف من ذلك وسعه

في كل واحد من القسمة وان لم يكن من القسمة وان كان سفل لعلو له
او علو لا سفل له او سفل له علو قوم كل واحد عليهم وقسم القيمة
ولا يعتبر بعد ذلك وقيل عند ابن حنيفة من ذراع من سفل بذراعين
من علو واذا اختلف المتقاسمون فشهد القاسمان قيلت شبهة او قل
محمد لا تقبل واذا اذاعى ادهم الخلط وزعم ان ما اصابه شيان يدي
صاحب وقد استهدى على نفسه بالاستيقاض لم يصدق على ذلك الا
بينته وان قال استوفيت حتى بعد قال اخذت بعضه فالقول قول
خصمه مع يمينه وان قال اصابني الى موضع كذا فلم يسئل الي ولا يشهد
على نفسه بالاستيقاض وكذا بدش بكرة تحت النفا وفتحت القسمة واذا
استحق بعض نصيب احد مما بعينه لم تقسم القسمة عند ابن حنيفة
ويرجع بحصته من ذلك في نصيب شريكه وقال القسمة بالاسب
الأكراه الاكراه يثبت حكمه اذا حصل من يقد على ايفاء
ما توقع به سلطانا او لصا واذا كره الرجل على بيع ماله او على شراء
سلعة او على ان يقر لرجل بالعت او يوافق داره فان كرهه على ذلك لم يسل
او يضرب سديدا وبالحبس قباض او اشتري فهو بالخيار ان شاء مضم
البيع وان شاء فسخه ورجع بالمبيع وان كان قبض الثمن طوعا كالاجارة للمبيع
كما سلم المبيع طوعا وان قبض مكرها فليس باجارة وعليه رده ان كان
قائما في يده وان هلك المبيع في بد المشتري وهو غير مكره ضمنه للمالك
والمكره ان يضمن المكره وان كرهه على ان ياكل الميتة او يشرب
الحمر فأكره على ذلك بحبس او يضرب او يقيف لم يحل له ان يكره با
خاف منه على نفسه او عضوا من اعضائه فاذا خاف من ذلك وسعه

في كل واحد من القسمة وان لم يكن من القسمة وان كان سفل لعلو له
او علو لا سفل له او سفل له علو قوم كل واحد عليهم وقسم القيمة
ولا يعتبر بعد ذلك وقيل عند ابن حنيفة من ذراع من سفل بذراعين
من علو واذا اختلف المتقاسمون فشهد القاسمان قيلت شبهة او قل
محمد لا تقبل واذا اذاعى ادهم الخلط وزعم ان ما اصابه شيان يدي
صاحب وقد استهدى على نفسه بالاستيقاض لم يصدق على ذلك الا
بينته وان قال استوفيت حتى بعد قال اخذت بعضه فالقول قول
خصمه مع يمينه وان قال اصابني الى موضع كذا فلم يسئل الي ولا يشهد
على نفسه بالاستيقاض وكذا بدش بكرة تحت النفا وفتحت القسمة واذا
استحق بعض نصيب احد مما بعينه لم تقسم القسمة عند ابن حنيفة
ويرجع بحصته من ذلك في نصيب شريكه وقال القسمة بالاسب
الأكراه الاكراه يثبت حكمه اذا حصل من يقد على ايفاء
ما توقع به سلطانا او لصا واذا كره الرجل على بيع ماله او على شراء
سلعة او على ان يقر لرجل بالعت او يوافق داره فان كرهه على ذلك لم يسل
او يضرب سديدا وبالحبس قباض او اشتري فهو بالخيار ان شاء مضم
البيع وان شاء فسخه ورجع بالمبيع وان كان قبض الثمن طوعا كالاجارة للمبيع
كما سلم المبيع طوعا وان قبض مكرها فليس باجارة وعليه رده ان كان
قائما في يده وان هلك المبيع في بد المشتري وهو غير مكره ضمنه للمالك
والمكره ان يضمن المكره وان كرهه على ان ياكل الميتة او يشرب
الحمر فأكره على ذلك بحبس او يضرب او يقيف لم يحل له ان يكره با
خاف منه على نفسه او عضوا من اعضائه فاذا خاف من ذلك وسعه

ان يقدم على ما اكره عليه ولا يجعل له ان يصبر على ما نكح عدوه فاز صبر
حتى واقع به ولم ياكل فهو اثم وان اكره على الكفر عياذا بالله تعالى او
سب النبي صلى الله عليه وسلم بغير اذى او ضربا او مجبوسا لم يكن ذلك
اكراما حتى يكره باخر يخاف على نفسه او على عضو من اعضائه في
يكون اكراما مطلقا فيسعد ان يظهر ما امر به ويؤدى فان اظهره
وقلبه مطمئن بالايمان فلا ثم عليه وان صبر حتى قتل ولم يظهر
الكفر كان واجرا وان اكره على اتلاف مال المسلم باخر يخاف منه
على نفسه او على عضو من اعضائه وسعد ان يفعل ذلك ولصاحب
المال ان يضمن المكره وان اكره يقتل على قتل غيره لم يسعد ان يقدم
عليه ويصبر حتى يقتل فان قتله كان اثما والقصاص على المكره
عند ابن خنيفة ومحمد وان اكره على طلاق امرأته وعتق عبده
ففعل وقم ما اكره عليه ويرجم على الذي اكرهه بقيمة العبد وينصف
من المرأة ان كان الطلاق قبل الدخول فان اكره على الزنا بما هو مكلف
فزنا واجب عليه الحد عند ابن خنيفة لان يكره السلطان وقال ارج
لا يلزمه الحد وان اكره على الردة لم تبين امرأته كتاب الشيس
الجهاد فرض على الكفاية واذا قام به فريق من الناس سقط من
الباقي وان لم يقيم به احد اثم جميع الناس بتركهم وقتال الكفار
واجب وان لم يتدوا به ولا يجب الجهاد على العبي ولا على المرأة ولا
العبد ولا على الاعمي ولا على المقعد فان هجم العدو على ابله واجب على
جميع الناس الدفع حتى تخرج المرأة بغير اذن زوجها والعبد بغير اذن
المولى واذا دخل المسلمون في دار الحرب فحاصروا مدينة او حصنا

[illegible]

19A

[illegible]

۱
 ۲
 ۳
 ۴
 ۵
 ۶
 ۷
 ۸
 ۹
 ۱۰
 ۱۱
 ۱۲
 ۱۳
 ۱۴
 ۱۵
 ۱۶
 ۱۷
 ۱۸
 ۱۹
 ۲۰
 ۲۱
 ۲۲
 ۲۳
 ۲۴
 ۲۵
 ۲۶
 ۲۷
 ۲۸
 ۲۹
 ۳۰
 ۳۱
 ۳۲
 ۳۳
 ۳۴
 ۳۵
 ۳۶
 ۳۷
 ۳۸
 ۳۹
 ۴۰
 ۴۱
 ۴۲
 ۴۳
 ۴۴
 ۴۵
 ۴۶
 ۴۷
 ۴۸
 ۴۹
 ۵۰
 ۵۱
 ۵۲
 ۵۳
 ۵۴
 ۵۵
 ۵۶
 ۵۷
 ۵۸
 ۵۹
 ۶۰
 ۶۱
 ۶۲
 ۶۳
 ۶۴
 ۶۵
 ۶۶
 ۶۷
 ۶۸
 ۶۹
 ۷۰
 ۷۱
 ۷۲
 ۷۳
 ۷۴
 ۷۵
 ۷۶
 ۷۷
 ۷۸
 ۷۹
 ۸۰
 ۸۱
 ۸۲
 ۸۳
 ۸۴
 ۸۵
 ۸۶
 ۸۷
 ۸۸
 ۸۹
 ۹۰
 ۹۱
 ۹۲
 ۹۳
 ۹۴
 ۹۵
 ۹۶
 ۹۷
 ۹۸
 ۹۹
 ۱۰۰

[illegible]

۱۰۰
 ۱۰۱
 ۱۰۲
 ۱۰۳
 ۱۰۴
 ۱۰۵
 ۱۰۶
 ۱۰۷
 ۱۰۸
 ۱۰۹
 ۱۱۰
 ۱۱۱
 ۱۱۲
 ۱۱۳
 ۱۱۴
 ۱۱۵
 ۱۱۶
 ۱۱۷
 ۱۱۸
 ۱۱۹
 ۱۲۰
 ۱۲۱
 ۱۲۲
 ۱۲۳
 ۱۲۴
 ۱۲۵
 ۱۲۶
 ۱۲۷
 ۱۲۸
 ۱۲۹
 ۱۳۰
 ۱۳۱
 ۱۳۲
 ۱۳۳
 ۱۳۴
 ۱۳۵
 ۱۳۶
 ۱۳۷
 ۱۳۸
 ۱۳۹
 ۱۴۰
 ۱۴۱
 ۱۴۲
 ۱۴۳
 ۱۴۴
 ۱۴۵
 ۱۴۶
 ۱۴۷
 ۱۴۸
 ۱۴۹
 ۱۵۰
 ۱۵۱
 ۱۵۲
 ۱۵۳
 ۱۵۴
 ۱۵۵
 ۱۵۶
 ۱۵۷
 ۱۵۸
 ۱۵۹
 ۱۶۰
 ۱۶۱
 ۱۶۲
 ۱۶۳
 ۱۶۴
 ۱۶۵
 ۱۶۶
 ۱۶۷
 ۱۶۸
 ۱۶۹
 ۱۷۰
 ۱۷۱
 ۱۷۲
 ۱۷۳
 ۱۷۴
 ۱۷۵
 ۱۷۶
 ۱۷۷
 ۱۷۸
 ۱۷۹
 ۱۸۰
 ۱۸۱
 ۱۸۲
 ۱۸۳
 ۱۸۴
 ۱۸۵
 ۱۸۶
 ۱۸۷
 ۱۸۸
 ۱۸۹
 ۱۹۰
 ۱۹۱
 ۱۹۲
 ۱۹۳
 ۱۹۴
 ۱۹۵
 ۱۹۶
 ۱۹۷
 ۱۹۸
 ۱۹۹
 ۲۰۰
 ۲۰۱
 ۲۰۲
 ۲۰۳
 ۲۰۴
 ۲۰۵
 ۲۰۶
 ۲۰۷
 ۲۰۸
 ۲۰۹
 ۲۱۰
 ۲۱۱
 ۲۱۲
 ۲۱۳
 ۲۱۴
 ۲۱۵
 ۲۱۶
 ۲۱۷
 ۲۱۸
 ۲۱۹
 ۲۲۰
 ۲۲۱
 ۲۲۲
 ۲۲۳
 ۲۲۴
 ۲۲۵
 ۲۲۶
 ۲۲۷
 ۲۲۸
 ۲۲۹
 ۲۳۰
 ۲۳۱
 ۲۳۲
 ۲۳۳
 ۲۳۴
 ۲۳۵
 ۲۳۶
 ۲۳۷
 ۲۳۸
 ۲۳۹
 ۲۴۰
 ۲۴۱
 ۲۴۲
 ۲۴۳
 ۲۴۴
 ۲۴۵
 ۲۴۶
 ۲۴۷
 ۲۴۸
 ۲۴۹
 ۲۵۰
 ۲۵۱
 ۲۵۲
 ۲۵۳
 ۲۵۴
 ۲۵۵
 ۲۵۶
 ۲۵۷
 ۲۵۸
 ۲۵۹
 ۲۶۰
 ۲۶۱
 ۲۶۲
 ۲۶۳
 ۲۶۴
 ۲۶۵
 ۲۶۶
 ۲۶۷
 ۲۶۸
 ۲۶۹
 ۲۷۰
 ۲۷۱
 ۲۷۲
 ۲۷۳
 ۲۷۴
 ۲۷۵
 ۲۷۶
 ۲۷۷
 ۲۷۸
 ۲۷۹
 ۲۸۰
 ۲۸۱
 ۲۸۲
 ۲۸۳
 ۲۸۴
 ۲۸۵
 ۲۸۶
 ۲۸۷
 ۲۸۸
 ۲۸۹
 ۲۹۰
 ۲۹۱
 ۲۹۲
 ۲۹۳
 ۲۹۴
 ۲۹۵
 ۲۹۶
 ۲۹۷
 ۲۹۸
 ۲۹۹
 ۳۰۰
 ۳۰۱
 ۳۰۲
 ۳۰۳
 ۳۰۴
 ۳۰۵
 ۳۰۶
 ۳۰۷
 ۳۰۸
 ۳۰۹
 ۳۱۰
 ۳۱۱
 ۳۱۲
 ۳۱۳
 ۳۱۴
 ۳۱۵
 ۳۱۶
 ۳۱۷
 ۳۱۸
 ۳۱۹
 ۳۲۰
 ۳۲۱
 ۳۲۲
 ۳۲۳
 ۳۲۴
 ۳۲۵
 ۳۲۶
 ۳۲۷
 ۳۲۸
 ۳۲۹
 ۳۳۰
 ۳۳۱
 ۳۳۲
 ۳۳۳
 ۳۳۴
 ۳۳۵
 ۳۳۶
 ۳۳۷
 ۳۳۸
 ۳۳۹
 ۳۴۰
 ۳۴۱
 ۳۴۲
 ۳۴۳
 ۳۴۴
 ۳۴۵
 ۳۴۶
 ۳۴۷
 ۳۴۸
 ۳۴۹
 ۳۵۰
 ۳۵۱
 ۳۵۲
 ۳۵۳
 ۳۵۴
 ۳۵۵
 ۳۵۶
 ۳۵۷
 ۳۵۸
 ۳۵۹
 ۳۶۰
 ۳۶۱
 ۳۶۲
 ۳۶۳
 ۳۶۴
 ۳۶۵
 ۳۶۶
 ۳۶۷
 ۳۶۸
 ۳۶۹
 ۳۷۰
 ۳۷۱
 ۳۷۲
 ۳۷۳
 ۳۷۴
 ۳۷۵
 ۳۷۶
 ۳۷۷
 ۳۷۸
 ۳۷۹
 ۳۸۰
 ۳۸۱
 ۳۸۲
 ۳۸۳
 ۳۸۴
 ۳۸۵
 ۳۸۶
 ۳۸۷
 ۳۸۸
 ۳۸۹
 ۳۹۰
 ۳۹۱
 ۳۹۲
 ۳۹۳
 ۳۹۴
 ۳۹۵
 ۳۹۶
 ۳۹۷
 ۳۹۸
 ۳۹۹
 ۴۰۰
 ۴۰۱
 ۴۰۲
 ۴۰۳
 ۴۰۴
 ۴۰۵
 ۴۰۶
 ۴۰۷
 ۴۰۸
 ۴۰۹
 ۴۱۰
 ۴۱۱
 ۴۱۲
 ۴۱۳
 ۴۱۴
 ۴۱۵
 ۴۱۶
 ۴۱۷
 ۴۱۸
 ۴۱۹
 ۴۲۰
 ۴۲۱
 ۴۲۲
 ۴۲۳
 ۴۲۴
 ۴۲۵
 ۴۲۶
 ۴۲۷
 ۴۲۸
 ۴۲۹
 ۴۳۰
 ۴۳۱
 ۴۳۲
 ۴۳۳
 ۴۳۴
 ۴۳۵
 ۴۳۶
 ۴۳۷
 ۴۳۸
 ۴۳۹
 ۴۴۰
 ۴۴۱
 ۴۴۲
 ۴۴۳
 ۴۴۴
 ۴۴۵
 ۴۴۶
 ۴۴۷
 ۴۴۸
 ۴۴۹
 ۴۵۰
 ۴۵۱
 ۴۵۲
 ۴۵۳
 ۴۵۴
 ۴۵۵
 ۴۵۶
 ۴۵۷
 ۴۵۸
 ۴۵۹
 ۴۶۰
 ۴۶۱
 ۴۶۲
 ۴۶۳
 ۴۶۴
 ۴۶۵
 ۴۶۶
 ۴۶۷
 ۴۶۸
 ۴۶۹
 ۴۷۰
 ۴۷۱

ولا يقولون ولا يملكون ومن أسلم منهم في دار الحرب أحرز بإسلامه
نفسه وأمواله وأولاده الصغار وكذلك كل مال هو في يده أو ودیعة
عند مسلم أو ذی فأن ظهر ناعی دار الحرب فعقاره فی وكن ذلك
زوجته فی وعلما وأولاده الكبار فی ولا ينبغي ان يباع السلام
من اهل الحرب ولا يجر اليهم ولا يهادون بالأسارى عند أبي حنيفة
وعند مالك يهادون بهم أسارى المسلمين ولا يهادون من عليهم وإذا
فتح الامام بلدة عنوة فهو بالخيار ان شاء أقر اهله عليه ووضع الجزية
عليهم وعلى أراضيهم الخراج وهو في الأسارى بالخيار ان شاء قتلهم
وان شاء استرقمهم وان شاء تركهم احرارا ذمة للمسلمين ولا يجوز ان يرد
الى دار الحرب وإذا اراد الامام العود الى دار الاسلام ومعه مواش
فلم يقدر على نقلها ذبحها وأخرجها ولا يعقرها ولا يتركها ولا يجوز قتلها
الغنيمة في دار الحرب حتى يخرجها الى دار الاسلام والرد والمقاتل
في العسكر سواء وإذا أحقهم مدد في دار الحرب قبل ان
يخرجوا الغنيمة الى دار الاسلام شاركوهم فيها ولا حق لأهل سوق
العسكر من الغنيمة إلا ان يقاتلوا وإذا امن رجل حرا وامرأة حرة
كافرا او جماعة او اهل حصن او مدينة صر امانهم ولم يجز لاحد من
المسلمين قتلهم الا ان يكون في ذلك مفسدة فينبذ اليهم الامام ولا
لا يجوز امان الذمي والاسير والتجار الذي يدخل عليهم ولا يجوز
امان العبد المجور عند أبي حنيفة الا ان يأذن له المولى بالقتال
وقال مالك يصح امانه وإذا غلب الترك على الروم فبسوم واخذوا اموالهم
واخذوا بها بدارهم ملكوها فان غلبنا على الترك حل لنا ما نجد من

اے مولانا کرم قاری
 اوس فیاض و غنی قاتل کلمہ
 دران جاغی بہ فضل و کمال
 درموج جہان در ازل و احوال
 بہ خفہ و چیل و زواریں خفیدہ
 در ایست ازل و شے قریب
 مود و موالی بہ نیست و بود
 در کل و کمال علی الترتیب
 لا شیت علی الصفا و الجمال
 در باب و زبانی بر ہم الی وارب
 قلوب و جہم کسے سنجیدگی و سلو
 اولاد و حبیب و جہم

[illegible][illegible]

والله اعلم بالصواب

[illegible]

[illegible]

ذلك وان غلبوا على اموالنا وارضنا وها بدارهم ملكوها فان قُتِر عليهم
المسلمون ووجدوا المالكين قبل القسمة فيهم بغير شيء وانما
وحدوها بعد القسمة احدوها بالقيمة ان احبوا ذلك وان دخل
دار الحرب تاجر فاشترى وادخره الى دار الاسلام فما كره الاول
بالخيار ان شاء اخذ بالتمن الذي اشتراه التاجر وان شاء ترك و
لا يملك اهل الحرب بالغلبة مدبرنا واهبات اولادنا ومكائنا واحدا
وتملك عليهم جميع ذلك واذا بقى عبد المسلم في غل عليهم
فاخذوه لا يملكونه عند ابي حنيفة وعندنا يملكونه واذا اذبحوا
اليهم فاخذوه ملكوه واذا لم يكن للامام حوله يحمل عليها الغنائم
قسمها بين الغانين قسمة ايداع ليعملوها الى دار الاسلام ثم يرجعها
منهم ثم يقسم قسمة ملك ولا يجوز بيع الغنائم قبل القسمة بين الغانين
وزنات من الغانين في دار الحرب فلا حق ليه في الغنيمة وان مات
بعد اخراجها الى دار الاسلام فنصيبه او ورثته ولا بأس بان ينقل الامام
في حال القتال او يخرج من النقل على القتال فيقول من قتل قتيلا فله
سلبه او يقول للسرية قد جعلت لكم الربيع بعد الخمس ولا ينقل بعد
احراز الغنيمة بدار الاسلام الا من الخمس واذا لم يجمل السلب للقاتل
فهو من جملة الغنيمة والقاتل وغيره يساوي والسلب ما على المقتول من
ثيابه وسلاحه ومركبه ودون ما معه من الذهب والفضة واذا
خرج المسلمون من دار الحرب لم يجز لهم ان يعلفوا من الغنيمة ولا ياكلوا
منها ومن فضل ما علف او طعام رده الى الغنيمة ويقسم الامام الغنيمة
فيخرج خمساها ويقسم اربعة اخماس بين الغانين للفارس سمان و

[illegible]

توضیح کے لئے یہاں اشارہ ہے کہ ان تمام چیزوں کو جو اس کتاب میں مذکور ہیں، ان کی اصل حالت میں ہی تھیں۔

للرجل سهم ولا يسهم الا بفرس واحد والبراذين والعتاق فيه سواء
 لا سهم للمراحلة ولا للبغل ومن دخل دار الحرب فارسا ثقت ففرسه
 استحق سهم فرس ولو دخل مراكب لا ثقت فاشتري فرسا استحق سهم الرجل
 ولا سهم لملوك ولا لامراء ولا ذمي ولا صبي ولكن يرخص لهم على حسب ما
 يرى الامام واما الخمس فانه يقسم على ثلاثة اسهم سهم لليتامى وسهم
 للمساكين وسهم لابن السبيل يدخل فقراء ذوى القربى فيهم ويقدمون
 ولا يدفع الى اغنيائهم شيئا واما ذكر الله تعالى في الخمس فانه هو لا فتاح
 الكلام تبركا باسمه وسهم النبي عليه السلام سقط بموته كما سقط الصفة
 وسهم ذوى القربى كانوا يستحقونه في زمن النبي عليه السلام بالنصرة
 وبعدده بالفقر واذا دخل الواحد والاثنان في دار الحرب متعادين
 بخير اذن الامام فاخذوا شيئا لمخمس وان دخلت جماعة ممتنعين
 فاخذوا شيئا لمخمس وان لم ياذن لهم الامام واذا دخل المسلم دار
 الحرب تاجرا بامان فلا يحل له ان يتعرض بشيء من امواله ولا من
 دماهم وان غدر بهم واخذ شيئا وخرج ملكه ملكا مخطورا ويوم
 ان يتصدق به واذا دخل الحربي اليها مستامنا لم يمكن ان يقيم
 في دارنا سنة ويقول له الامام ان اقتت تمام السنة وضعت
 عليك الجزية فان اقام اخذت منه الجزية وان ادى الجزية
 صار ذميا فلا يترك ان يرجع الى دار الحرب وان عاد الى دار الحرب
 وترك وديعة عند مسلم او ذمي او ديني في ذمتهم فقد صار ذميا
 مباحا بالعود الى الحرب وما كان في دار الاسلام من ماله فهو على
 خطر فان اسرا وقتل سقطت ديونته وصارت الوديعة فينا وما

لا يجوز ان يذبح في دار الحرب
 لا يجوز ان يذبح في دار الحرب
 لا يجوز ان يذبح في دار الحرب
 لا يجوز ان يذبح في دار الحرب

لا يجوز ان يذبح في دار الحرب
 لا يجوز ان يذبح في دار الحرب
 لا يجوز ان يذبح في دار الحرب
 لا يجوز ان يذبح في دار الحرب

لا يجوز ان يذبح في دار الحرب
 لا يجوز ان يذبح في دار الحرب
 لا يجوز ان يذبح في دار الحرب
 لا يجوز ان يذبح في دار الحرب

لا يجوز ان يذبح في دار الحرب
 لا يجوز ان يذبح في دار الحرب
 لا يجوز ان يذبح في دار الحرب
 لا يجوز ان يذبح في دار الحرب

بسم الله الرحمن الرحيم
الحمد لله رب العالمين
والصلاة والسلام على
سيدنا محمد وآله الطاهرين
الطيبين الطاهرين
الذين هم خيرة البرية
الجميعين

كتاب الجزية الجزية على فريين جزية توضع بالترخيص
والصلح فيقد ربح حسب ما يفتح عليه الاتفاق وجزية توضع ابتداء اذا
غلب الامام على الكفار وقترهم على اسلادكم فيضع على الغنى الظاهر في
كل سنة ثمانية واربعون درهما ياخذ منهم في كل شهر اربعة دراهم
على المتوسط الحال اربعة وعشرين درهما في كل شهر درهمين وعلى
الفقير المعقل اثني عشر درهما في كل شهر درهم وتوضع الجزية على اهل
الكتاب والمجوسي وعبدة الاوثان من العجم ولا توضع الجزية على
عبدة الاوثان من العرب ولا على المرتد ولا جزية على امرأة ولا على
صبي ولا زمن ولا اعمى ولا فقير غير معقل ولا على الراهب الذي
لا يحاط الناس ومن السلم وعليه جزية او مات كافرا سقطت عنه
وان اجتمع الحوكان تداخلت الجزيتان ولا يجوز احداث ولا كنيسة
في دار الاسلام وان اتهم من البيع او الكنائس القديمة اعادوها
ويؤخذ اهل الذمة بالتميز عن المسلمين في زيهم ومركبهم وسرهم
وقلائسهم ولا يكون الخيل ولا يحملون السلاح ومن امتنع عن الجزية
او قتل مسلما او سب النبي عليه السلام او زنى بمسلمة لم ينقض عهده
الا ان يلحق بدار الحرب او يغلبون على موضع فيجاءوننا واذا اردت
المسلم عرض عليه الاسلام وان كانت له شبهة كشفت عنه ويجبس
ثلاثة ايام فان اسلم فيه ما والا قتل فان قتله قاتل قبل عرض الاسلام
عليه كره ذلك ولا شيء على القتال واما المرتدة فلا تقتل ولكن تجبس
حتى تسلم او ماتت ويحول ملك المرتدة عن امواله بدو تروا الا سو قوا
فان اسلم عادت الى حالها وازمات او قتل على ردة انتقل ما اكتسبه

الحاكم

الجزية على فريين جزية توضع بالترخيص
والصلح فيقد ربح حسب ما يفتح عليه الاتفاق وجزية توضع ابتداء اذا
غلب الامام على الكفار وقترهم على اسلادكم فيضع على الغنى الظاهر في
كل سنة ثمانية واربعون درهما ياخذ منهم في كل شهر اربعة دراهم
على المتوسط الحال اربعة وعشرين درهما في كل شهر درهمين وعلى
الفقير المعقل اثني عشر درهما في كل شهر درهم وتوضع الجزية على اهل
الكتاب والمجوسي وعبدة الاوثان من العجم ولا توضع الجزية على
عبدة الاوثان من العرب ولا على المرتد ولا جزية على امرأة ولا على
صبي ولا زمن ولا اعمى ولا فقير غير معقل ولا على الراهب الذي
لا يحاط الناس ومن السلم وعليه جزية او مات كافرا سقطت عنه
وان اجتمع الحوكان تداخلت الجزيتان ولا يجوز احداث ولا كنيسة
في دار الاسلام وان اتهم من البيع او الكنائس القديمة اعادوها
ويؤخذ اهل الذمة بالتميز عن المسلمين في زيهم ومركبهم وسرهم
وقلائسهم ولا يكون الخيل ولا يحملون السلاح ومن امتنع عن الجزية
او قتل مسلما او سب النبي عليه السلام او زنى بمسلمة لم ينقض عهده
الا ان يلحق بدار الحرب او يغلبون على موضع فيجاءوننا واذا اردت
المسلم عرض عليه الاسلام وان كانت له شبهة كشفت عنه ويجبس
ثلاثة ايام فان اسلم فيه ما والا قتل فان قتله قاتل قبل عرض الاسلام
عليه كره ذلك ولا شيء على القتال واما المرتدة فلا تقتل ولكن تجبس
حتى تسلم او ماتت ويحول ملك المرتدة عن امواله بدو تروا الا سو قوا
فان اسلم عادت الى حالها وازمات او قتل على ردة انتقل ما اكتسبه

في حال الاسلام الى ورثته من المسلمين وما اكتسبه في حال ردته فهو
 فوقي وقال ابو يوسف ومحمد كلاهما ميراث وان لحق بدار الحرب
 مرد او حكم الحاكم بلحاقة عتق مدبره وامهات اولاده وحلت
 الديون التي عليه وانتقل ما اكتسبه في حال الاسلام الى ورثته من
 المسلمين وتقتضه الديون التي لزمته في حال الاسلام بما اكتسبه في
 حال الاسلام عند ابي حنيفة ومما لزمه من الديون في حال ردته
 تقتضي ما اكتسبه في حال ردته وعندهما يقتضيه جميع ديونه من اي
 كسب كان وما بقي لورثته وما باعه واشتراه او تصرف فيه من امواله
 في حال ردته فهو موقوف ان اسلم صحت عتقه وان مات او قتل
 او لحق بدار الحرب بطلت وان عاد المرتد بعد الحكم بلحاقة الى دار
 الاسلام مسلما فموجوده في يد ورثته من ماله بعينه اخذ والمرتبة
 اذ انصرفت في ماله حال ردتها جاز تصرفها الا النكاح والذم ولا ان
 ونصارى من بني تغلب يؤخذ من اموالهم ضعف ما يؤخذ من المسلمين
 من الزكاة ويؤخذ من نساءهم ولا يؤخذ من صبيانهم كالزكوة وما
 جباهه الا امام من الخراج والجزية واموال بني تغلب وما اهداه اهل
 الحرب الى الامام فيصرف في مصالح المسلمين فيسدد به الثغور ويشتري
 القناطر والجسور ويعطي قضاة المسلمين وعلمائهم وعما لهم ما
 يكفيهم ويدفع منه رزاق المقاتلة وذرايعهم **باب البغاة**
 واذا تغلب قوم من المسلمين على بلاد وخرجوا عن اطاعة الامام دعاهم
 الى الجماعة وكشف شبهتهم ولا يبدى ابقائهم حتى يبدوا فان بدوا فاقامهم
 حتى يفرق جمعهم فان كان لهم فئة محزنة على جريحهم واتباع مواليهم وان

في حال الاسلام الى ورثته من المسلمين وما اكتسبه في حال ردته فهو
 فوقي وقال ابو يوسف ومحمد كلاهما ميراث وان لحق بدار الحرب
 مرد او حكم الحاكم بلحاقة عتق مدبره وامهات اولاده وحلت
 الديون التي عليه وانتقل ما اكتسبه في حال الاسلام الى ورثته من
 المسلمين وتقتضه الديون التي لزمته في حال الاسلام بما اكتسبه في
 حال الاسلام عند ابي حنيفة ومما لزمه من الديون في حال ردته
 تقتضي ما اكتسبه في حال ردته وعندهما يقتضيه جميع ديونه من اي
 كسب كان وما بقي لورثته وما باعه واشتراه او تصرف فيه من امواله
 في حال ردته فهو موقوف ان اسلم صحت عتقه وان مات او قتل
 او لحق بدار الحرب بطلت وان عاد المرتد بعد الحكم بلحاقة الى دار
 الاسلام مسلما فموجوده في يد ورثته من ماله بعينه اخذ والمرتبة
 اذ انصرفت في ماله حال ردتها جاز تصرفها الا النكاح والذم ولا ان
 ونصارى من بني تغلب يؤخذ من اموالهم ضعف ما يؤخذ من المسلمين
 من الزكاة ويؤخذ من نساءهم ولا يؤخذ من صبيانهم كالزكوة وما
 جباهه الا امام من الخراج والجزية واموال بني تغلب وما اهداه اهل
 الحرب الى الامام فيصرف في مصالح المسلمين فيسدد به الثغور ويشتري
 القناطر والجسور ويعطي قضاة المسلمين وعلمائهم وعما لهم ما
 يكفيهم ويدفع منه رزاق المقاتلة وذرايعهم **باب البغاة**
 واذا تغلب قوم من المسلمين على بلاد وخرجوا عن اطاعة الامام دعاهم
 الى الجماعة وكشف شبهتهم ولا يبدى ابقائهم حتى يبدوا فان بدوا فاقامهم
 حتى يفرق جمعهم فان كان لهم فئة محزنة على جريحهم واتباع مواليهم وان

في حال الاسلام الى ورثته من المسلمين وما اكتسبه في حال ردته فهو
 فوقي وقال ابو يوسف ومحمد كلاهما ميراث وان لحق بدار الحرب
 مرد او حكم الحاكم بلحاقة عتق مدبره وامهات اولاده وحلت
 الديون التي عليه وانتقل ما اكتسبه في حال الاسلام الى ورثته من
 المسلمين وتقتضه الديون التي لزمته في حال الاسلام بما اكتسبه في
 حال الاسلام عند ابي حنيفة ومما لزمه من الديون في حال ردته
 تقتضي ما اكتسبه في حال ردته وعندهما يقتضيه جميع ديونه من اي
 كسب كان وما بقي لورثته وما باعه واشتراه او تصرف فيه من امواله
 في حال ردته فهو موقوف ان اسلم صحت عتقه وان مات او قتل
 او لحق بدار الحرب بطلت وان عاد المرتد بعد الحكم بلحاقة الى دار
 الاسلام مسلما فموجوده في يد ورثته من ماله بعينه اخذ والمرتبة
 اذ انصرفت في ماله حال ردتها جاز تصرفها الا النكاح والذم ولا ان
 ونصارى من بني تغلب يؤخذ من اموالهم ضعف ما يؤخذ من المسلمين
 من الزكاة ويؤخذ من نساءهم ولا يؤخذ من صبيانهم كالزكوة وما
 جباهه الا امام من الخراج والجزية واموال بني تغلب وما اهداه اهل
 الحرب الى الامام فيصرف في مصالح المسلمين فيسدد به الثغور ويشتري
 القناطر والجسور ويعطي قضاة المسلمين وعلمائهم وعما لهم ما
 يكفيهم ويدفع منه رزاق المقاتلة وذرايعهم **باب البغاة**
 واذا تغلب قوم من المسلمين على بلاد وخرجوا عن اطاعة الامام دعاهم
 الى الجماعة وكشف شبهتهم ولا يبدى ابقائهم حتى يبدوا فان بدوا فاقامهم
 حتى يفرق جمعهم فان كان لهم فئة محزنة على جريحهم واتباع مواليهم وان

[illegible]

من كان له دين عليه او دين له
 من كان له دين عليه او دين له
 من كان له دين عليه او دين له
 من كان له دين عليه او دين له

من اهل الفتنة ولا باس بسبع العنب والعصير من يعلم انه يتخذ
 خيرا كتاب الوصايا الوصية غير واجبة وهي مستحبة
 ولا يجوز الوصية لو ارثه الا ان يحيزه الورثة ولا يجوز بما زاد
 على الثلث ولا يجوز للقاتل ويجوز ان يوصي الكافر للمسلم والمسلم
 للكافر وقبول الوصية بعد الموت فان قبلها الموصى له في
 حال حيوة او رد هاف ذلك باطل ويستحب ان يوصى الانسان
 بدو الثلث واذا وصى من رجل الى رجل قبل الوصى في وجه الموصى
 ورد هاف في غير وجهه فليس رد وان رد هاف في وجهه فهو رد ولو
 به يملك بالقبول الا في مسألة واحدة وهو ان يموت الموصى
 يموت الموصى لم قبل القبول فيدخل الموصى في ملك ورثته ومن
 اوصى الى العبد او كافرا فاسق اخرجهم القاضي من الوصية و
 نصب غيرهم ومن اوصى الى عبيد نفسه وفي الورثة كبار لا تصح
 الوصية ومن اوصى الى من يعجز عن القيام بالوصية ضم اليه القاضي
 غيره ومن اوصى الى اثنين لم يحز لاحد مما ان يتصرف دون صاحبه
 عند ابي حنيفة ومحمد الا في شراء الكفن وتجهيز الميت وطعام
 الصغار وكسوتهم ورد الوديعة وقضاء الدين وتقيد وصية
 بعينها واعتاق عبيد بعينه والخصومة في حقوق الميت وقال ابو يوسف
 فعل احد هما كفعلا جميعا ومن اوصى لرجل ثلث ماله والاخر ثلث
 ماله ايضا ولم يحز الورثة فالثلث بينهما نصفان وان اوصى
 لاحد هما بالثلث والاخر بالسدس ولم يحز الورثة فالثلث بينهما
 اثلاثا فان اوصى لاحد هما بجميع ماله والاخر بثلثه فلم يحز

من كان له دين عليه او دين له
 من كان له دين عليه او دين له
 من كان له دين عليه او دين له
 من كان له دين عليه او دين له

١٤٥

من كان له دين عليه او دين له
 من كان له دين عليه او دين له
 من كان له دين عليه او دين له
 من كان له دين عليه او دين له

من كان له دين عليه او دين له
 من كان له دين عليه او دين له
 من كان له دين عليه او دين له
 من كان له دين عليه او دين له

فالوصية لكل ذي رحم محرم من امراته ومن اوصى لا تختارها فالوصية
 لزوج كل ذي رحم محرم منه ومن اوصى لا قابله فالوصية للاقرب
 من كل ذي رحم محرم عنه ولا يدخل فيهم الوالد ولا الولد ويكون
 للابنتين فصاعدا وكذا اوصى بذلك وله عمان وخالان فالوصية
 لعميه عند ابي خيفته وعندهما بينهما ارباعا وان كان عم وخالان
 فالعم النصف والخالان النصف وقالوا الوصية لكل من يشاء اقصيه
 اب في الاسلام القريب والبعيد والذكر والانثى فيه سواء ومن اوصى
 لرسول ثلث دراهم او بثلاث غنم فهلك ثلثا ذاك وبقي ثلثته وهو
 يخرج من ثلث ما بقي من ماله فله جميع ما بقي وان كان اوصى له بثلاث
 ثياب فهلك ثلثا ذاك وبقي ثلثته وهو يخرج من ثلث ما بقي من
 ماله لم يستحق الا ثلث الباقي من الثياب ومن اوصى لرجل
 بالالف دينم وله مال عين ودين فان خرج الالف من ثلث العين
 دفع الى الموصى له وان لم يخرج دفع اليه ثلث العين وكلما خرج
 شيء من الدين اخذ ثلثه حتى يستوفي الالف ولا يجوز الوصية
 للحمل وبالحمل اذا وضع اكثر من ستة اشهر ويجوز الوصية للحمل و
 بالحمل اذا وضع اقل من ستة اشهر من يوم الوصية وان اوصى لرجل
 بجارية الا حلها صحت الوصية ولا يستثناء ومن اوصى لرجل بجارية فولدت
 بعد موت الموصى ولد او كلاهما يخرجان من الثلث فهما للموصى له و
 ان لم يخرجهما من الثلث ضرب بالثلث فاخذ بالحصة منها في قول ابي
 يوسف وجمعه وقال ابو حنيفة يأخذ من الام فان فضل شيء اخذه
 من الولد ويجوز الوصية بخدمة عبده وسكنى داره سنين معلومة

[illegible]

فقد استقرت في كنفه
والله اعلم بالصواب

لا اله الا الله محمد رسول الله
 اللهم صل على سيدنا محمد وعلى
 آله وصحبه وسلم

[illegible][illegible]

بہشت قرار دے گا۔ نیز ایسی ہی جہان آبادی کا علیہ السلام

ج ۱
 ج ۲
 ج ۳
 ج ۴
 ج ۵
 ج ۶
 ج ۷
 ج ۸
 ج ۹
 ج ۱۰
 ج ۱۱
 ج ۱۲
 ج ۱۳
 ج ۱۴
 ج ۱۵
 ج ۱۶
 ج ۱۷
 ج ۱۸
 ج ۱۹
 ج ۲۰
 ج ۲۱
 ج ۲۲
 ج ۲۳
 ج ۲۴
 ج ۲۵
 ج ۲۶
 ج ۲۷
 ج ۲۸
 ج ۲۹
 ج ۳۰
 ج ۳۱
 ج ۳۲
 ج ۳۳
 ج ۳۴
 ج ۳۵
 ج ۳۶
 ج ۳۷
 ج ۳۸
 ج ۳۹
 ج ۴۰
 ج ۴۱
 ج ۴۲
 ج ۴۳
 ج ۴۴
 ج ۴۵
 ج ۴۶
 ج ۴۷
 ج ۴۸
 ج ۴۹
 ج ۵۰
 ج ۵۱
 ج ۵۲
 ج ۵۳
 ج ۵۴
 ج ۵۵
 ج ۵۶
 ج ۵۷
 ج ۵۸
 ج ۵۹
 ج ۶۰
 ج ۶۱
 ج ۶۲
 ج ۶۳
 ج ۶۴
 ج ۶۵
 ج ۶۶
 ج ۶۷
 ج ۶۸
 ج ۶۹
 ج ۷۰
 ج ۷۱
 ج ۷۲
 ج ۷۳
 ج ۷۴
 ج ۷۵
 ج ۷۶
 ج ۷۷
 ج ۷۸
 ج ۷۹
 ج ۸۰
 ج ۸۱
 ج ۸۲
 ج ۸۳
 ج ۸۴
 ج ۸۵
 ج ۸۶
 ج ۸۷
 ج ۸۸
 ج ۸۹
 ج ۹۰
 ج ۹۱
 ج ۹۲
 ج ۹۳
 ج ۹۴
 ج ۹۵
 ج ۹۶
 ج ۹۷
 ج ۹۸
 ج ۹۹
 ج ۱۰۰

ولد ولا ولد الابن ولا اثنان من الاخوة والاخوات فصاعدا وتقرض
 لها في المسئلتين وما زوج وابوان وزوجة وابوان للام ثلث ما
 بقي بعد فرض الزوج والزوجة ايضا والثلث لكل اثنين فصاعدا
 من ولد الام ذكورهم وانما تم فيه سواء والسدس فرض سبعة
 لكل واحد من الابوين مع الولد وولد الابن وللأم ايضا مع الاثنين
 من الاخوة والاخوات والجدات وللجد مع الولد والابن والبنات
 الابن مع الابنة ايضا والاخوات لاب مع الاخت لآب ام وللواحد من
 ولد الام **كتاب السقوط** وتسقط الجدات بالام
 والجد والاخوة والاخوات بالاب وتسقط ولد الام بربعة بالولد
 وولد الابن والاب والجد واذا استكملت البنات الثلاث سقطت
 بنات الابن الا ان يكون بازاثنين او اسفل منهن ذكر فيعصبهن
 واذا استكملت الاخوات لآب ام الثلاثين سقطت الاخوات
 لآب الا ان يكون معهن اخ هن فيعصبهن **باب العصبية**
 اقرب العصبية البتة ثم بنوهم وان سفلوا ثم الاب ثم الجد
 اب الاب ثم بنو الاب وهم الاخوة ثم بنو الجد وهم اعمامهم بنوا
 اب الجد وهم اعمام الاب واذا استووا بنوا الاب في الدخا ولهم
 من كان لآب وام والابن وابن الابن والاخوة يقاسمون المال مع
 اخواتهم للذكر مثل حظ الانثيين ومن عدم من العصبية
 يتفرد بالميراث ذكورهم دون اناتهم واذا لم يكن لليت عصبية
 في النسب فالعصبية المولى وهو المتفق ثم اقرب عصبية المولى
باب حجب حجب الام من الثلث الى السدس باخوين

من ولد الابن ولا اثنان من الاخوة والاخوات فصاعدا وتقرض لها في المسئلتين وما زوج وابوان وزوجة وابوان للام ثلث ما بقي بعد فرض الزوج والزوجة ايضا والثلث لكل اثنين فصاعدا من ولد الام ذكورهم وانما تم فيه سواء والسدس فرض سبعة لكل واحد من الابوين مع الولد وولد الابن وللأم ايضا مع الاثنين من الاخوة والاخوات والجدات وللجد مع الولد والابن والبنات الابن مع الابنة ايضا والاخوات لاب مع الاخت لآب ام وللواحد من ولد الام

من ولد الابن ولا اثنان من الاخوة والاخوات فصاعدا وتقرض لها في المسئلتين وما زوج وابوان وزوجة وابوان للام ثلث ما بقي بعد فرض الزوج والزوجة ايضا والثلث لكل اثنين فصاعدا من ولد الام ذكورهم وانما تم فيه سواء والسدس فرض سبعة لكل واحد من الابوين مع الولد وولد الابن وللأم ايضا مع الاثنين من الاخوة والاخوات والجدات وللجد مع الولد والابن والبنات الابن مع الابنة ايضا والاخوات لاب مع الاخت لآب ام وللواحد من ولد الام

١٦٩

من ولد الابن ولا اثنان من الاخوة والاخوات فصاعدا وتقرض لها في المسئلتين وما زوج وابوان وزوجة وابوان للام ثلث ما بقي بعد فرض الزوج والزوجة ايضا والثلث لكل اثنين فصاعدا من ولد الام ذكورهم وانما تم فيه سواء والسدس فرض سبعة لكل واحد من الابوين مع الولد وولد الابن وللأم ايضا مع الاثنين من الاخوة والاخوات والجدات وللجد مع الولد والابن والبنات الابن مع الابنة ايضا والاخوات لاب مع الاخت لآب ام وللواحد من ولد الام

من ولد الابن ولا اثنان من الاخوة والاخوات فصاعدا وتقرض لها في المسئلتين وما زوج وابوان وزوجة وابوان للام ثلث ما بقي بعد فرض الزوج والزوجة ايضا والثلث لكل اثنين فصاعدا من ولد الام ذكورهم وانما تم فيه سواء والسدس فرض سبعة لكل واحد من الابوين مع الولد وولد الابن وللأم ايضا مع الاثنين من الاخوة والاخوات والجدات وللجد مع الولد والابن والبنات الابن مع الابنة ايضا والاخوات لاب مع الاخت لآب ام وللواحد من ولد الام

واللہ نے ان کو فوج و دولت
و ان کو مال و زمین و کھجور
و ان کو کھجور و کھجور
و ان کو کھجور و کھجور

منه من الله تعالى

[illegible]

کتابخانه مجلس شورای اسلامی
تألیف: سید محمد باقر
موضوع: فقه
محل: تهران
تاریخ: ۱۳۰۵

الحق في الدين والنصف او الثلث ضربت وفق احد هما في جميع
 الاخر ثم ما حصل منك عن عدد الرؤوس فاضرب في اصل المسئلة
 كاربعة نسوة واخذت وستة ايام فالمسئلة يوافق الاربعة بالنصف
 فاضرب نصف احد هما في جميع الاخر ثم اضرب ذلك في اصل المسئلة
 يكون ثمانية واربعين فيها تصح المسئلة فاذا صحت المسئلة فاضرب بها
 كل وارث في التركة بشر اقسام ما اجتمع على صحت منها الفريضة تخرج
 من ذلك حق الوارث **باب المناسخة** وآذ الميراث التركة
 حتى مات احد الورثة فان كان ما يصيب من الميراث الاول
 ينقسم على عدد ورثته فقد صحت المسئلان كما صحت الاولى منه وان
 لم يقسم صحت فريضة الميراث الثاني بالطريقة التي ذكرناها ثم
 اضرب احد المسئلتين في الاخرى ان لم يكن بين سهم الميراث الثاني
 وما صحت منه فريضة موافقة فان كانت بينهم موافقة فاضرب
 وفق المسئلة الثانية في الاولى فما اجتمع صحت منه المسئلان
 وكل من كان له من المسئلة الاولى شيء فهو مضروب فيما
 صحت المسئلة الثانية وكل من كان له من المسئلة الثانية
 شيء فهو مضروب في تركة الميراث الثاني واذا صحت المسئلة
 المناسخة فاردت معرفة ما يصيب كل واحد من حساب الدرهم
 قسمت ما صحت من المسئلة على ثمانية واربعين فما خرج اخذت
 له من سهام كل وارث حقه والله تعالى اعلم

انما هو في الدين والنصف او الثلث ضربت وفق احد هما في جميع
 الاخر ثم ما حصل منك عن عدد الرؤوس فاضرب في اصل المسئلة
 كاربعة نسوة واخذت وستة ايام فالمسئلة يوافق الاربعة بالنصف
 فاضرب نصف احد هما في جميع الاخر ثم اضرب ذلك في اصل المسئلة
 يكون ثمانية واربعين فيها تصح المسئلة فاذا صحت المسئلة فاضرب بها
 كل وارث في التركة بشر اقسام ما اجتمع على صحت منها الفريضة تخرج
 من ذلك حق الوارث **باب المناسخة** وآذ الميراث التركة
 حتى مات احد الورثة فان كان ما يصيب من الميراث الاول
 ينقسم على عدد ورثته فقد صحت المسئلان كما صحت الاولى منه وان
 لم يقسم صحت فريضة الميراث الثاني بالطريقة التي ذكرناها ثم
 اضرب احد المسئلتين في الاخرى ان لم يكن بين سهم الميراث الثاني
 وما صحت منه فريضة موافقة فان كانت بينهم موافقة فاضرب
 وفق المسئلة الثانية في الاولى فما اجتمع صحت منه المسئلان
 وكل من كان له من المسئلة الاولى شيء فهو مضروب فيما
 صحت المسئلة الثانية وكل من كان له من المسئلة الثانية
 شيء فهو مضروب في تركة الميراث الثاني واذا صحت المسئلة
 المناسخة فاردت معرفة ما يصيب كل واحد من حساب الدرهم
 قسمت ما صحت من المسئلة على ثمانية واربعين فما خرج اخذت
 له من سهام كل وارث حقه والله تعالى اعلم

بفرمانش تاجري فقير الله تاجر كتب لا يورثه رقم الدين اتركه كثير في الدين

انما هو في الدين والنصف او الثلث ضربت وفق احد هما في جميع
 الاخر ثم ما حصل منك عن عدد الرؤوس فاضرب في اصل المسئلة
 كاربعة نسوة واخذت وستة ايام فالمسئلة يوافق الاربعة بالنصف
 فاضرب نصف احد هما في جميع الاخر ثم اضرب ذلك في اصل المسئلة
 يكون ثمانية واربعين فيها تصح المسئلة فاذا صحت المسئلة فاضرب بها
 كل وارث في التركة بشر اقسام ما اجتمع على صحت منها الفريضة تخرج
 من ذلك حق الوارث **باب المناسخة** وآذ الميراث التركة
 حتى مات احد الورثة فان كان ما يصيب من الميراث الاول
 ينقسم على عدد ورثته فقد صحت المسئلان كما صحت الاولى منه وان
 لم يقسم صحت فريضة الميراث الثاني بالطريقة التي ذكرناها ثم
 اضرب احد المسئلتين في الاخرى ان لم يكن بين سهم الميراث الثاني
 وما صحت منه فريضة موافقة فان كانت بينهم موافقة فاضرب
 وفق المسئلة الثانية في الاولى فما اجتمع صحت منه المسئلان
 وكل من كان له من المسئلة الاولى شيء فهو مضروب فيما
 صحت المسئلة الثانية وكل من كان له من المسئلة الثانية
 شيء فهو مضروب في تركة الميراث الثاني واذا صحت المسئلة
 المناسخة فاردت معرفة ما يصيب كل واحد من حساب الدرهم
 قسمت ما صحت من المسئلة على ثمانية واربعين فما خرج اخذت
 له من سهام كل وارث حقه والله تعالى اعلم

